جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر

(1836-1909م) أبعادها وانعكاساتها

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

– آمال فنيش

إشراف: إبراهيم طاس

المشرف المساعد: أحمد جعفري

اللجنة المناقشة

أ / يمينة بن صغير	رئيساً
أ / ابراهيم طاس	مشرفاً ومقرراً
أ / أحمد جعفري	مشرفاً مساعداً
أ / بكار الدهمة	عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 1434-1435هـ/ 2013-2014م

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

قسم العلوم الانسانية

شعبة التاريخ

السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر

(1836-1909م) أبعادها وانعكاساتها

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:

– آمال فنيش

إشـــــــــــراف: إبراهيم طاس

المشرف المساعد: أحمد جعفري

اللجنـة المناقشـة

أ / يمينـــــة بن صغيـــــر	رئيســـــــــاً
أ / ابراهيـــــم طـــــــــاس	مشرفـاً ومقـــرراً
أ / أحمـــــــد جعفـــــري	مشرفاً مساعـداً
أ / بكـــــــار الدهمـــــة	عضـــواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 1434-1435هـ/ 2013-2014م

e

الإهداء

إلى أعز وأغلى ما في الوجود

الوالدان الكريمان

جزاهما الله عنا كل خير

إلى الإخوة الأعزاء

إلى جميع الأهل والأقرباء

إلى جميع الأصدقاء والزملاء

والى كل طالب للعلم والعلا

أهدي عملي المتواضع هذا

شكـــــر وعـــــرفان

أولا وقبل كل شيء نشكر الله تعالى ونحمده

على أن وفقنا على هذا،

ثم نتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الفاضلين

ابراهيم طاس، جعفري أحمد

على إشرافهم ومساعدتهم بتوجيهاتهم وإرشاداتهم،

التي كان لها بالغ الأثر على هذا العمل،

وكذلك إلى من ساعدنا

من قريب أو من بعيد ولو بالدعاء .

المختصرات

الرمز	المعنى
ص	صفحة
ص ص	صفحات متتالية
ط	طبعة
ب ط	بدون سنة طبع
ج	جزء
م	مجلد
تر	ترجمة

المقدمة

مقدمة:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يعالج مسألة هامة في التاريخ الثقافي وذلك لارتباطه بكل ما يتعلق بالشخصية الجزائرية ومختلف التأثرات التي تعرض لها على يد الاستعمار الفرنسي.

وتعتبر سياسة التعليم من أخطر مشاريع فرنسا الاستعمارية في الجزائر، لأنها تستهدف القضاء على الشخصية والهوية الوطنية من خلال محاربة اللسان العربي والدين الإسلامي واستهداف المجتمع ككل.

وقد تناول الموضوع بالدراسة السياسة التعليمية في الجزائر(1836- 1909) أبعادها وانعكاساتها ونوعية التعليم الذي سعت الادارة الاستعمارية الى تطبيقه ويتضح لنا أن الاستعمار الفرنسي في الجزائر تبنى سياسة تعليمية إزاء الجزائريين لكن في الأساس تقدم خدمة للمصالح الاستعمارية بالدرجة الأولى لتوفير أشخاص تساعده في تسيير أمور البلاد.

ومن هنا تبرز أهمية موضوع هذا البحث الذي حمل عنوان السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر (1836-1909)، من خلال المدارس العربية الفرنسية والمنظومات التعليمية التي أسستها الادارة الاستعمارية بصدور مراسيم وقوانين لتنظيم هذا التعليم.

أما دوافع اختياري لهذا الموضوع فهي عديدة نذكر منها:

1. إبراز السياسة التعليمية الفرنسية التي طبقتها فرنسا بالاعتماد على طرق وبرامج حديثة لتدريس اللغة العربية والفرنسية وذلك لمحاربة المدارس الحرة ولوهم الأهالي برغبة فرنسا بتعليمهم.
2. محاولة التطرق إلى التحديات التي واجهت المدارس الحرة، والتعليم التقليدي في الجزائر الذي رأت فيه فرنسا خطرا على وجودها في هذا البلد.
3. ورغبة مني في التعرف على واقع السياسة التعليمية في الجزائر .

وأما الهدف من هذه الدراسة فيكمن في محاولة التعرف على واقع السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر في الفترة الممتدة من(1836-1909) وهي المرحلة التي كان اهتمام الفرنسيين فيها بالتعليم في الجزائر.

حدود الدراسة:

لقد حصرت الفترة الزمنية محل الدراسة بين عامي (1836-1909م)، وذلك أن التاريخ الأول سنة 1836م تعتبر سنة تاريخ إنشاء أول مدرسة فرنسوية إسلامية لتعليم أبناء الجزائريين، في حين كانت سنة 1909م كنهاية لهذه الدراسة لأن في هذا التاريخ تم إنشاء جامعة الجزائر.

الإشكالية:

أما عن الإشكالية العامة لهذه الدراسة فقد تبلورت حول:

إلى أي مدى استطاعت فرنسا أن تخدم أهدافها الاستعمارية من خلال تنفيذ سياسة تعليمية خاصة بالجزائريين؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات وهي:

- ما هي وسائل تجسيد سياسة فرنسا التعليمية؟
- ما هي أهداف سياسة فرنسا التعليمية التي كانت تطمح إليها؟

الدراسات السابقة:

وأما عن الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع فهي قليلة، ونجد منها:

رسالة ماجستير "لكمال خليل"، بعنوان: **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر (1850-1951م).**

رسالة ماجستير لـ: "عبد القادر حلوش" بعنوان **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر (1871-1914م).**

ومن خلال طبيعة الموضوع اتبعت في هذه الدراسة على مناهج معروفة في مجال الدراسات:

أولا: المنهج التاريخي الوصفي: واعتمدت على هذا المنهج في سرد ورصد مختلف الأحداث التاريخية وترتيبها ووصفها حسب كل مرحلة.

ثانيا: المنهج التحليلي: وقد اعتمدت عليه من خلال دراسة وتحليل المراحل والأثار للوصول الى استنتاج الحقائق والأحكام.

وأما فيما يخص الخطة المعتمدة لهذه الدراسة فقد قسمت الى ثلاث فصول، بالإضافة الى تمهيد، فجاءت الخطة كالتالي:

استهلت بمقدمة وتلاها تمهيد عن الموضوع وثلاث فصول وذيلت بخاتمة.

وأما التمهيد فقد تناولت فيه أوضاع التعليم في أواخر العهد العثماني.

الفصل الأول: خصص لرسم المعالم الأولى للسياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر(1836-1870م)، وقد قسمت هذا الفصل الى مبحثين.

ففي المبحث الأول : تناولت فيه أولى المدارس الفرنسية في الجزائر من خلال انشاء بعض المدارس الفرنسية لتعليم أبناء الجزائريين.

وفي المبحث الثاني: تطرقت فيه الى بداية إنشاء المدارس العربية الفرنسية في الجزائر من خلال إصدار مراسيم تنص على تأسيس مجموعة من المدارس لفائدة أبناء الجزائريين والمتمثلة في المدارس المسماة بالمدارس العربية الفرنسية والمدارس الشرعية الثلاث والمعاهد العربية الفرنسية.

أما الفصل الثاني: فقد تعرضت فيه الى تنظيم وتقنين السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر، وقد قسمت هذا الفصل إلى أربعة مباحث وهي:

المبحث الأول: فقد تطرقت فيه إلى التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي وأثر الظروف الداخلية والتي تمثلت في الثورات الشعبية الكبرى عامي (1870-1871م) والتي كادت أن تقضي على الاستعمار الفرنسي في الجزائر وفي نفس الوقت سقوط الامبراطورية الثانية 1870 وهذا ما أدى إلى غلق معظم المدارس.

أما المبحث الثاني: فقد تناولت فيه الميزانية المخصصة لتعليم الجزائريين وسياسة فرنسا التمييزية.

أما المبحث الثالث: فقد تعرضت فيه إلى تعليم الجزائريين بين المعارضة والمقاطعة.

أما المبحث الرابع: فقد تطرقت فيه إلى ضبط وتنظيم التعليم الأهلي 1892م.

أما الفصل الثالث: فقد تطرقت فيه الى أهداف سياسة فرنسا التعليمية، وقد ضم أربعة مباحث:

المبحث الأول: تعرضت فيه إلى الهدف الديني أو التنصيري من خلال التعليم التبشيري الذي تبناه القساوسة وعلى رأسهم الكاردينال لافيجري والذي كان الغرض منه هو تنصير الجزائريين لا تعليمهم.

أما المبحث الثاني: فقد تعرضت فيه الى سياسة الاندماج التي تعتبر من أهم السياسات التي اتبعتها الادارة الاستعمارية والتي ظهرت مند البداية فبناء على توصيات اللجنة الافريقية أصدرت الحكومة الفرنسية قرار 22 جوان 1834م الذي ينص على أن الجزائر فرنسية.

أما المبحث الثالث: فقد تطرقت فيه الى سياسة الفرنسة والتي ترمي الى إحلال الثقافة الفرنسية محل الثقافة العربية في الجزائر.

أما المبحث الرابع: فقد تناولت فيه تكوين نخبة مثقفة جزائرية موالية .

وقد ختمت بحثي هذا بخاتمة وجملة من الملاحق المتعلقة بالموضوع، وقائمة من المصادر والمراجع، وقائمة لمحتويات البحث.

ولإنجاز هذه الدراسة فقد اعتمدت على جملة من المصادر والمراجع نذكر منها:

ومن المصادر التي اعتمدت عليها في اعداد هذا البحث خاصة في التمهيد الذي تناول التعليم أواخر العهد العثماني، كتاب المرآة لمؤلفه لحمدان بن عثمان خوجة فهو يعطينا صورة صادقة عن السنوات الأولى لدخول الاستعمار الفرنسي ومختلف المؤسسات الدينية.

كتاب وصف افريقيا لكاتبه الحسن الوزان وقد اعتمدت عليه خاصة في التمهيد.

كتاب شاهد للقرن لمؤلفه مالك بن نبي والذي اعتمدت عليه في الفصل الثالث من خلال اعطاء نماذج عن النخبة المثقفة في تلك الفترة.

أما عن المراجع فنذكر منها :

- ايفون تيران الموجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة (المدارس، الطب، الذين 1830-1880) وقد اعتمدت عليه بشكل كبير خاصة الفصل الأول.
- عبد القادر حلوش سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر (1870-1914م) وقد اعتمدت عليه في كامل بحثي خاصة الفصل الأول والثاني.
- جمال قنان التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار والذي يعطي دراسة مفصلة عن السياسة التي اتبعتها الادارة الاستعمارية اتجاه التعليم في الجزائر والمدارس التي تم إنشاؤها في تلك الفترة.

وككل بحث واجهتني بعض الصعوبات نذكر منها:

- مشكل ضيق الوقت ذلك أن المدة الممنوحة لنا لإنجاز هذه الدراسة قصيرة جدا وهو ما يأثر على نوعية البحث.
- كذلك مشكل الترجمة من اللغات الأجنبية خاصة من الفرنسية الى العربية وهو ما صعب علينا الاستفادة من المراجع الأجنبية.
- كذلك من الصعوبات شح المعلومات في الفصل الأول والثاني على عكس الفصل الثالث وهو ما طرح مشكل عدم التوازن بين الفصول.

وفي الأخير أتقدم بالشكر الى أستاذي المشرف طاس ابراهيم على توجيهاته التي قدمها لي من حيث المعلومات والجانب المنهجي خاصة، وصبره وتواضعه مع جميع طلبته.

تمهيد

أوضاع التعليم في العهد العثماني

أوضاع التعليم في العهد العثماني:

انتشر التعليم بالجزائر خلال العهد العثماني انتشارا واسعا في المدينة والقرية، احتضنته مؤسسات تقليدية كالمسجد والمدارس القرآنية والزوايا، ولم يكن من بين هذه المؤسسات جامعة أو معهد عال، بالرغم من أنها كانت تبث تعليما في المستوى العالي، و كان التعليم بالجزائر في العهد العثماني على مستويين، الأول يعادل الابتدائي وكان تلقينه يتم عبر المدارس الصغيرة، أي الكتاتيب وأما المستوى الثاني كانت تشرف عليه المدارس في الوسط الحضري والزوايا في الوسط الريفي، وكان التعليم ذا طابع ديني. ميزة هذه المرحلة وعاملا أساسيا في ثقافة هذا العصر[1]، وهذه أهم مؤسسات التعليم خلال العهد العثماني:

1) المساجد:

تعتبر المساجد من أهم المؤسسات الدينية، وهي أماكن لأداء الصلاة الجامعة أو الجمعة، وقد ذكر محمد بن عبد الكريم في كتاب التحفة المرضية، أن المساجد كانت مرتعا لحلقات الدروس اليومية، ومحطا لفنون العلوم[2]، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من المساجد النوع الأول قام ببنائه الحكام والولاة والذي يعتبر في نظرهم جزءا من واجبهم الديني لخدمة المجتمع الإسلامي، لكسب عطف الرعية أو لكسب الشهرة، ومن هذه المساجد الجامع الكبير[3] والجامع الجديد بالعاصمة[4]، وجامع الباي بقسنطينة، وصالح باي بعنابة، وجامع الباشا بوهران، والنوع الثاني أسسه الأثرياء، بهدف التقرب إلى الله، أو لكسب الشهرة أو استمالة العامة وشيوخ الدين، من هذه المساجد، سيدي أبي مروان، عنابة، وجامع محمد الباي الكبير في معسكر، وأما النوع الثالث قامت بتشييده المؤسسات الخيرية وهو مكمل لعمل الولاة والأغنياء والشيوخ، وكانت هذه المساجد في معظمها

1- خالد العربي، **تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات وأبحاث**، دار الألمعية للنشر والتوزيع، (ب، ت)، ص: 12.

2- محمد بن ميمون الجزائري، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحفيف، محمد بن عبد الكريم، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 2007، ص: 59.

3- أنظر الملحق رقم (01)

4- أنظر الملحق رقم (02)

متواضعة مقارنة بالمساجد التي بناها الأثرياء والمساجد العثمانية التي تتميز بدقة البناء، فجمالها يفوق جمال الكنائس كمساجد وهران، وبجاية والجزائر العاصمة، ومعسكر وقسنطينة[1].

وكانت المؤسسات الثقافية خاصة المساجد تعتمد في الحصول على تمويلها على مصدرين أساسيين، أولا الإعانات التي تقدم لهذه المؤسسات من طرف المحسنين في الحواضر أو المناطق الريفية وترد في شكل نقود أو بضائع، وثانيا الأموال المحبوسة والأوقاف الإسلامية التي يوقفها الأشخاص، أو الهبات الخيرية وهي متنوعة كالأراضي الزراعية، أو وقف عدد من المحلات التجارية والحمامات المعدنية، وتقوم هذه الأوقاف بمبدأ شرعي، بحضور الشهود الواقف، وبفضل هذه الأوقاف المتنوعة، تقوم هذه المؤسسات بالإنفاق على طلبة العلم، وحفاظ القرآن الكريم، والقائمين على خدمتها[2].

ولقد كانت اغلب الجوامع تضم المكتبات الموقوفة على القراء والطلبة والأساتذة، وكانت الكتب الموقوفة تختلف كثرة وتنوعا، وفي بعض الأحيان لا نجد في المكتبة سوى المصاحف، الدينية والصوفية، مثل صحيح البخاري، وتنبيه الأنام، وكتب الأدعية والأذكار، وفي المقابل كانت بعض المكتبات تحتوي على كتب في العلوم المختلفة من أدب، وطب وفقه وتاريخ ورياضيات، وكان من أهم ما يلتحق بالجوامع، الكتاتيب لتحفيظ القرآن،[3] وقد كانت تلمسان تضم عدد كبير من المساجد، بلغ الخمسين اغلبها صغيرة، وقد ضمت ألف تلميذ، فلقد كانت المسجد الأعظم ب تلمسان، يضم كبار العلماء والقضاة ومكز للمناظرات بين العلماء،[4] وكان من أهم ما يلتحق بالجوامع، كتاتيب تحفيظ القرآن الكريم.

2) المدارس القرآنية:

هي مؤسسات ثقافية وظيفتها تتمثل في تعليم مختلف العلوم الدينية وغير الدينية، فالحاجة إلى اقتباس المعارف والعلوم المتنوعة والاستفادة من مختلف المعارف الضرورية، لحياة المسلمين، الأمر

1- احمد مريوش، **الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني**، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص: 12، 13.

2- احمد مريوش، المرجع السابق، ص: 23.

3- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، (1500-1830م)**، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص: 255.

4 - خالد بلعربي، المرجع السابق، ص: 14.

الذي فرض إنشاء هذه المدارس، فالجزائر لم تكن بها جامعات أو مدارس عليا بالمفهوم الحالي خلال العهد العثماني، فقد كانت دروس مساجدها الكبيرة وزواياها تضاهي أو تفوق مستوياتها في بعض الأحيان، دروس الجوامع الكبرى في المشرق العربي، وتردد بعض الأساتذة المدرسين من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، وقيامهم بالتدريس، كعبد القادر الراشدي، وعبد الكريم الفكون بقسنطينة، وعلي الأنصاري وسعيد قدورة بالعاصمة، التي كانت تتوفر على ثلاث مدارس للمذهب المالكي، وكانت المدارس الابتدائية في الجزائر منتشرة في المدن والقرى والأحياء والبادية، والجبال النائية بأعداد كثيرة، لفتت إليها أنظار الزائرين والرحالة، وقد اشتهرت المدن الرئيسية بالجزائر في الفترة العثمانية بكثرة مدارسها،[1].

فتلمسان كان يوجد بها خمس مدارس ثانوية وعالية، تدرس فيها مختلف العلوم الشرعية أو العلوم الطبيعية.[2]

وأما مدينة قسنطينة فكانت مدارسها الابتدائية كثيرة فمنذ دخول الفرنسيين قدر عدد المدارس الابتدائية، بحوالي تسعين مدرسة وهذا العدد جعل الباحثين يحكمون بان كل طفل بين السادسة والعاشرة، كان له مكان في المدرسة أما التعليم الثانوي والعالي فوجد له سبع مدارس في قسنطينة، فقد اهتم بعض البايات بتأسيس المدارس الابتدائية والثانوية، ومنهم صالح باي الذي نهض بالمدارس وأوقافها وقد ثبت من السجل الذي أمر به صالح باي انه كان في قسنطينة على عهده مدرستان ثانويتان، وهما سيدي وبقصيعة، وسيدي ابن خلوف.[3]

يذكر أبو راس الناصر بان المدرسة هي التي تكون خاصة بالتعليم وحده، بمعنى دراسة العلم في مستواه الثانوي والعالي، المدرسة القشاشية بالعاصمة والمدرسة والمحمدية بمعسكر، التي شيدها الباي محمد الكبير، ويصفها ابن سحنون، بأنها " مدرسة كاد العلم أن ينفجر من جوانبها" وأما مدرسة مازونة كانت لها أهمية كبيرة في الغرب الجزائري، واشتهرت بالفقه والحديث وعلم الكلام، ومن أشهر المتخرجين أبو راس الناصر، وكانت هناك مدارس خاصة بفروع العلوم الدينية كعلم

1- احمد مريوش، المرجع السابق، ص: 15.

2- الحسن الوزان، (ليون الإفريقي)، **وصف إفريقيا**، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983، ص: 20.

3- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، (1500-1830)، ج1، المرجع السابق، ص: 275.

الفلك والحساب والطب وعلم صيدلة الأعشاب، ومنها مدرسة أبي مروان بعنابة وسيدي بومدين بتلمسان، وسيد عبد الرحمان الثعالبي بالجزائر العاصمة، وندرومة ومازونة والثقافية بقسنطينة.[1]

برامج التعليم ووسائله:

اقتصر التعليم في المرحلة الابتدائية على القراءة والكتابة، تمهيدا لحفظ القرآن الكريم، ثم تعليم المبادئ الأساسية للحساب، ثم تأتي المرحلة الثانوية والعالية، يدرس الطلبة فيها العلوم النقلية التي تشمل التفسير والحديث والفقه وأصوله، والعلوم المتصلة بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف والعلوم العقلية، التي تشمل القواعد والبلاغة، والبيان والمنطق والفلسفة والتاريخ، وكان التعليم ينظم في شكل حلقات، حيث يستند الشيخ إلى إحدى عرصات الجامع أو المدرسة أو مكان مرتفع يدور حوله الطلبة في حلقات، ولم يكن هناك تقييد في الحضور على شيخ معين، فكل شخص يختار الشخص الذي يفضله والمادة التي يميل إليها، كما لم تكن هناك مقررات محددة، فكان الأستاذ يحدد كل يوم الدرس الذي سوف يتناولونه حتى يراجعوه في منازلهم قبل حضورهم للدرس كي يسهل فهمه، كما كانت المناهج الدراسية تحدد في شكل كتب، فيقال مثلا طبقة الاجرومية، وطبقة القطر وطبقة السعد، ولم تكن هناك امتحانات سنوية، كان الطلبة يواصلون دراستهم على من يشاءون من الأساتذة ويقوم الأستاذ بإجازة الطالب بتكليفه بإلقاء درس من كتاب أو علم يحدد له إمام الطلبة، ويقومون بطرح الأسئلة عليه، فإذا نجح كتب له الأستاذ إجازة بالعلوم التي درسها، وهكذا يصبح الطالب أستاذا، وفي وصف حالة التعليم العربي قبل نهاية القرن التاسع عشر، يقول السيد موريس كومب، Maurice camp ، في تقرير قدمه إلى مجلس الشيوخ الفرنسي، في الثامن من فبراير سنة 1894، "كان التعليم العالي في الجزائر يشمل جمهورا غفيرا من الناس المتعطشين للعلم والمعرفة يجلسون حول شيوخ علماء محترمين، لا يتلقون عنهم علوم الشريعة وقوانينها فحسب، بل يتلقون علوم الرياضيات والآداب والهيئة فكانت نتيجة انتصار أسلحتنا، إن تفرق الشيوخ واضمحل التعليم العالي".[2]

1- احمد مريوش، المرجع السابق، ص: 16.

2- تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، **فلسفته وجهوده في التربية والتعليم**، (1900-1940)، ط3، منشورات المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر، (ب، ت)، ص: 130، 131.

3) الزوايا والرباطات:

انتشرت ظاهرة المرابطين في الأرياف والمدن بدءا من القرن الخامس عشرة، وتواصل هذا الانتشار في العهد التركي بقوة، وقد أورد لونيس رين، إحصاءات رسمية، تعود إلى 1880، تذكر أن عدد العائلات المرابطية بلغ حوالي 115 عائلة،[1] وتتمثل الزاوية* في مجمعات من البيوت المختلفة الأحجام والأشكال، تضم بيوتا للصلاة وغرفا لتحفيظ القرآن الكريم، وعلى مساكن ومطاعم لطلابها ومخزنا للمواد الغذائية، ومأوى للحيوانات التي يستخدمونها وفي معظم الحالات يقوم بتأسيس هذه الزوايا رجال الدين المتصوفون،[2] وكانت الزوايا والرباطات تحتل الصدارة من ناحية تثقيف الفقراء والمعوزين، وكانت مقسمة إلى قسمين، كل منهما له دوره، فالقسم الأول وظيفته تحفيظ القرآن الكريم ويؤمه الغرباء غالبا الذين سبق لهم أن تعلموا الحروف الهجائية، أما القسم الثاني فيقوم بتدريس بعض فنون الفقهيات ومبادئ علم الفلك وقواعد النحو والصرف والبلاغة،[3] ومن ابرز ما ميز العهد العثماني انتشار الطرق الصوفية، وكثرة المباني المخصصة لها في المدن والأرياف، والجبال الشاهقة، والصحاري القاحلة، عاش معظم المتصوفة، مبتعدين عن صخب الحياة، مؤثرين العزلة والعبادة فكان إن اشتهر احدهم بين الناس أسس له مركز يستقبل فيه الزوار والغرباء، ويعلم فيه الطلاب، ويقوم الناس بالتبرع له فيتضاعف قاصده، ويصبح اسم المتصوف (مرابط)* علما على المكان، ويصبح المكان بين الناس يدعى زاوية سيدي فلان، أو رباط سيدي فلان فإذا مات يدفن فيه، ويصبح علامة على الضريح ويرث الأبناء مكانة وعمل (سيدي فلان)، وتزداد قداسة الزاوية بين أهل الناحية وتنتشر إلى نواح أخرى.[4]

1- صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي**، (1514-1830)، ط2، دار هومة، الجزائر، 2007، ص: 363.

*- الزاوية هي مؤسسة ليس لها مثيل، هي مدرسة دينية ودار مجانية للضيافة تحوي على غرفة لتلاوة القرآن الكريم وغرف لاستقبال الضيوف من الحجاج والمسافرين والطلبة، وكان المكان الذي يدفن فيه المتصوف يسمى زاوية، أنظر: محمد علي دبوز، **نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة** ج1، ص42.

*- الرباط هو المكان الذي ترابط فيه الجيوش، وهو الحصن الحربي الذي يقام في الثغور لمواجهة العدو وعند ديار المسلمين.

2- أحمد مريوش، المرجع السابق، ص: 22.

3- محمد بن ميمون الجزائري، المرجع السابق، ص: 59.

4- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، (**1500-1830**)، ج1، المرجع السابق، ص: 263.

وقد كانت مدينة الجزائر تعج بالزوايا والأضرحة، ومنها زاوية الشيخ عبد الرحمان الثعالبي التي ضمت مسجد صغير وعدة بيوت ومرافق وقبور كقبر الحاج احمد باي، باي قسنطينة[1]، وأما قسنطينة فحسب الإحصاءات كان بها ستة عشرة زاوية، منها زاويا وخلوات، سيدي الكتاني، وسيدي المناطقي، وسيدي عبد المؤمن، وحتى العائلات الكبيرة اشتهرت بزواياها الخاصة مثل زاوية أولاد الفكون وزاوية ابن نعمون،.... وكان هناك زوايا خاصة بالأتراك والكراغلة، مثل زاوية رضوان خوجة، الذي كان قائد الدار بنى لنفسه زاوية ودفن فيها سنة 1220، كما اشتهرت تلمسان ونواحيها بزواياها ومنها زاوية سيدي الذيب وزاوية سيدي بومدين وزاوية محمد السنوسي، ويذكر أن الباي حسين أوقف لسنة 1173 وقفه على زاوية مولاي الطيب الوزاني حين اشترى لها دارا بستين مثقالاً ذهبا.

أما منطقة زواوة وبجاية فتعتبر من أهم وأغنى مناطق الجزائر بالزوايا، فقد وصلت إلى خمسين زاوية، وكانت زاوية تيزي راشد يقصدها التلاميذ من النواحي المجاورة وحتى البعيدة، وكان محمد الفريز المشهور بالذباح، ممن تخرجوا منها وكذلك زاوية محمد التواتي ببجاية تخرجت منها أجيال من المتعلمين، وكان لها أوقاف كبيرة وظلت في مسار التعليم إلى سنة 1228، حين أمر حسين باشا بغلقها، وكانت تضم أكثر من مائتي طالب، ومن الزوايا التي اشتهرت بالتعليم زاوية الأزهري بآيت إسماعيل، وزاوية ابن علي الشريف بآقبوا وسيدي منصور بآيت إسماعيل،[2] أما الرباطات فتشبه الزوايا من بعض الوجوه، فهي تسير على خدمة الدين والمجتمع ولكن الرباطات تمتاز بأنها قريبة من موقع الأعداء وان تأسيسها يهدف بالدرجة الأولى إلى خدمة الجهاد والدفاع عن حدود الإسلام، مع ادعاء مهمة العلم، وكانت الرباطات في العهد الأول منتشرة على السواحل التي أقام بها الأعداء، فهي تعد قلاعا من جهة، وزايا ومدارس من جهة أخرى وكانت زاوية الشيخ محمد بن علي الحاجي التي اشتهرت بكونها زاوية ومدرسة ورباطا.[3]

1- سيدي احمد بايابي، **الجزائر سلسلة الفن والثقافة**، وزارة الإعلام والثقافة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1974،ص: 62.

2- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، (1500-1830)**، ج1، المرجع السابق، ص: 255، 266.

3- سقاي نوال، يوسف عشيرة شريفة، **الحياة الاجتماعية والثقافية في مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني**، تحت إشراف الأستاذ بكار العايش، مذكرة تخرج أستاذ التعليم الأساسي في التاريخ والجغرافيا، جامعة بوزريعة، 2008، ص: 37.

وكان من أشهر علماء الرباطات في الفتح الأولى مصطفى الرماصي وأبو الحسن العبدلي ومن الفتح الثاني، محمد بوجلال والطاهر بن حموا ومحمد بن علي الشارف المازوني، ومحمد المصطفى بن زرقة.[1]

وللزوايا نظام داخلين فهناك سجل خاص يقيد فيه أسماء طلاب الزاوية ويشطب اسمه منه في حالة انقطاعه، أما الخدمة اليومية داخل الزاوية فيقوم بها الطلبة بالتناوب، وأما الإشراف على شؤون الطلبة أو شؤون الزاوية فيكون من مهام كبار الطلبة، الذين يعين منهم المقدم أو الوكيل، أما المأوى فيخصص به الطلبة الأغراب أو الذين يسكنون بعيدا أما الطلاب من أهل القرية فيتعلمون في الزاوية ثم يعودون إلى بيوتهم.

ضرورة المحافظة على مواعيد الدروس، وآداب الجلوس في حلقات الدروس، فلا يتخلف طالب عن موعد الدرس ولا يجلس في مكان طالب آخر كما يقوم الطلبة برعي ماشية الزاوية وخدمة الأراضي الموقوفة عليها،[2] ويتم التحكم في الزوايا من قبل الرجل الأكثر نفوذا الذي يستطيع التأثير في أسرة المرابطين وممارسة الضيافة لجميع المسافرين والغرباء المسلمين وهي واحدة من أول واجبات منصبه.[3]

وكان للزوايا مكتبات تحتوي على كتب ومخطوطات ولكن الاحتلال لم يرحمها بعضها هدم أو احرق، نتيجة لثورات ومن الزوايا العامرة بالكتب، زاوية القيطنة وزاوية شلاطة وزاوية اليلولي.[4]

وقد أورد كوبلاني (x.coppolani)، انه في الجزائر غالبا ما يكون مفهوم الزاوية مرادها للمدرسة لان هذه المؤسسة تقوم بتقديم مختلف المعارف مثل اللغة العربية والقراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم والتاريخ والجغرافيا والفلسفة، لذلك أصدرت السلطات الاستعمارية القوانين والقرارات لتنظيم مراقبة الزوايا منها قرار 06 أكتوبر 1852، الصادر عن الحاكم العام، الذي يحدد

1- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، (1500-1830)**، ج1، المرجع السابق، ص: 272.

2- العيد مسعود، **حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني**، مجلة سيرتا، العدد 3، قسنطينة، ماي 1980، ص: 24، 25.

3 - doumas**, mœurs et coutume sur l'Algérie, telle, Kabylie, Sahara, hexaèdre**, paris, 1853, p : 20.

4- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، (1830-1954)**، ج5، المرجع السابق، ص: 361.

فيه ضرورة التخلص من المدرسين والشيوخ المغاربة والتونسيين الذين يشكلون خطرا، نظرا لما يقدمونه من معارف تعيق التطور وترفض الوجود الاستعماري في الجزائر.[1]

ومما لا شك فيه أن التعليم بالجزائر كان أكثر انتشارا في عام (1830)، وهو ما لم يرض السلطات الفرنسية، فقد كان أكثر من ألفي مدرسة للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، فضلا عن مئات المساجد التي كانت تعنى بتلقين اللغة العربية لطلابها، وكان يتولى التدريس نخبة من الأساتذة الأكفاء ويشهد التاريخ أن الجزائريين كانوا من المتلهفين للعلم، وهذا ما نادى به اوجين كومب، في مجلس الشيوخ قائلا: " إن اكبر دليل على حب الجزائريين لطلب العلم التفافهم حول الأساتذة العظام."

تلك هي حالة الثقافة بالجزائر قبل الاحتلال، ولما جاء الفرنسيون رسل الحضارة والتمدن، أشاعوا اضطرابا شديدا في تلك الأوساط العلمية والأدبية، كما قال الكاتب الفرنسي، (بولار)، فهجر معظم الأساتذة الأفذاذ مقاعدهم العلمية هاربين....[2].

4) تجفيف منابع الثقافة المحلية

ونظرا لأهمية الأوقاف في تسيير هذه المؤسسات، نظرت إليها السلطات الاستعمارية نظرة العقبة، التي تعارض طريقها، وهذا ما أورده بلانكي (blanky)، في تقرير له عن الجزائر، إن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية، وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، ولذلك عملت الإدارة الفرنسية على إصدار مراسيم تنص على نزع صفة الحصانة عن الأملاك المحمية[3]، وقد جاءت مجموعة من المراسيم تنص على المصادرة وعلى الاستيلاء على هذه الأوقاف في 8 سبتمبر 1830[4]، الذي أصدره كلوزيل بإدخالها لأملاك

1- كمال خليل، **المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر، التأسيس والتطور**، (1850-1951) تحت إشراف احمد صاري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري قسنطينة، 2007، 2008، ص: 30.

2- محمد الصالح الصديق، **الجزائر بعد التحدي والصمود**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2007، ص: 91.

3- ناصر الدين سعيدوني، **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، العهد العثماني، ج1، 1984، ص: 166.

4 – Djilali sari**, la dépossession des fellahs(1830-1962),** Société, Nationale, De diffusion, Alger, 2010, p : 11.

الدولة، وكانت مدينة الجزائر قد عرفت تطورا ملحوظا في مجال التعليم، مما جعلها تستقطب العلماء والطلبة من الأرياف والمدن، وكان سكانها قد بلغ 120 ألف في نهاية العهد العثماني، وأما قسنطينة عاصمة إقليم الشرق فكان جامع الزيتونة هو مقصد طلابها الراغبين في مواصلة الدراسة، وذلك بعد مرورهم بمؤسسات التعليم المحلية ومن مؤسساتها الدينية والتعليمية خمسة جوامع لصلاة الجمعة[1].

وقد تجلت سياسة الاحتلال الفرنسي منذ دخوله الجزائر سنة 1830، في طمس المعالم العربية الإسلامية، وقد شرعوا في ذلك منذ الوهلة الأولى، وعملوا على تحويل المساجد إلى كنائس ومخازن ومستشفيات، ومنها المسجد الكبير (الأعظم)، كاتدرائية كاثوليكية، جامع كتشاوة[2]، الذي بناه حسن باشا سنة 1794، ومن المساجد التي بقيت فهي خمسة بعد أن كان عددها وقت الاحتلال 176، وهي الجامع الكبير، والجامع الجديد وجامع سيدي رمضان، وجامع سفير والتي تحولت إلى كنائس هي جامع القصبة، (أصبح كنيسة الصليب المقدس) وجامع بتشين[3] (أصبح كنيسة سيدة النصر)، ومسجد القايد علي (أعطي إلى جمعية الأخوات القديس جوزيف)، وهناك مساجد تعرضت للهدم ومنها جامع السيدة الذي كان من أجمل مساجد العاصمة[4]، وهكذا تم الاستحواذ على جزء كبير من المساجد، بعضها لتجار حولوها لمحلات والبعض خصص لإسكان الجيش، فقد صرح السيد جان تي دوبيسي، "بان جميع المساجد والمؤسسات الخيرية والأوقاف ملك للدولة"[5]. كما يضيف حاكم وهران بذكره،" عندما أقمنا بالجزائر العاصمة، أخذنا المدارس لكي نحولها إلى مخازن، أو ثكنات، أو إسطبلات، ووضعنا أيدينا على أملاك المساجد والثانويات،

1- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص: 177، 178.

2- أنظر الملحق رقم (03)

3- أنظر الملحق رقم (04)

4- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**،(1830-1900)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص: 82، 83.

5- حمدان بن عثمان خوجة، المرآة، ت، ت، محمد العربي الزبيري، **منشورات المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية**، الجزائر، 2005، ص: 230.

وزعمنا أن نطبق على الشعب العربي مبادئ الثورة الفرنسية، لكن للأسف لم ير المسلمون في ذلك إلا هجوما عنيفا على دينهم...[1]

فالعاصمة كان بها عشرة جوامع كبيرة، وحوالي خمسين صغيرة، لكن العدد انخفض بعد الاحتلال إلى النصف، فالكثير منها هدم لتوسيع الطرقات أو لإفساح المجال لبناء المنازل، واحدها حول إلى مسرح، وآخر إلى مخزن لعلف الدواب، وثلاثة منها حولت إلى كنائس كاثوليكية.[2]

1 – أيفون تيران، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة**، المدارس والممارسات الطبية والدين، (1830–1880)، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 128.

2– أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي، (1830–1954)**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص: 74.

الفصل الأول

المعالم الأولى للسياسة التعليمية الفرنسية

في الجزائر 1836–1870م

أولا: أولى المدارس الفرنسية في الجزائر 1836 م

ثانيا: بداية إنشاء المدارس العربية الفرنسية في الجزائر 1850 م

يعالج هذا الفصل المراحل التي سطرها الاستعمار الغاشم للتعليم ابتداء من سنة (1836-1870م) لطمس الهوية الجزائرية والقضاء عليها عن طريق المدارس المخصصة لأهل البلاد، فشرع في تنفيذ الخطة عن طريق إصدار مراسيم في 1850م التي تم بموجبها تأسيس مدارس للتعليم الابتدائي في إطار ما يسمى المدارس العربية الفرنسية والمدارس الحكومية الثلاث التي تهدف الى إبعاد الجزائريين من تعليم كتاب الله وتحفيظه في الزوايا، وتهدف إلى تكوين مرشحين إلى الوظائف الدينية والقضائية والادارية والتعليمية في خدمته وخدمة أهدافه.

كما شملت عملية تنظيم التعليم الخاص بالجزائريين المستوى الثانوي، قصد توفير مقاعد دراسية لخريجي المدارس العربية الفرنسية لاستكمال دراستهم، فكان صدور مرسوم خاص بتأسيس الكوليجات (المعاهد) العربية الفرنسية.

أولا: أولى المدارس الفرنسية في الجزائر:

تتميز هذه المرحلة بعدم وجود سياسة مرسومة لنشر التعليم الفرنسي وتعميمه في الجزائر، فقد كان أبناء الجزائر يتعلمون في الكتاتيب القرآنية والمدارس والزوايا التي كانت موجودة قبل الاحتلال، أما الفرنسيون فقد ركزوا في المرحلة الأولى من الاحتلال على العمليات الحربية، التي نظمها الجيش الفرنسي ضد الجزائريين، ومقاومة الأمير عبد القادر في العشرية الأولى والثانية، وفكرت فرنسا في تأسيس سياسة الاندماج والمكاتب العربية، أو سياسة المملكة العربية في عهد الإمبراطورية الثانية، فلم تقدم إدارة الاحتلال بأي جهد ذبال في ميدان تعليم الأهالي، في الفترة ما بين (1830–1850)، بعد قيامها بتدمير المؤسسات التعليمية التقليدية، وتركت الباب مفتوحا وقاموا بتأسيس عدد من المدارس لاستقبال الأطفال الفرنسيين والجزائريين من سنة 1832، لكن الأولياء أحجموا عن إرسال أولادهم لهذه المدارس، لأن هدفها كان دينيا أكثر منه تعليما، وأمام هذا الرفض قررت إدارة الاحتلال إنشاء مدرسة عمومية خاصة بالأطفال الجزائريين[1]، فكانت أول مدرسة أنشئت لتعليم الجزائريين باللغة الفرنسية هي مدرسة ابتدائية عام 1836م، بمدينة الجزائر وكانت هذه المدرسة خاصة بالذكور، وكان الغرض من هذه المدرسة هو محاولة لتقريب الجزائريين من الأوروبيين، وكسب ولائهم قصد تحضيرهم للاندماج، التحق بهذه المدرسة حوالي 60 تلميذا، كلهم كانوا من أبناء الموظفين لدى الحكومة، وكان يشرف على هؤلاء مدرسان واحد فرنسي والأخر جزائري، كما فتحت في عام 1837م، أول مدرسة جزائرية للكبار باللغة الفرنسية، وكانت مخصصة للذين يشتغلون في الخدمات والإدارات الفرنسية[2]، ولم يعرف النشاط التعليمي أي جديد إلى غاية 1839، وفي هذه الفترة حافظت مدرسة التعليم التعاضدي على وجودها، ففي عام 1836 انتقل القسم إلى مسجد صغير، يقع بالرقم 7 في شارع لالير الذي كان مستغل من قبل احد الخواص، وكان يدرس به المعلم "جار" الذي كان ينوبه الحاج محمد الذي عينه المفتي براتب قدره 600 فرنك مقابل 1000 فرنك "لجار"، فصار لدالي إبراهيم والقبة مدرسة خاصة بهما، وكان السيد دولا تور قد اقترح في عام 1836 تأسيس مدرسة أخرى للعرب في مجانا، فلقد ظهرت خمس

1– جمال قنان، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار**، (1830–1944)، دار هومة، الجزائر، (د، س)، ص: 16، 17.

2– جمال قنان: المرجع نفسه، ص: 18.

مدارس خاصة كلها مخصصة للأوروبيين لكنها كانت متواضعة وغير دائمة، فلقد جرب منذ عام 1830 أكثر من ثلاثين مدرسا حظهم منها، ولكن لم يوفقوا[1].

وأما بالنسبة لمدارس الفتيات فكانت أكثر استقرارا ليس لكونها أكثر ازدهارا وإنما لأنه من الصعب على امرأة السفر والذهاب إلى فرنسا، وبطلب من السيد "لوبيشو" تم يوم 14 مارس1839 فتح مدرسة للفتيات اليهوديات وهو الشيء الغير معهود، فهو يعتبر تجديدا غير مسبوق في الجزائر العاصمة، حيث لم يحدث أن تعلمت النساء، وفي الأخير جاء التقرير أن مدرسة كانت تضم 95 تلميذا من العرب دونما تحديد لأصولهم الدينية ليصل المجموع إلى 1234 طفل متمدرس عام 1839، وكان 1009 من الأوروبيين (ذكورا وإناثا) و220 يهوديا و95 عربيا[2].

كما تشير بعض الروايات إلى أن إدارة الاحتلال أنشأت مدرستين في كل من عنابة ومستغانم وان عدد التلاميذ بلغ في سنة 1837، 425 تلميذا مسجلين في مختلف المدارس الفرنسية العمومية منها والخاصة، 60 تلميذا في مدرسة الجزائر، و25 في مدرسة مستغانم و 45 تلميذا في مدرسة عنابة، وما يلاحظ أن مجموع التلاميذ المسجلين بعيد كل البعد عن ما أوردته الإحصاءات حول عدد الأطفال المتمدرسين في سنة 1837 ويبدو أن الفرق يكمن في كون أن الأطفال اليهود المتمدرسين كانوا يدرجون في قائمة الأطفال الأهالي الجزائرية كون الأسر الجزائرية، كانت ترفض تسجيل أبنائها في المدارس الفرنسية الغير عمومية لمقاصدها الدينية المعلنة[3].

وفي 1839/05/11 صدر قرار ملكي بتأسيس معهد خاص للعرب بباريس إلا أن المشروع لم يتم تنفيذه لمقاومة الفرنسيين له وكذا رفض الجزائريين له وكان الجنرال بيجو من أنصار فكرة تعليم أقلية معينة لهدف خدمة الاطماع الفرنسية الاستعمارية ومن اجل القضاء على الكيان العربي الإسلامي للجزائر، ثم بعد ذلك تخلى بيجو عن المشروع لصعوبة تحقيقه، وعمل بفكرة ليون روش(*)، التي تهدف إلى دمج أبناء الرؤساء الجزائريين في المعاهد التي يلتحق بها الأوربيون حتى

1- عبد القادر حلوش، **سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر**، شركة دار الأمة، الجزائر، 2013، ص: 39.

2- أيفون تيران، المرجع السابق، ص: 53.

3- جمال قنان: المرجع السابق، ص: 19.

*- ليون روش(1809–1901م)، ولد في مدينة غرونوبل الفرنسية أصبح ملازم في سلاح الفرسان في الحرس الوطني الجزائري للفترة (1835–1839م)، وفي عام 1845م وبتوصية من الجنرال بيجو انظم إلى وزارة الخارجية الفرنسية كمترجم وكانت مهمته تقضي بشرح مصطلحات الملكية في الإسلام، أنظر: ليون روش: **اثنان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام**، تر: محمد خير محمود البقاعي، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2011، ص: 12.

يتسنى للآخرين التغلغل في أعماق المجتمع الجزائري والاطلاع على أسلوب حياتهم مما يسهل حكمهم وفي سنة 1843 كتب الجنرال "بيجو" إلى وزير الحرب عن فشل الفكرة الاستعمارية في القطاع القسنطيني، بحيث لم يعثر على زعيم جزائري يقبل بإرسال ابنه إلى هذا المعهد واكتفى الجزائريون بالقول" أن أطفالهم يكفيهم معرفة أداء الصلاة وركوب الخيل، واستعمال الأسلحة، وقد كان رفض الجزائريين واضحا من هذه المحاولة التي تمسخ العقيدة والثقافة، حتى انه لم يبقى في المعهد إلا تلميذين في سنة (1846–1847)، وهذا ما أدى بوزير الحرب بالأمر في 1848/08/22 بإرجاع الأطفال إلى ذويهم والغي القرض المخصص لتمويل المعهد وانتهت حياة المشروع في سنة 1848[1].

تعليم الأطفال الجزائريين المتواجدين في باريس:

كما أولت الوزارة اهتماما لمسالة تعليم الأطفال الجزائريين المتواجدين في باريس، وذلك من خلال تقرير رفع للوزير، طلب فيه رئيس مكتب الشؤون السياسية بالوزارة إلحاق إمام بمؤسسة دوماينكور، وكانت هذه المؤسسة قد تكلفت بتعليم الأطفال الجزائريين، عن طريق تلقينهم الشعائر الدينية وتعليمهم اللغة العربية.[2]

وبناء على هذا الطلب قدم السيد "دوماينكور" برنامجا على مستويين، الأول: يتضمن تعليما عاما، والثاني متخصصا، فالعام يشمل اللغة الفرنسية، التاريخ والجغرافيا والمبادئ الأولية في الرياضيات والفيزياء العامة والتجريبية، والكيمياء التطبيقية، أما التعليم المتخصص فهو مرتبط بالمسار المهني الذي يوجه حسب استعداد التلاميذ نحو الصناعة، الزراعة، العسكرية، الترجمة، أو تأطير التعليم العام في الجزائر.

وقد لاحظ بعض المسؤولين في تقييمهم للمشروع انه يجب الأخذ بعين الاعتبار منهاج التعليم العام، لان الهدف الأساسي من هذا التعليم المتخصص للشبان الجزائريين هو " انه إن لم يكونوا فرنسيين يشبهوننا تماما متعلمين وأوفياء، لحضارتنا، فعلى الأقل أناسا قريبين منا بمشاعرهم وأفكارهم"، كما قام المسؤولون باستعراض كيفية تبليغ مختلف المواد التي تضمنها البرنامج مثل مادة التاريخ التي يرى انه من الضروري أن تعطى لهم معلومات عامة حول العصور المختلفة للتاريخ

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 42.

2- جمال قنان: المرجع السابق، ص: 32، 33.

العام، وتقديم عرض إجمالي حول تاريخ فرنسا، ونبذة عن الاتصالات التي كانت قائمة بين العرب منذ ظهور الإسلام، كما اختتم التقرير ملاحظاته حول البرنامج المقترح بكون لا يرى فائدة من إدراج مادة التربية الصحية، والمحاسبة والرسم في المستوى الأول[1].

كما يرى انه لا فائدة من المستوى المتخصص، فليس من فائدة الحكومة ولا التلاميذ التوجه للتكوين في الكلية العسكرية ولا المدرسة المتعددة التقنيات، كما يتحفظ التقرير على توجيه التلاميذ نحو تخصص الترجمة، التي هي وظيفة صعبة، أو إلى التعليم العام، لأنهم لم يتلقوا تعليما كافيا يؤهلهم لتدريس العربية للفرنسيين ولا تدريس الفرنسية للعرب، واختتم المسؤولون التقرير وأكدوا على أن الهدف الذي تسعى الحكومة لتحقيقه من وراء تعليم الأطفال في فرنسا، ليس من أجل موظفين متخصصين، وإنما من اجل إعداد أناس يساعدونهم على تغيير المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتهم.

كما قام الوزير بتزكية كل الملاحظات التي أبدتها مصالحه، وأمر بتبليغها للسيد "دوماينكور" للتقيد بها، والغاية من وراء تعليم عدد محدود من الجزائريين، هي التي تفسر ربما السبب الذي دفع بوزارة الحرب إلى رفض "مشروع ليون روش"، "وطومي بانيا"، فلو تحقق لشكل رائدا قويا لنهضة تعليمية وثقافية تشبه التي حدثت في مصر وتونس قبل الحامية.

ولم يتقرر أي شيء، بخصوص المؤسسة التعليمية المقترح إنشاؤها في الجزائر أو باريس، وأكثر من ذلك عندما قررت الحكومة وقف الاعتماد الذي كان مخصصا لمؤسسة دوماينكور. مقابل تكليفها بعدد محدود من الأطفال الجزائريين سنة 1849.

وفي التقرير الذي رفعته اللجنة التي تشكلت على مستوى وزارة التعليم في سنة 1849، لتقديم اقتراحات حول طريقة العمل الأفضل لنشر معرفة اللغة الفرنسية، بين الجزائريين واللغة العربية بين الفرنسيين، الذين استقروا في الجزائر، ورغم الحالة المأساوية التي آل إليها التعليم، إلا أنهم امتنعوا من تقديم أي اقتراح لمعالجة الاعتبارات المالية، ففرنسا لو كانت تريد مصلحة الجزائريين لاقتطعت جزءا من الفوائد المالية الضخمة التي حققتها عندما قررت وقف التعامل بالعملة الجزائرية، التي سكت قبل الاحتلال[2]، وكان تراجع التعليم في سنوات 1846، 1848، مهولا،

1- جمال قنان: المرجع السابق، ص: 36.

2- جمال قنان: المرجع نفسه ، ص: 36، 37.

وكان البعض يتأسف لذلك، الذي تعجب لتراجع الطلبة في قسنطينة من 600 طالب إلى 60 طالبا، وعدد المساجد من 86 مسجدا إلى 30 مسجدا، وكان ينصح بعدم إرغام الأهالي على المجيء إلى مدارسهم، وإنما مساعدتهم على رفع مستوى مدارسهم، ومضاعفة عدد المدارس، وكان النقيب richared، وبعض ضباط المكاتب العربية يتنبؤون انه عندما تصير المدارس القرآنية هباء منثورا، ويتحول الشعب العربي إلى جهالة العصور الأولى، عندها يصبح من الممكن تلقينه شيئا مفيدا[1].

ففي سنة 1844 تجمع عدد من الأطفال الجزائريين في باريس، وكان البعض منهم أبناء لبعض الأعوان في الإدارة الجزائرية، والبعض الأخر من المقاومين، وقد تولت الوزارة الحربية رعايتهم، فوكلتهم إلى مؤسسة دوماينكور لتعليمهم، وخصصت لهم ميزانية بعشرين ألف فرنك من كل طفل للصرف عليهم وكانت غاية إدارة الاحتلال من احتضانها لهذه المجموعة من الأطفال: هي إعطاء صورة مشرفة عن فرنسا، وبالخصوص أبناء المقاومين، ومن اجل الضغط على أبنائهم ودفعهم للاستسلام، وكان هؤلاء الأطفال يراسلون ذويهم ليطمئنوهم عن أحوالهم وكانت الرسائل البعض منها تصل إلى وجهتها والأخرى تحجز، ومن بين ما تضمنه الرسائل هي: حث أباءهم على الاستسلام وطلب الأمان، كما تضمنت طلب استرداد ممتلكات عائلاتهم التي تم احتجازها، هذه المجموعة من الأطفال التي تمثل عينة أولى للطفل الجزائري الذي احتك بالحضارة الغربية، وتشجيعا للاجتهاد الذي أبدوه لتعلم اللغة الفرنسية، أرادت إدارة المؤسسة تكريمهم فطلبت منهم اختيار الجائزة، فكان اختيارهم نسخا من القرآن الكريم، فاستجابت الإدارة لطلبهم فوفرت لهم عددا من المصاحف[2].

ومع بداية سنة 1844، بدأت مسالة تعليم الأطفال الجزائريين تشغل اهتمام المسئولين في كل من الجزائر وفرنسا، لان هذه المسالة ارتبطت في أذهانهم بهدف سياسي غايته توطيد أقدام

1- جمال قنان، المرجع السابق، ص: 38، 39.

2- جمال قنان، المرجع نفسه ، ص: 22، 23.

الاحتلال في الجزائر، وليس غايته التعليم والرقي[1]، وكان عدد التلاميذ الجزائريين في سنة 1844، حوالي سبعة تلاميذ، مقابل مئة (100) تلميذ أوربي[2].

و برغم من الصعاب واصلت المدارس العربية الفرنسية طريقها، وفي عام 1842، تقلد "دوباي" إدارة تسيير الجزائر، وكان أستاذا في التعليم الثانوي، حيث كان حوالي15 تلميذا يتابعون دراستهم، وبالمقابل كانت المشاكل ليست بالهينة في مدينة عنابة ووهران، حتى ولو أن المدارس قد زالت بها، وكان لزاما انتظار سنتي 1846، 1847، ليشرع في التحقيقات الكبرى، فقد بقيت النظرة نفسها، السلطات الفرنسية هي التي تحدد السياسة، استعمال المترجمين والمعلمين، وهي الوحيدة في مجال صياغة الوضعية المحلية، فقد كان هناك محاولة لتوجيه تطور ينظر إليه على انه ضروري، فقد تم اقتراح مخطط وأفكار كان ينتظر أن يكون الواقع مطابقا لها، مادام أن هذه الاختيارات ستكون مفيدة.

ثم انقلبت النظرة والعمل بإجبارية تقديم التقارير وكل خمسة عشر يوما مع التحقيقات التي تبعت التنظيم الإداري لعام 1845، لتأخذ وضعها الصحيح، حيث شرع في البحث في إرساء سياسية على أساس الملاحظة، وقد وضح "كانتريل" في عام 1845، ببراعة حقيقية أو مصطنعة. كبرت أن سكان هذه المدن يطالبون بدون جدوى بمدرس في حين قد آن الأوان أخيرا للاستجابة لأمنيتهم.

وفي عام 1848 عين معلمين، اكان السيد بويغي (bouygues)، في مدينة عنابة، يجمع التلاميذ العرب في الصباح وفي المساء التلاميذ اليهود، بسبب تعذر جمع هؤلاء في قسم واحد، لكن سرعان ما برزت حقيقة أن الطائفتين من التلاميذ لا يمكن أن تتحمل أن يتولى نفس المعلم تدريسهما، وان يستقبل المقر ذاته بالتتابع[3]، كما حاولت التقارير التستر على الحقيقة من خلال ذكر أرقام مهمة، 100 تلميذ في عنابة و 50 أو 60 تلميذ في مدينة الجزائر، لكنهم يعترفون بان معرفة اللغة الفرنسية لم تسجل أي تقدم بسبب الغيابات المتكررة للسكان العرب، فهي تعيق العناية التي توليها الإدارة لهم، وفي عام 1845، ارتأت السيدة اليكس لتعليم الفتاة المسلمة، حيث

1- جمال قنان، المرجع السابق، ص: 24.

2- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 39.

3- ايفون تيران، المرجع السابق، ص: 56، 57.

صرحت بتخليها عن تلامذتها الأوربيين لتتفرغ لمهمتها الجديدة، وتحولت في المناطق الداخلية العربية وتحدثت إلى العائلات عن الأمانة التي ألقاها الله على كاهلها وكانت تردف في كل زيارة لها هدايا، وصدقات تقدمها بسخاء وأكدت احترام دين هذه البلاد ووعدت العائلات بأنها ستقدم للإناث نفس المنحة التي كانت تقدم للذكور، والتي كانت مقدرة بفرنكين اثنين في الشهر، فالمعلمة وجدت نفسها مجبرة على أجر تلميذاتها عوض أن تكون مأجورة من قبلهن، وهذه الجهود استقطبت أربعة تلميذات، ثم 13 تلميذة اثنتان منهن كانتا ميسورتي الحال، كما توجهت السيدة اليكس إلى الملكة لتصدر مذكرتها للمجلس الأعلى للإدارة عام 1846، وكانت السيدة اليكس تطمح إلى جمع من 200 إلى 500 فتاة صغيرة، إلا انه سيكون لهذه المصاريف ما يقابلها، وترى السيدة اليكس انه إذا تم استقطاب 100.000 من بنات الأهالي وإنشائهن بمبادئ حضارتنا بحيث يؤخذن من مختلف فئات المجتمع وأعراق الإيالة، ستصبح هذه الفتيات بحكم الظروف الزوجات المفضلات للرجال ذوي المكانة المرموقة، ضمن الفئة التي ينتمين إليها في المجتمع، ومن ثم يضمن إلى الأبد خضوع البلاد، ويكن بالتالي الرهينة المتعذر استردادها لاستيعابه مستقبلا[1]، ولم يجد الوزير ما يقوله وجاء في مذكرته على الرغم من المبالغة التي ينطوي عليها حديث السيدة اليكس، إلا انه لا مانع من أن يكون في الأمر شيء من الحقيقة، وتمكنت مذكرة السيدة اليكس أن تبين المقصود منها بوضوح، وتابعت السيدة اليكس قولها، أن ليست رغبة العرب في التعلم قادتها للنجاح، إنما البؤس والجوع هما ما ساعداها، الحقيقة أن الجزائر العاصمة مليئة بالعائلات البائسة التي تعاني من أقسى انواع الحرمان وبإعطائها منحة بفرنكين شهريا، على سبيل المساعدة لهذه العائلات بددت الوساوس التي تخامرهم، وعلاوة على إعطاء وجبة يومية للتلميذات، تكسب ود أمهاتهن، وما نستخلصه هو انه لم يكن في مدرسة السيدة اليكس اثر للأغنياء والبيت الذي سمته بيت الرب، كما وصفها الكونت غوير، اقرب ما تكون إلى مؤسسة خيرية منها إلى مدرسة، حيث يتم توزيع الخبز والثياب، والفرش.... [2].

1- ايفون تيران، المرجع السابق، ص: 60.

2- ايفون تيران، المرجع نفسه، ص: 61.

وقد كان تعليم الجزائريين خاضع مباشرة لإشراف الحاكم العام، وكان التعليم العربي تابعا لوزارة الحرب الفرنسية حتى سنة 1848، بينما كانت إدارة التعليم في المدارس الأوربية تبعا إلى وزارة التربية والتعليم في فرنسا[1].

إلا أن قراري كل من السابع من شهر أوت والثامن من شهر سبتمبر سنة 1848، الصادرين عن السلطة التنفيذية وضعا حدا للوضع السابق، وذلك بربط التعليم العام وإنشاء أكاديمية الجزائر.

وبناء على التنظيم الأخير، يتولى الدكتور الذي يحضر لاجتماعات مجلس الحكومة ويراسل مباشرة الوزير، للإشراف على جميع مستويات التعليم باستثناء المدارس الإسلامية التي بقيت تابعة للوزارة الحربية، كما يقوم بمساعدة الدكتور مجلس أكاديمي ومفتشان أكاديميان، وأما التعليم الابتدائي فكان خاضعا إلى مراقبة خاصة، من طرف مفتش ابتدائي، مقيم بعاصمة كل ناحية، وكان يتم من طرف الدكتور تعيين المعلمين والمعلمات بموجب توكيل وزاري[2].

وفي سنة 1848، تأسست أكاديمية الجزائر، (مديرية التربية والتعليم)، لكي تشرف على التعليم وتتصل مباشرة بوزارة التربية والتعليم في باريس، يرأسها مفتش عام، يساعده نائبان، ومن خلال هذا التنظيم الجديد والأولي، الذي يوضح تحيز الإدارة الفرنسية للفرنسيين، وتمييزها بين التعليميين، الأول خاص بالأوروبيين والثاني فلا أساس له، خاص بالجزائريين[3].

ويمكن القول أن الإدارة الفرنسية لم تولي اهتماما لتعليم الجزائريين على عكس الأوربيين، فلم تكن هناك سياسة مرسومة وواضحة لنشر التعليم، غير أن التعليم الابتدائي بالنسبة للجزائريين، لم يقع الشروع فيه بصفة منظمة إلا في عام 1850، من خلال إنشاء عدة من المدارس لتعليم أبناء الجزائريين والتي زاد عددها في عهد الإمبراطور نابليون الثالث[4].

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 39.

2- عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر**، (1830–1900)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009، ص: 222.

3- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 40.

4- تركي رابح، المرجع السابق، : 356.

ثانيا: بداية إنشاء المدارس العربية الفرنسية في الجزائر:

1) المدارس العربية الفرنسية:

– أهدافها:

ومن خلال التعرض للأوضاع في الجزائر:

1) قيام الحاكم العام بتقديم مساءلة لمجلس الحكومة، واستنادا إلى مذكرة 5 جوان 1849، حرر مشروع مرسوم يتعلق بالمدارس العربية الفرنسية والمدارس الإسلامية، وقد تمت مناقشته يوم 24 ديسمبر 1849 و يوم 24 جانفي 1850، وكان المستشار شوفي مقرر.
2) وقع اتفاق بالإجماع بخصوص فائدة المدارس العربية الفرنسية والمخصصة في المدن الأكثر أهمية.
3) اعتبارا للنجاحات التي حققتها السيدة اليكس، التي صارت معروفة عالميا، اقترح المستشارون إنشاء مدارس عربية فرنسية، للإناث وذلك لبادرة الأمل لديهم، لتجديد المجتمع المسلم وكذا إعجابهم بمواهب السيدة اليكس، حيث اطروا على التجربة بمثابة بذور لثورة ثقافية وأخلاقية، فذاق نتائج لا تحصى.
4) تداولت اللجنة الاستشارية حول مشروع منفصل متعلق بالمدارس العربية الفرنسية، وهو ما تحول إلى مرسوم الـ: 14 جويلية 1850[1]، وقد جاء مرسوم 14 جويلية، 6 أوت، 1850 مطابقا للتقاليد الإسلامية حيث صرح بمجانية التعليم الابتدائي وإسداء الدروس بلغة القرآن وحضر الخوض في المواضيع الدينية، في دروس مخصصة للأقسام الصباحية، أما أقسام المساء فكان التعليم الفرنسي، مخصصا لها، وكان مسموح تبسيطه بالعربية لكي يرسخ في الأذهان، أما المدارس المخصصة للبنات فكان التعليم مرتكزا على التدبير المنزلي[2].
5) قيام الجمهورية الفرنسية الثانية بإصدار مرسومين متتابعين، من اجل تنفيذ سياستها التعليمية، فمرسوم 1850/07/14، يخص المدارس العربية الفرنسية، أي المدارس العلمانية

1– ايفون تيران، المرجع السابق، ص: 178، 183.

2– شارل روبير اجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، (1871–1919)**، ت، الحاج مسعود البلكي، ج1، دار الرائد للكتب، الجزائر، 2007، ص: 585، 586.

المؤسسة في المدن الكبرى[1]، والذي نص على إنشاء ست مدارس ابتدائية والتي أطلق عليها، اسم المدارس العربية الفرنسية في كل من قسنطينة، ووهران، وعنابة، مستغانم، والبليدة، على نفقة الحكومة، يعني التعليم يكون فيها مجانا[2].

- تنظيمها:

وكان المارشال "رندون" وزير الحرب الفرنسي، هو الذي قام بإصدار المرسوم، والذي نص على تأسيس أربع مدارس للإناث، وكان يقوم بالتدريس، مدرسان الأول جزائري، ويداوم صباحا، والثاني أوروبي يداوم مساءا، كما يعطي المرسوم للحاكم العام حق تأسيس مدارس أخرى عند الضرورة[3]، وبالنسبة لمدارس البنات فالتنظيم كان يتم بمديرة فرنسية، لكل مدرسة ونفس الوقت هي المعلمة، ومساعدة مسلمة، وأما التعيين فيتم بنفس الشروط بالنسبة لمدارس الذكور، وقد حظي التعليم باللغة العربية بنفس العناية المكفولة للغة الفرنسية، وكان التأطير يتم في هذه المدارس، معلم فرنسي لكل مدرسة، ويشغل منصب مدير في نفس الوقت، ومساعد معلم مسلم، وتعيينهما يتم من طرف الوالي العام، بعد استشارة القاضي أو المفتي، كما يشترط في المدير حمل شهادة التأهيل للتعليم الابتدائي مع تزكية معرفة اللغة العربية من طرف لجنة الامتحانات الخاصة بالمترجمين، كما تم إنشاء مدارس للكبار في كل المدن وحددت أوقات التعليم بثلاثة أيام في الأسبوع، وكانت مواد التعليم هي اللغة الفرنسية، الحساب، التاريخ والجغرافيا[4]، وكان الحاكم العام يعين هؤلاء الموظفين كاقتراح من الوالي، بعد تقديم دراسة مستفيضة عن أحوال هؤلاء وعلاقتهم مع المدارس القرآنية والزوايا خاصة، أو بمعنى آخر معرفة انتمائهم السياسي لأي حركة من الحركات المعادية للاستعمار، كما نص هذا المرسوم كذلك على إعطاء ثلاث شهادات كفاءة لتلاميذ هذه المدارس[5]، وقد أثار تطبيق هذا المرسوم بعض المشاكل أودى حلها إلى استكمال تحديد القانون الأساسي لهذه المراكز التعليمية، فلم يقبل وزير التعليم العمومي تهميشه من الدراسات العربية فكان في كل مرة يثير الأمر وعند ظهور المرسوم، طالب رئيس الجامعة "دولاكرو"

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 50، 51.

2- جمال قنان، المرجع السابق، ص: 40.

3- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 50، 51.

4- جمال قنان، المرجع السابق، ص: 40، 41.

5- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 51.

بحق تفتيش المدارس العربية الفرنسية متذرع بدورها في نشر التعليم الفرنسي ليضعها تحت وصايته، الا أن طلبه رفض، وتلا نقاش أعاد النظر في تقسيم الموضوع سنة 1848، بين وزارتي التعليم العمومي والحربية، وكان "راندون" في عام 1852 إبان توليه منصب الحاكم العام، بصدد الاستسلام إلا أن "سانت آرنوا" وزير الحربية أعاد الأمور إلى نصابها، ولم يكن هدف العملية مدرسيا، بل كان يكتسي طابعا سياسيا، لان التعليم العمومي لم تكن له الكفاءة ولا الصفة لضمان مثل هذه المسؤولية، فالجامعة تملك قواعد خاصة للتعليم من الصعب قبولها من اجل التعليم العربي، وفي المقابل فهذه الأفكار تشكل عقبة أمام التعليم السياسي، وطبعا يجب أن تظل تحت وصاية السلطة السياسية، وأما اختيار المعيار الذي يحدد حقوق كل وزارة، ليس بطبيعة التعليم بل انتماء الأشخاص الذين يأتون للتعلم، فالعرب يتعلمون الفرنسية ومنه تصبح المدارس العربية الفرنسية إذن من اختصاص الوزارة الحربية، أما الفرنسيون الذين يدرسون العربية فهؤلاء يخضعون لوزارة التعليم العمومي، وكانت صعوبات أخرى، وهي تمويل المؤسسات الخاصة، بتعليم الشبان العرب، فقد ثارت بلدية الجزائر ضد نظام الدعم الموجه للتلاميذ، ودفع رواتب المعلمين، فقررت حذف الحصص المقدمة لمدارس الأهالي مع العلم إنها لا تمارس رقابة على الأموال، ورغم كون المدارس العربية الفرنسية في المدن الميسرة، إلا إنها لم تكن تابعة لسلطات البلدية، بل سلطة الوالي وعكس رغبة الوزارة، ففي الواقع كانت البلديات تسعى لزوال المدارس والتي يظهر أن فائدتها محل إشكال، لذلك قررت الحكومة منح الولاة استعمال الأموال المنتقصة مسبقا من دعم البلديات، وتم في نهاية سنة 1850 تحديد هدف وشكل تمويل مصادر تمويل المدارس العربية الفرنسية[1].

وظلت السياسة المعتمدة إزاء التعليم الابتدائي الإسلامي غير واضحة المعالم، وكان يجب تحديدها، في حين كانت باريس قد تحدثت عن سبب ثان لتبرير تعلقها هو عمر التلاميذ. فتنظيم المدارس العليا ليس من طبيعة إنتاج عوائق سياسية، فكانت النية نفسها وهي الوصول إلى إدارة التعليم الابتدائي الإسلامي ومراقبته، وكان لتأسيس هذه المدارس أملا أوسع، وهو منافسة الزوايا بفعالية، خاصة الخارجية منها في المغرب وتونس والحط من قيمتها للاستحواذ على تلامذتها المتعلمين، وبذلك التخفيض من تأثير الزوايا المعادية الواقعة خارج مجال نشاطها، ويقول أوربان «أن المصالح الباريسية ومصالح الجزائر تتمثل في تكوين طلبة علم قرآني أكثر وثوقا وطلبة أكثر

1- ايفون تيران، المرجع السابق، ص: 184، 185.

تأهبا وستمهد هذه المؤسسات للتفاعل بين الثقافتين العربية والأوربية، والتي صارت تعادل الجامعات الإسلامية، فقد شهدت السنوات التي سبقت مباشرة طبع المراسيم المدرسية، تطورا للاستعمار حيث تم تطبيق الصيغة المقترحة من قبل "اوربان" بالعكس، إذ تم البدء بالأخذ قبل العطاء، وقد أقام "اومال" علاقة بين مجالين مختلفين، هي الإفقار المسلط على الجزائريين، وإعداد وسائلهم الفكرية ويتضح ذلك من خلال قوله،" لم يكن بوسعنا إهمال أي وسيلة لضمان الأمن لمصالح تبدوا في كل يوم جدية، والأشخاص يزداد عددهم كل يوم، وعلى زرعهم في هذا البلد، وإذا كان يجب على الرعب الذي توحي به أسلحتنا، أن يكون الضمانة الأولى لمن، فمن الواجب أيضا الاعتراف بان عدالة حكوماتنا وفضائلها لصالح الشعب المهزوم، ينبغي لها، ونحن نطمئن الأهالي بخصوص نواياه أن تهدئ من القلق الذي يتسبب لهم في الاجتياح التدريجي لجزء من الأرض التي كانوا يزرعونها من قبل السكان الأوربيين، فلا احد يشك في أن العناية المولاة للتعليم لا تتوج بهذه النتيجة"[1].

– **نتائجها:**

1) إذا كان قانون سنة 1850 لا يمكن تطبيقه، في المستعمرة، فالمؤسسات الخاصة لا يمكن أن تفتح إلا بترخيص من السلطات المحلية، وأي قرار يؤدي إلى غلق مؤقت أو نهائي، وهذا معناه أن الحرية محدودة في الجزائر أكثر مما هي عليه في فرنسا، والتطور الذي شهدته المؤسسات التعليمية العمومية إبان السنوات الأخيرة، مرده إلى حكومة "مارشال راندون"، وعنايته بالمصالح الروحية للسكان.
2) أما التعليم العالي، فلم يكن يشمل سوى على دروس عمومية بالعربية في كل من الجزائر وقسنطينة ووهران، ويقدم خدمات كبيرة بتعليمه للغة العربية، لرعايا يتولون وظائف إدارية مفيدة، كما يرجع الفضل "للمارشال راندون" في إنشاء مدرسة للطب في مستعمرة العاصمة، والتي تسمح بتكوين الشبان الأهالي في استعمالات الطب والجراحة العامة.
3) وبالنسبة للثانويات فان للجزائر 5 كوليات صغيرة بعنابة وقسنطينة وسكيكدة ووهران ومستغانم، حيث تدرس بها اللغة اللاتينية، ويتلقى الأطفال حصص في النحو دون الاضطرار للابتعاد عن أهلهم، وبالنسبة لثانوية الجزائر، فقد ارتفع مستوى التعليم بشكل محسوس،

1– ايفون تيران، المرجع السابق، ص: 188، 189.

فبذلك ارتفع عدد الطلبة المتقدمين إلى امتحانات البكالوريا من إحدى عشرة شهادة سنة 1852، فانتقل إلى 43، كما تزايد بشكل سريع عدد الطلبة، ففي سنة 1852 كان عددهم 230 ليرتفع في سنة 1854 إلى 286 والى 333 سنة 1855، ثم إلى 349 سنة 1856 والى 419 سنة 1857.

4) كما تم إلحاق ثكنة ماسينيسا بالبنايات القديمة ونتيجة التزايد، فقد أصبحت المحلات عاجزة، ومن هنا جاء اهتمام الوالي العام بدراسة مشروع بناء مؤسسة جديدة تتجاوب بها سيكون لها من ترتيبات داخلية وأبعاد مع الأهمية التي اكتسحتها الثانوية، وبناء على هذا المشروع فان الثانوية سيكون مكانها غرب المدينة والتقدم يتجلى في التعليم الابتدائي بصفة خاصة، ذلك انه في سنة 1852، كان عدد المدارس بالمناطق الثلاث قد بلغ 223 وعدد التلاميذ بها 12.766 تلميذا، بينما كان وضع التعليم الابتدائي فيما بعد كالتالي:

سنة 1854 كان عدد المدارس 348 وعدد التلاميذ 19.271

سنة 1855 كان عدد المدارس 408 وعدد التلاميذ 21.964

سنة 1856 كان عدد المدارس 407 وعدد التلاميذ 24.641

سنة 1857 كان عدد المدارس 393 وعدد التلاميذ 24.651

5) إذا فزيادة سنة 1852 أسفرت عن 170 مدرسة و 11.885 تلميذا، أي التقدم الذي تحقق خلال مدة ست سنوات يساوي بالتقريب الذي تم خلال الفترة السابقة بكاملها[1]. وفي 25 ديسمبر 1851، جاء راندون للجزائر لتسند إليه مسؤولية الحكومة الجزائرية، إلى غاية 1858 بوضعه الخطوط العريضة لسياسة مدرسية برغماتية، مدرسة لا هي بالأصلية جدا ولا هي بالمعجزة، وكانت الحاجة إلى معجزة أما حل سريع لمشكل التعليم، وهو ما لا يفترض أي شيء بخصوص نجاعة هذه السياسة، ومع ذلك فقد تم تعريف ما كان يراد به. "الرقابة العليا للحاكم العام"[2].

6) – وبصدور مرسوم في 1863/10/31، والذي نص على تأسيس منصب مفتش عام للمؤسسات التعليمية لكل الجزائر وخاص بالجزائريين، أصبح عدد المدارس الخاصة بالذكور في

1– عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ج1، ص: 223، 224.

2– ايفون تيران، المرجع السابق، ص: 192.

سنة 1864 حوالي 18 مدرسة مع 464 تلميذا، 293 في ولاية قسنطينة، و353 في ولاية الجزائر، كما فتحت مدارس أخرى في سنوات 1865، 1866 في ولاية وهران، وفي سنة 1870، وصل عدد المدارس العربية الفرنسية إلى 36 مدرسة بالجزائر كلها (31 مدرسة في المنطقة المدينة 5 مدارس في المنطقة العسكرية، مع 13000 تلميذ، منهم 50 إناث)[1].

7) تعتبر سنة 1865 دفعا جديدا للتعليم الأهلي، لأنه في هذه السنة صدر قرار تنظيمي يكمل المرسوم التأسيسي والمرسوم المنشأ لوظيفة المفتش للتعليم العام الأهلي، وأبرز ما في هذا القرار الجديد، التجسيد الذي ادخل على الوضع المادي للمؤطرين، فقد أصبحت وظيفة المدير مرتبة في ثلاث درجات، بالنسبة للمعلم المساعد فكل درجة لها مقابل مادي محدد، ونص القرار على إلغاء العلاوات التي كانت تصرف للمؤطرين، كما فتح هذا القرار امكانية الترقية إلى درجة أعلى، كما أن الإدارة بذلت جهدا فلقد تم إنشاء اثنتي عشرة مدرسة موزعة على العمالات الثلاثة. وأما بالنسبة لعائق المالي التي كانت تتدرج به، فعملت بكون كل مدرسة تم إنشاؤها في إطار هذه المنظومة التعليمية العربية الفرنسية، لكون ميزانيتها على عاتق الأهالي، يعني لم يكن على عاتق ميزانية الدولة، وإنما تتحمله الضريبة التي يطلق عليها اسم "السنتيمات الإضافية"، الملحقة بالضرائب العربية[*]، وبالرغم من أن مبدأ مجانية التعليم بقي ثابتا، فالإدارة لم تتقيد باستعمال المبالغ المجباة تحت هذا العنوان، والتي تصل نسبتها إلى 20 بالمائة من مبلغ الضريبة الأصلية، وقد تتجاوز هذه النسبة في بعض السنوات[2].

والواقع انه منذ سنة 1865، بدأت قضية تعليم الجزائريين تلقى العناية والاهتمام، وذلك بوصول نابليون الثالث إلى الحكم في فرنسا، برزت سياسة بالنسبة للأهالي، واعتبر نابليون فيها الجزائريين مواطنين فرنسيين ضمن المملكة العربية[3]، عندما قال: " إن الجزائر ليست بلدا مستعمرا بالمعنى العام المفهوم من هذه الكلمة، بل هي مملكة إمبراطورية على الفرنسيين واريد أن استفيد من شجاعة العرب وشهامتهم، على أن استغل فقرهم وبؤسهم". وقد اقترح "ماكماهون" الحاكم العام

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 52.

*- هذه الضريبة استحدث كإجراء لمواجهة أعباء مالية طارئة على حساب الممول الجزائري وحده، ثم تحولت إلى ضريبة ثابتة على اثر صدور القانون الإمبراطوري المتعلق بشخصية الملكية.(1863)، أنظر: جمال قنان: المرجع السابق: ص: 47.

2- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 52.

3- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص: 477.

بموافقة مدير التربية والتعليم بالجزائر السيد "دولا كرو" أن تكون البرامج التعليمية في المدارس العربية الفرنسية مشابهة للمدارس في فرنسا، لكن مع اختلافين:

- إعطاء مكانة خاصة للغة العربية في هذه البرامج مع توسيع نطاقها.
- أن يكون هناك نصيب في هذه البرامج للتعليم الإسلامي، ولكن في الحقيقة لا اللغة العربية لاقت عناية ولا الدين الإسلامي اهتماما، فقد أهملت البرامج التعليمية الفرنسية الخاصة بالتعليم الجزائري للغة العربية، فهذه محاولة للمطالبة بتطبيق التعليم العربي أساسا، لم يكن ليقبل بها معارضو التعليم الجزائري من الوسط الرسمي والشعب الأوروبي، فقد كانت محاولة يائسة لتجنب عداء الجزائريين للمدرسة الفرنسية التبشيرية[1]، لان الغرض الأساسي من تأسيس هذه المدارس ذا طابع سياسي أكثر منه تثقيفي، لان تأسيس مدرسة هو تأسيس سياسة بين القبائل ووسيلة للسيطرة، وقد وضح احد الفرنسيين مبرزا الغرض من ذلك في سنة 1861، إن الغرض من نشر التعليم الفرنسي بين الجزائريين عن طريق المدارس المختلطة العربية– الفرنسية، هو من اجل القضاء على المدارس الإسلامية العربية الخاصة والحرة، ثم بدأ النشاط التعليمي لهذه المدارس يتقلص ويسير نحو الاندثار بعد أن أصبح تأسيسها على نفقة البلديات الفرنسية، ابتداء من 1861، مثل ما هو معمول به في فرنسا، فتوقف هذه البلديات عن تقديم أدنى القروض وكذا دفع أجور المدرسين الجزائريين[2]، وهذا ما أسهم في زوال المدارس بصدور مرسوم حكومي في 5/2 و 1865/5/11، والذي نص على وضع المدارس العربية الفرنسية تحت مسؤولية البلديات في المناطق المدنية، وأدرجت في الحساب الإضافي للضريبة العربية في المنطقة العسكرية، وقد رفضت البلديات تقديم أي قرض لهذه المدارس بدعوى وجود المدارس المختلطة، والتي يرفضها الجزائريون، ومن هنا سارت المدرسة العربية الفرنسية التي تبناها العسكريون في الزوال، وهذا ما لاحظه xkacono في موضوعه الذي يحمل اسم المكاتب العربية، بقوله: " إن المدارس العربية الفرنسية الثلاث الموجودة في منطقة

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 52.

2- عبد القادر حلوش، المرجع نفسه، ص: 55.

اوزليانفيل، والتي أسستها المكاتب العربية (الحكم العسكري)، نزل عدد تلامذتها إلى الصفر في سنة 1869، بعد أن كان هذا العدد 110 تلميذ[1].

والعامل الآخر الذي أدى إلى فشل هذه المدارس هو رفض الجزائريين لهذا النوع من المدارس لأنه لا يوفر تعليما كما هو موجود في الزوايا وخوفا على أبنائهم من تأثيرها على شخصيتهم خاصة، بعد رفض البلديات من إعطاء مستحقات المدرسين الجزائريين بدعوى قلة النفقات الخاصة بهذه المدارس[2].

6) المدارس الحكومية الثلاث:

كان الاستعمار الفرنسي منذ وجوده يسعى إلى إبعاد الجزائريين عن تعليم كتاب الله وتحفيظه في الزوايا التي كان يراها خطرا عليه، ومن تم تكوين أعوان لخدمته وخدمة أهدافه، وأمام هذه الضرورة الملحة في الاحتياج إلى الأعوان من الأهالي، لشغل بعض الوظائف الخاصة بشؤونهم، اضطرت إدارة الاحتلال إلى إنشاء عدد من المدارس الابتدائية، توفر ضمانات بكون التعليم يكون متجردا من نزعته المسيحية تجنبا لمقاطعتها، ففي هذا الاتجاه يندرج المشروع الذي قدمه وزير الحربية، وقبول رئيس الجمهورية نابليون الثالث إنشاء ثلاث مدارس إسلامية، وذكر في التقرير الذي رفع للرئيس بهذا الخصوص، أن القادة العسكريين في المقاطعات الثلاثة مجمعين على ضرورة التكفل وبصفة مستعجلة بالتعليم، والذي ترك في حالة إهمال. وعن العواقب الناجمة عنه إن بقي الوضع عما هو عليه " فهم يرون انه من بين النفقات المبذولة من اجل إحكام سيطرتنا على البلاد، ليس منها ما هي أفضل وأكثر نفعا في ذلك التي تصرف للنهوض الثقافي للشعب العربي"[3]. كما يرى عدم العمل في اتجاه نشر التعليم الابتدائي، لان ذلك سيؤدي إلى الاحتكاك بالمجتمع الجزائري، مما يؤدي إلى فشل المشروع، إلى جانب عدم توفر العدد الكافي من المعلمين وحتى التلاميذ، ربما لكون الجزائريين يرفضون التعليم الفرنسي، يرى وزير الحربية انه يجب البدء بتنظيم التعليم العالي الإسلامي، فهو لا يتطلب جهدا كبيرا وبما انه موجه للبالغين فهو لا يثير

1 – ch, robert ageron : **les algériennes musulmans et la france 1871–1919** , tome1, presse Universitaire de France 1968, p : 319.

2– عمار هلال، **أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، (1830–1962)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 113.

3– جمال قنان، المرجع السابق، ص: 64، 65.

حساسيات ويرفع من مكانة الرجال المتعلمين الذين يعيشون تحت سلطتهم، ويرى التقرير أن منهاج الدراسة في المدارس الثلاثة يجب أن يكون مغاير للنظام التعليمي التقليدي وطبيعته الدينية[1]، وبموجب 1850/09/30، أنشأت ثلاث مدارس في تلمسان وقسنطينة والعاصمة[2].

وكان قد وقع الاختيار على المدية لكن سرعان ما تحولت إلى البليدة سنة 1855، لتستقر نهائيا في العاصمة سنة 1859، وذلك عندما فقدت المدية مكانتها العلمية والأدبية ولقربها من العاصمة أفقدتها قوتها الحضارية، التي شهدتها طيلة الفترة العثمانية، وتغيرها إلى العاصمة إنما يدل على أن المدينة لم تكن تلقى دور مهم في الحياة العلمية[3]. وتهدف إلى تكوين مرشحي الوظائف الدينية والقضائية والتعليمية والإدارية، وكان المشرفون على هذه المدارس فرنسيون يحسنون اللغة العربية، ومنذ سنة 1850 أصبحت المدارس الإسلامية تحت إشراف الحكومة الفرنسية، وكان الهدف من هذه المدارس هو تكوين فئة مسلمة تلعب دور الوسيط بين السكان والإدارة الفرنسية وجعل هذه المدارس تحت رقابتها وإبعاد السكان عن تأثيرات رجال الدين في الزوايا والمدارس الحرة، كما حاولت الإدارة الفرنسية بهذا التعليم الإسلامي منافسة الزوايا الموجودة في البلاد المجاورة كالمغرب وتونس وحتى ينتقص من قيمتها بتخفيض عدد طلابها، وإبقائهم في الجزائر لمتابعة الدراسة العليا في المدارس الإسلامية الحكومية، وضمان ولاء رجال الدين الجدد المكونين على الطريقة الفرنسية، والمنفذين لمشاريعها الاستعمارية، وكان يشترط لدخول هذه المدارس معرفة اللغة الفرنسية رغم أنها أنشأت للدراسات العربية الإسلامية إلى جانب انه لا يسمح تعلم كل الناس أو الالتحاق بها[4]، كما كان برنامج التعليم يشمل على النحو والأدب العربي، الفقه والتوحيد، ويتشكل الإطار التربوي من كل من المدير الذي يقوم بتدريس إحدى مواد البرنامج وأستاذين يتم تعيينهم من طرف وزير الحربية، بناء على اقتراح الوالي العام، باعتبار كون المؤسسات تحت إشرافه، يمارسها عن طريق قواد الفرق العسكرية في المقاطعات الثلاث، بواسطة المكاتب العربية، كما إن مصاريف التأسيس والتسيير تقتطع من ميزانية الوزارة، كما يعين في كل مدرسة وقاف للحراسة من طرف قائد الفرقة العسكرية للمقاطعة، كما يراعي في اختيار مقرات هذه المدارس أن تكون قريبة

1- جمال قنان، المرجع نفسه، ص: 66، 67.

2- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 59.

3- كمال خليل، المرجع السابق، ص: 74.

4- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 59، 60.

من إحدى المساجد الكبيرة، أو إحدى المدارس الموجودة قبل الاحتلال، وحتى التسمية فقد استعيرت من مؤسسات التعليم الثانوي التقليدية في المدن[1].

وأما بالنسبة للقبول في هذه المدارس فيخضع لاعتبارين، احتياجات التوظيف في القطاعات التي لها صلة بالشؤون الأهلية، وحجم الاعتماد المالي الذي خصص لها عن طريق اقتطاعه من إيرادات ضريبة السنتيمات الإضافية الملحقة بالضرائب العربية في كل مقاطعة، كما يمكن لمدير المدرسة أن يرخص للمستمعين الأحرار حضور الدروس، إذا وجدت أماكن متاحة بمنحة يومية بمبلغ ستين سنتيما، في مدرستي البليدة التي تحول مقرها إلى الجزائر قسنطينة، وثمانون سنتيما في مدرسة تلمسان، والطلبة لهم أن يتدبروا أمرهم بالنسبة للإقامة والإطعام خارج المدرسة في غرف تخصص للسكن، فهؤلاء كانوا يحشرون من ستة إلى ثمانية أفراد في غرفة خالية من التجهيز[2]، وفي سنة 1863 تم توزيع مواد المقرر على ثلاث سنوات، كل سنة لها حصتها من المواد، وكان الحجم الساعي اليومي بالنسبة لمدرسة البليدة ثماني ساعات، ساعتين لكل مادة، وأربع ساعات بالنسبة لمدرستي تلمسان وقسنطينة، وثلاث ساعات للمطالعة تحت المراقبة، وكانت السنة مقسمة إلى سداسيين كل سداسي ينتهي باختبار ولا يسمح للراسبين بإعادة السنة إلا مرة واحدة، ويجري امتحان التخرج على يد لجنة مكونة من مدير المدرسة وأساتذتها، يغطي جميع مقررات السنوات الثلاث، وعلى أثره يحصل الناجحون على إجازة التأهل لشغل وظيفة من وظائف الشريعة، والتي تحدد على أساس العلامات[3]. ولقد لقيت مبادرة إنشاء المدارس الإسلامية إقبالا في البداية، فقد سجل في مدينة قسنطينة وحدها في السنة الأولى 77 طالبا، وانخفض العدد في السنة الثانية، وقد لاحظ برتيني وهو موظف معرب في الولاية العامة، عن إجرائه لاختبار شفهي وكتابي، انه يوجد عدد قليل من الطلبة لهم قاعدة راسخة في الدراسات العربية، ويرى لعلاج هذا الضعف يتم عن طريق إنشاء مدارس في المدن والقرى، كما تعرض في تقريره إلى طريقة التعليم المتبعة في المدارس إنها نفس المعمول بها في مؤسسات التعليم الأهلية التقليدية، وفي المقابل ألغيت مادة التوحيد، وهي

1- جمال قنان، المرجع السابق، 67، 68.

2- جمال قنان، المرجع نفسه، ص: 72، 73.

3- جمال قنان، المرجع نفسه، ص: 75، 76.

من المواد الأساسية التي نص عليها المرسوم التأسيسي، وعبر "شاربونو" في هذا الصدد في تقريره التفتيشي لسنة 1863، عن ارتياحه بإلغاء هذه المادة باعتبارها أنها غير مفيدة[1].

وكان مجموع تلامذة المدارس الثلاث في هذه الفترة قد بلغ ما بين 120 إلى 130 تلميذ تصل أعمارهم من 20 إلى 25 أو حتى 30 سنة، وكان بمدرسة الجزائر وحدها خمسة تلاميذ ما بين 25 و30 سنة، وكانت لهؤلاء الطلبة منحة ب 0.80 فرنك في اليوم[2].

ويبلغ "دوسال" في 1851، بان مدرسة سيدي الكتاني، تضم 73 من الطلبة المسجلين في الدروس التقليدية الثلاثة للنحو، والقانون الإسلامي، وعلم اللاهوت[3] ثم انخفض عدد الطلبة إلى 09 طلاب في عام 1854، لضعف التنظيم وكانت أعمارهم تتراوح ما بين 20 و30 سنة، وأما الدروس فقد كانت تقدم على يد شيوخ وأساتذة مرموقين وكان البرنامج منظما على ثلاث دروس رئيسية، منذ سنة 1851. وبالرغم من الجهود العديدة للإدارة الاستعمارية لرفع عددهم فوصل إلى ثلاثين رجلا في 1856[4]، ومن هنا ترددت المراسيم وجاءت القوانين تباعا قصد التنظيم والنهوض بهذه المدارس لجعلها مقبولة من الأهالي، وفي عام 1857 صدر مرسوم والذي جاء مدعما للمرسوم التأسيس الذي صدر في 30 سبتمبر 1850، ويزيد من نفور التلاميذ الجزائريين لهذه المدارس عن طريق فرضه لشهادة الكفاءة الإجباري للطلاب، وهذه الشهادة لا يحصل عليها إلا الذي تابع دراسته الابتدائية في المدارس العربية الفرنسية الحكومية، زيادة على ذلك إبداء الطالب للولاء للسلطات الفرنسية[5]، والمرسوم الثاني في 13 ديسمبر 1866، قد تبث التعيين بتسويته لمجالات النشاط فيما بعد وفي هذا الصدد يقول الجنرال ويميفان wimiphan، قائد ضاحية الجزائر في 1866، " إن المدارس لا تقدم إلا جزءا من الخدمات التي كنا ننتظرها من هذه المؤسسة (...)، وان لم تكن النتائج مرضية فعلينا أن نعزو مسؤوليتها إلى عيب في التنظيم والى النقص الجذري في المنشآت المادية[6].

1- جمال قنان، نفس المرجع، ص: 77، 78.

2- الطاهر زرهوني، **التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال**، مرقم للنشر، الجزائر، 1993، ص: 217.

3- ايفون تيران، المرجع السابق، ص: 248.

4- كمال خليل، المرجع السابق، ص: 76،77.

5- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 60.

6- ايفون تيران، المرجع السابق، ص: 249.

ثم جاء مرسوم 16 فيفري 1876، والذي وضع النظام العلمي والإداري والصحي وهو يتكون من 19 مادة، تدرس في المدارس، ونلاحظ أن هذا المرسوم يكرس الهدف السياسي المنشود من وراء تأسيسها وهو مراقبتها من طرف العسكريين وبقاء سلطة تسييرها في يد الحاكم العام للاطلاع الدائم عليها، فمدير التربية لا يستطيع إجراء أي تعديل أو توظيف أو إصلاح إلا أثناء إخبار القيادة العسكرية وهو ما يفسر بقاء الخطر، وأما التوظيف فهو خاضع لرغبات الإدارة الاستعمارية عن طريق إعلانها لحاجتها للموظفين عبر برامج الامتحان المقررة من طرف الحاكم العام، الذي يصادق على القائمة النهائية للناجحين، للإعلان عنها من طرف مفتشية الأكاديمية[1]، وهو ما يبين حرص الإدارة الاستعمارية على مراقبة التعليم قصد التحكم فيه خاصة بعد ثورة المقراني سنة 1871م، التي صرفت كل تفكير في التنظيم والإصلاح لهذه المدارس، واستمرت اللوائح التنظيمية الجديدة ثلاث سنوات ضمن لجنة مخصصة لهذا الغرض والتي تجسدت نتائج أشغالها في القرار الصادر في 16 فيفري 1876، الذي لم يدخل تغييرات جذرية على أسلوب التنظيم ولكنه جاء ببعض المعطيات الهامة وهي إخراج مراقبة هذه المدارس من دائرة صلاحيات السلطة العسكرية وتعريف المدارس بأنها معاهد تعليمية عليا في مجال الفقه الإسلامي، مكلفة بتكوين المترشحين وجعلها بين 17 و25 سنة لدخول هذه المدارس واجتياز لجنة في المواد التالية، تمارين في اللغة الفرنسية، وتمارين في الحساب وتم توزيع المواد تعليم اللغة العربية والأدب العربي والفقه والشريعة الإسلامية[2].

7) المعاهد العربية الفرنسية:

عرفت فترة الاندفاع الحماسي، التفكير في بعث المشاريع الهادفة وقصد توفير مقاعد دراسية لخريجي المدارس العربية الفرنسية، لاستكمال دراستهم، توسعت عملية تنظيم التعليم الخاص بالجزائريين للمستوى الثانوي، فكان صدور مرسوم خاص بتأسيس الكوليجات (المعاهد) العربية الفرنسية، وفي هذا الصدد رأى المارشال Veillot، وزير الحربية في تقريره السنوي لسنة 1857، الذي تم إعداده من طرف urbain بضرورة إنشاء معهد عربي فرنسي[3] وبرر ذلك بقوله: " لقد استوجبت مقتضيات التعليم في الوسط القبلي، أن نبدأ بفتح أبوابه للطبقات الراقية في المجتمع

1- كمال خليل، المرجع السابق، ص: 80.

2- الطاهر زرهوني، المرجع السابق، ص: 218.

3- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 56.

العربي، وعبرها سوف نصل إلى الأوساط الشعبية"، سوف يأتي أولاد العائلات الكبيرة والقادة الأهالي، لانتهال المعلومات التي تناسب أوضاعهم الاجتماعية، وكان اكتساب السماحة الدينية شرطا لابد من توفره لإحلال السلم[1].

وقد ضم هذا المعهد أبناء الرؤساء الجزائريين والعائلات الكبرى، وكان أبناء الفرنسيين أول من التحق به عند فتحه في مارس 1858، في مدينة الجزائر وخصص المعهد في البداية لـ: 150 طالبا، بمنحة من أبناء الضباط الفرنسيين والموظفين والرؤساء الجزائريين وأبناء الجنود الجزائريين المشاركين بميادين الحرب خدمة لفرنسا[2]، وكان قد بلغ عدد الطلبة الأهالي الخارجيين 69 طالبا في سنة 1860–1861، مقابل 81 طالبا داخليا، كما لم تجد المنح المهداة من يستفيد منها نظرا لعدم إقبال الطلبة على المعهد، وفي هذا الصدد كتب، delacroix، مدير الدراسات في بداية 1860: "لا يقدم قادة العرب على إرسال أولادهم إلا بإلحاح كبير ومنهم من وجب ممارسة الضغط عليه من طرف الجنرالات كي يرضى بقبول المنحة المهداة، وفي سنة 1863، أحصي سوى، 104 تلميذ مسلمين في النظام الداخلين موزعين على أربعة أقسام، مستوياتها متفاوتة وقد كانت العائلات المسلمة متخوفة من النظام الداخلي لمخالفته لكل الأعراف الإسلامية، هذه الأسباب كانت وراء صعوبة الحصول على الطلاب، إضافة إلى ذلك عدم التحضير لتلك الدراسات بتكوين مسبق، وقد كانت بعض هيئات التفتيش المعارضة والمطالبة بحل تلك المؤسسات المكلفة والغير مجدية، ونبه آخرون بالأضرار الناجمة عن ترك التلاميذ المسلمين في عالم مغلق وضرورة تحويلهم إلى الثانوية الفرنسية وهذا ما دفع بالحاكم العام بالرد: بان مخاوف الأهالي ستتضاعف إذا عزمنا إرسال هؤلاء الأطفال فورا إلى معاهدنا وضرورة وجود تلك المؤسسات كفيلة بان توفر الضمانات المرجوة[3].

وفي سنة 1865/06/16، صدر مرسوم إمبراطوري، نص على تأسيس معهدين في كل من قسنطينة ووهران، والهدف من هذه المعاهد تقليص عدد التلاميذ الملتحقين بالمدارس العربية الإسلامية الخاصة والعمل على منافستها وكان مجموع الطلاب المتخرجين من هذه المعاهد،

1- شارل روبير آجرون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا، (1871–1919)**، ج1، المرجع السابق، ص: 589.

2- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 57.

3- شارل روبيير آرجون، المرجع السابق، ص: 591.

يتوجهون إلى الجيش أو إلى إدارة القبائل، أي العمل بالمكاتب العربية، والأعمال الإدارية وكان المحظوظون يتابعون الدراسة في المعاهد الفرنسية بفرنسا[1].

حقق معهد قسنطينة نجاحا حيث ضم 108 طالبا مسلما في سنة 1857، أما معهد وهران لم تكتمل بنايته تماما سنة 1870، فلم ير النور[2]، أما في سنة 1870 فقد قررت الحكومة الفرنسية توجيه طلاب المعاهد الفرنسية إلى أعمال الفلاحة والصناعة، وذلك بعدما ظهرت حاجة المواطنين إلى الأيدي العاملة المهنية والفنية[3]. وتم توجيه التلاميذ لمدارس الزراعة والبيطرية وحتى ورشات الصناعة، قبل نشوب حرب سنة 1870، ونظرا لتأخر القرار فلم يحظ بالتنفيذ، كما نصح ismael uxteri , lapasset ، بإدراج الفنون النافعة في برامج مختلف المدارس التقنية، ومؤسسات التدريب الزراعيين والمؤسسات التي شهدت تجسيدها بكيفية ملموسة هي مدرسة الفنون واكرن، في (fort-nastional), fort napoléon، التي تأسست في سنة 1867 والفضل يعود إلى مبادرة الرائد hanoteau، الذي كان ضابطا في الهندسة العسكرية، الذي وجد بعد سنة 1860 انه من الواجب البدء بتطوير المهارات اليدوية لدى شباب القبائل، بعد الحصول على موافقة الجنرال yousuf، وفي ظرف سنتين أو ثلاثة صار الأولاد من قبائل وعرب، يتعلمون تحت إشراف قادة مهنيين، مختلف حرف الحدادة والنجارة، كما حققت المدرسة نجاحا ملموسا تحت ضباط الهندسة العسكرية، غير أن المستفيدين لم يجدوا مجالات العمل في هذا الصدد يقول الدكتور، warnion، أن الرغبة في تحقيق تمدن الأهالي بواسطة التعليم العمومي الأدبي، أو المهني، قبل تغيير الظروف الاقتصادية المفروضة عليهم أمر مخالف للمنطق السليم[4].

من خلال البرامج التعليمية لهذه المعاهد، كان واضحا تركيز السلطات الفرنسية على الجانب الفرنسي، مبررا ذلك بعدم إيجاد مدرسي اللغة العربية وبرامجها تابعة لبرامج فرنسا، وكانت اللغة العربية تحتل فيها مكانا ضعيفا لأنها لغة اختيارية وليست رسمية، كما تختار الإدارة مدرسين لتعليم الدين الإسلامي، في ساعات متخصصة مع دفع ثمنها لمن يريد ذلك من التلاميذ، ويقوم بالتدريس العربي الإسلامي مدرسون رسميون، تعينهم الإدارة الفرنسية بالمساجد، وبذلك أصبحت هذه

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 57.

2- شارل روبيير آرجون، **الجزائريون المسلمون وفرنسا،(1871–1919)**، ج1، المرجع السابق ص: 591.

3- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 57.

4- شارل روبيير آرجون، المرجع السابق، ص: 592، 593.

المعاهد عربية الشكل وأوروبية المضمون، وكان الوضع في قسنطينة متحسن في البداية في أن الأمور تطورت منذ سنة 1867 لصالح الفرنسيين.

في سنة 1868 كان عدد التلاميذ 156 منهم 115 جزائريا و41 أوروبيا.
وسنة 1869 كان عدد التلاميذ 187 منهم 123 جزائريا و64 أوروبيا.
وسنة 1870 كان عدد التلاميذ 205 منهم 116 جزائريا و89 أوروبيا.

غير أن هذه المعاهد لم تستمر نتيجة البقاء وسط معارضة أوربية لمطالبتهم مرارا بإلغاء معهد الجزائر العاصمة، بتحويل تلامذته إلى الثانويات الفرنسية، رغم جهود "ماكماهون" وإصراره على تعليم الجزائريين في معاهد خاصة بهم لتفادي شكوك أولياء التلاميذ من الطابع الفرنسي (لهذه المعاهد)[1].

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 58.

مما سبق عرضه وتحليله في هذا الفصل يمكن استخلاص عدة نتائج أهمها:

1) اقتصار التعليم في الفترة التي تسبق الاحتلال على بعض المؤسسات الثقافية المختلفة كالمساجد والمدارس القرآنية والزوايا والربطات التي دمرها المستعمر فور وصوله وذلك لضرب الهوية الاسلامية للشعب الجزائري التي دافع عنها عبر مقاومته وصموده لمدة طويلة.
2) تأسيس مجموعة من المدارس والمعاهد الفرنسية من طرف الادارة الاستعمارية وذلك لتعويض المؤسسات السابقة ولتقديم ثقافة لا تتعارض مع وجوده قصد تكوين فئة تصبح هي الواسطة بينه وبين الشعب تساهم في تدعيم وتثبيت لوجوده.
3) تأسيس المدارس الشرعية الثلاث والهدف منها رغبة الادارة الاستعمارية لتسيير شؤون الأهالي وذلك عن طريق تكوين مرشحين أكفاء قادرين على شغل مختلف الوظائف مثل القضاء والشؤون العبادة والتعليم العمومي والمناصب الادارية الخاصة بالأهالي.
4) مواجهة هذه المدارس لمجموعة من العراقيل والتي ساهم فيها المعمرين الرافضين لتعليم الأهالي أو تقديم أية معارف ولو كانت بسيطة وفي المقابل كانت تخوف الأهالي من هذا التعليم كبير ورفضهم الدائم لإرسال أبنائهم لهذه المدارس خوفا على أولادهم من تأثرهم بثقافة الغرب وزعزعة هويتهم من خلال البرامج التي وضعها مجموعة من المستشرقين لنشر أفكارهم لأغراض دينية.
5) سقوط وندهور المدارس العربية الفرنسية بسقوط النظام الإمبراطوري وهذا ما يفسر أن هذه التجربة (تجربة المدارس العربية الفرنسية) كانت من صنع العسكريين والنظام الإمبراطوري.

الفصل الثاني

تنظيم وتقنين السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر

أولا: التعليم الابتدائي والثانوي

ثانيا: الميزانية المخصصة لتعليم الجزائريين وسياسة فرنسا التمييزية

ثالثاً: تعليم الجزائريين بين المعارضة والمقاطعة

رابعاً: ضبط و تنظيم التعليم الأهلي 1892م

يعالج هذا الفصل وضعية التعليم الجزائري من 1870إلى 1909، وقد تميزت المرحلة الأولى من(1870-1893م) بتقلص التعليم وتشتت تلامذته، فقد سقطت الامبراطورية الثانية في عام 1870بسبب انهزام فرنسا امام ألمانيا وفي نفس الوقت قامت ثورتي عامي(1870-1872م)، وكانت هذه فرصة للفرنسيين المعارضين لسياسة نشر التعليم بين أبناء الجزائر، وبعد الفتور الظرفي للثورات الشعبية، ظهرت نزعة لتوسيع التعليم لفائدة الجزائريين، فأعطيت له "انطلاقة جديدة" ابتداء من سنة 1883عن طريق تنظيمه.

وهكذا بدأ عدد المدارس يتزايد إلى سنة 1893م، وهي المرحلة التي لم يتعرض فيها التعليم إلى عوامل المد والجزر، ومن سنة(1893-1914م) كانت هناك زيادة مطردة في عدد المدارس والفصول.

أولا: التعليم الابتدائي والثانوي:

تميزت هذه المرحلة بتقليص التعليم وتشتت تلامذته، ففي عام 1870 سقطت الإمبراطورية الثانية وفي المقابل قامت ثورة شعبية كبرى في الجزائر ضد الاحتلال الفرنسي ثورة عامي 1870-1871، التي كادت أن تقضي على الاستعمار الفرنسي في الجزائر ومن هنا اغتنم الفرنسيون المعارضون لسياسة نشر التعليم بين أبناء الجزائر فرصة هذه الثورة وقاموا بإغلاق معظم المدارس التي أنشئت طبقا لمرسوم 14 جويلية 1850 ، مبررين ذلك بان تلاميذ هذه المدارس كانوا من جملة المشاركين في هذه الثورة، أما المدارس التي لم يتم غلقها في هذه الفترة بدا ظلها يتقلص شيئا فشيئا[1] ومن بين المدارس التي أغلقت ولقيت المدرسة العربية الفرنسية في تيزي ويزو سنة 1873، ومعهد الفنون الجميلة fort national ، وفي هذه الأثناء صرح قائد الدائرة العسكرية للحاكم العام، رسميا، انه نظرا للقناعة السائدة بفشل التجربة، فقد تقرر التخلي عن الاستمرار فيها لكن المفتش العام، كشف عن بعض الحقائق المكشوفة حول الموضوع قائلا: " يصعب على المرء الاعتراف بان الجفوة التي بدأها المستوطنون والبلديات هي التي تسببت في إفراغ المدرسة تدريجيا من جميع الأهالي[2]، كما تم إلغاء المعهدين الثانويين الخاصين بالأهالي وفي 23 أكتوبر 1871، قام الوالي العام بإصدار قرار بإلحاق المعهد العربي الفرنسي بالثانوية الفرنسية، مبرزا ذلك لضرورة تمكين بعض التلاميذ الأوروبيين من متابعة دروس اللغة العربية، ولتشجيع تقارب الأجناس، وأما بالنسبة للتعليم الابتدائي فالمدارس التي أنشئت بمقتضى مرسوم 14 جويلية 1850، والتي وصل عددها إلى 19 مدرسة عربية فرنسية، فتم إلحاق 14 منها بالأكاديمية لإدماجها في إطار مدارس التعليم العام ومناهجه والذي بقي منها أهملت وأغلقت، أو بقيت تحت إشراف السلطة العسكرية وبهذه الطريقة صفيت هذه المدارس وفي المقابل كان التوسع في إنشاء مدارس التعليم العام اللائكة، ومدارس التعليم الحر[3].

فمنذ مرسوم 1850 المكمل بمرسوم 1865 وحتى 1883 لم تؤسس إلا 19 مدرسة عربية فرنسية، ثم أصبحت 16 مدرسة من 1878 إلى 1880 ولكن زالت هذه المدارس العربية الفرنسية

1- تركي رابح، المرجع السابق، ص:358.

2- شارل روبيير آجرون، **المسلمون وفرنسا (1871-1919)**، ج1، المرجع السابق، ص: 595، 596.

3- جمال قنان، المرجع السابق، ص: 92، 93.

تحت ضغط الرفض الأوروبي، وتطور المدارس البلدية،(المدارس المختلطة والمدارس الفرنسية البحتة)[1].

حيث سجل desclozoaux، بتاريخ 18 جانفي 1875، التراجع الذي شهدته أرقام الأطفال الأهالي في المدارس المختلطة في هذه السنوات، ثم جاء دور مقاطعة الجزائر الذي شرح للمجلس الأعلى حتمية غلق العديد من المدارس العربية الفرنسية، وذلك بسبب نقص المعلمين القادرين على سماع صوتهم بالعربية.

وبالرغم ما جاء به مرسوم 1875/08/15، في مادته الأولى: " إن التعليم الابتدائي مجانا في المدارس العربية الفرنسية بالمناطق العسكرية ويشمل برنامجه على مبادئ اللغة الفرنسية، وعلى الرغم من ذلك ظلت النتائج ضعيفة، لعجز المرسوم جلب التلاميذ الجزائريين لانعدام مؤسساته التربوية والتعليمية[2]، واستنادا إلى المرسوم الصادر في 15 أوت 1875، والذي منحت بموجبه للحاكم العام صلاحيات تقوم بتنظيم التعليم الأهلي بمختلف مستوياته، وهو المشروع الذي أضفى شرعية للإجراءات التي اتخذت قبل هذا التاريخ في شأن المعهدين الثانويين والمدارس العربية الفرنسية، وأصدر هذا الأخير قرار في 16 فيفري 1876، أدخل فيه بعض التحسينات على وضعية المدارس الإسلامية الثلاثة[3]، ففي (1877/11/12)، كتب الجنرال "شانزي"، مبرزا معارضة البلديات للمدارس العربية الفرنسية، بقوله: "كانت البلديات ترفض وبشكل مطلق تدبير أمور الشباب الأهلي التابع لمؤسستنا التعليمية، والأخطر من ذلك أن " جهودنا ستكون عديمة الفعالية عند توسع المناطق المدنية"، إلى جانب الموقف الوطني المتحفظ إزاء المدرسة الفرنسية الذي كان له دور هاما في مصير هذه المدارس[4]. والتي نزل عدد تلامذتها بدورهم إلى اقل من الربع تقريبا، بحيث نزل عددهم من 13000 في عام 1870 إلى 3172 تلميذا في عام 1880، منهم 2714 ذكور، و358 إناثا، ويمكن إجمال فشل المدارس العربية الفرنسية إلى:

1- ضعف الإمكانات المادية وانعدامها أحيانا.

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 129.

2- شارل روبير آجرون، المرجع السابق، ص: 599.

3- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 129.

4- جمال قنان، المرجع السابق، ص: 95.

2- إهمال السلطات الفرنسية المحلية لهذه المدارس.

3- رفض الأوربيين الشديد لهذه المدارس.

4- تخوف وتحفظ الجزائريين من هذه المدارس ذات الطابع الفرنسي[1].

أما التعليم الثانوي فلم يكن في مأمن عن النكسات التي أصابت التعليم الابتدائي (المدارس العربية الفرنسية)، ففي سنة 1870/10/28، صدر مرسوم من "دوفيدون" الحاكم العام ألغى بموجبه المعاهد العربية الفرنسية ذات المستوى الثانوي وقام بإلحاق طلابها بثانوية العاصمة ومعهد قسنطينة، مع فصل التلاميذ الجزائريين عن الأوروبيين وكان عدد التلاميذ الجزائريين بهذه المعاهد 50 من مجموع 253 تلميذا ثم انخفض العدد إلى 21 من مجموع 434 في 1880، وكان اختيار التلاميذ الجزائريين لهذه المعاهد من اختصاص المكاتب العربية، وانتقاءهم، لم يخضع لشروط عملية بقدر ما كان يخضع لشروط مصلحية، يعني يخص فئة معينة وهذه السياسة لم تمنع من تدهور المعاهد، وكان التعليم الثانوي في الجزائر يشمل ثلاث ثانويات في الجزائر العاصمة وقسنطينة وبن عكنون وتسعة معاهد ومؤسستين حرتين، غير أن هذه المؤسسات كانت لأبناء الأوروبيين في حين كان حظوظ الجزائريين فيها ضئيلا، ففي سنة (1872-1873)، انخفض عدد الطلاب الجزائريين بثانوية الجزائر العاصمة من 154 إلى 85، فقد تقلص عدد هؤلاء الطلاب بعد القضاء على النظام العسكري وتوسع النظام المدني، وعندما عجزت الإدارة الفرنسية عن إيجاد الحلول التجأت إلى أنصاف الحلول والمتمثلة في تخفيض عددهم قدر الإمكان، لتبقى هذه المؤسسات للأوروبيين وحدهم[2]، وكذا بالنسبة للمدارس الإسلامية الحكومية، فقد حاولت السلطات الفرنسية باستيلائها على هذه المدارس أن تظهر للجزائريين خدمتها للإسلام والمسلمين وكذا محاولة مشاركة رجال الدين المسلمين في نفوذهم لإضعافهم، وكانت المدارس الإسلامية التي أنشأتها الإدارة الفرنسية تهتم بالدراسات الفرنسية أكثر من الدراسات الإسلامية، وخاصة بعد سنة 1876، من خلال مرسوم 1876/02/26، فقد عمدت الإدارة الفرنسية انه ليس في صالحها ترك هذا القطاع الهام في أيدي المدرسين والتلاميذ الجزائريين والغرض من وراء هذا هو الاستيلاء على هذا التعليم وتوجيهه الوجهة الفرنسية، وأخيرا صدر مرسوم 1876/07/16 و نظام (1877/03/7)، المدارس الإسلامية مدارس عليا للقانون الإسلامي، (écoles supérieures de droit musulman)،

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 129، 131.

2- عبد القادر حلوش، المرجع نفسه، ص: 133.

تحتوي كل مدرسة على ستة أساتذة (3 مسلمين و 3 فرنسيين)، يقومون بإعطاء تكوين كامل في هذه المدارس، خلال ثلاث سنوات، الطلاب الداخليين لا تقل أعمارهم عن 17 سنة[1].

ثانيا: الميزانية المخصصة لتعليم الجزائريين وسياسة فرنسا التمييزية:

فقد عمدت الإدارة المحلية جاهدة لخنق المدارس الإسلامية العليا، وقد كانت قروض ميزانية (1877-1878)، التي قدمها المجلس العالي قد رفضها البرلمان الفرنسي، والى جانب ذلك رفضت البلديات المختلطة والبلديات كاملة السلطة التصويت على هذه القروض[2]، فمبلغ الاعتماد الذي خصص للمدارس الثلاثة في عامي (1876-1877)، هو 26700 فرنك وهو نفسه الذي كان مخصص في السنوات الماضية، وهذا يعني أن الزيادات التي نص عليها القرار الجديد، إمكانية تطبيقها غير متوفرة. فرئيس الأكاديمية طالب برفع الاعتماد إلى 4790 ف وإدراج هذا الاقتراح في ميزانية السنة المقبلة، لكن البرلمان رفض هذا، مما أدى إلى تجميد الإصلاحات التي نص عليها القرار، وبقيت وضعية المدارس على ما هي عليه حتى الثمانينات فعند نهاية السبعينات بلغ عدد التلاميذ الجزائريين المسجلين في هذه المدارس الابتدائية 2378 طفلا بينهم 176 بنتا، موزعين بين مدارس التعليم العام والمدارس الحرة من مجموع السكان المقدرين بـ: ثلاثة ملايين نسمة، وهو ما يعطي نسبة اقل من واحد في الألف، كما بلغ عدد الطلبة المسجلين في المدارس الإسلامية الثلاثة نحو130 طالبا، أما بالنسبة لعدد التلاميذ الجزائريين في المرحلة الثانوية فقد انخفض عن العدد الذي كان مسجلا في المعهدين العربي الفرنسي في سنة 1870، حيث لم يتجاوز 30 طالبا[3]، وكان هذا نتيجة غلق معظم المدارس اثر حوادث 1871 لأسباب سياسية وانتقامية من الشعب الجزائري الثائر ضد الاستعمار، ثم ألغيت نهائيا سنة 1883 وهي السنة التي أحدثت فيها القوانين الفرنسية المتعلقة بإجبارية التعليم العمومي المجاني، فكان عدد المسجلين في التعليم الابتدائي في نفس السنة ضئيلا فلا يتعدى 4095 تلميذا، وهذا ليس غريبا لان المعمرين كانوا يعارضون كل التدابير التي كانت تظهر اهتماما لفائدة تعليم الجزائريين، وكانوا يعارضوا حتى فرنستهم لكي لا يصبحوا سواسية، يتمتعون بجميع حقوق الجنسية، وبالإضافة إلى ذلك الإجراءات القمعية الحربية التي اتخذتها السلطات الاستعمارية المدنية والعسكرية المتعلقة بإغلاق هذه المدارس في وجه أبناء الجزائر

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 138.

2- عبد القادر حلوش، المرجع نفسه ، ص: 140.

3- جمال قنان، المرجع السابق، 98، 99.

الذين كان منهم عدد كبير من المشاركين في هذه المدارس، وأما المدارس التي بقيت ولم تغلق فقد بدا ظلها يتقلص[1].

وفي سنة 1880حوالي عشر سنوات وصل عدد هذه المدارس شيئا فشيئا إلى 16 مدرسة، في الغالب تحتوي على فصل واحد أو فصلين في كل مدرسة، وتقلص عدد تلامذتها إلى اقل من الربع تقريبا، حيث هبط عددهم من 13000 إلى تلميذ في عام 1870 إلى 3172، تلميذ، وفي المقابل عدد التلاميذ من أبناء الأوروبيين قد وصل في عام 1870 إلى 44326 تلميذ وتلميذة.

واستجابة لهذه الضغوط عمدت إدارة الاحتلال إلى إصدار مرسوم حول التعليم الأهلي، الهادف إلى إقامة منظومة تعليمية خاصة بالأهالي مختلفة عن منظومة التعليم العام[2]، ومن هنا تمثل سنة 1880 التاريخ الحقيقي لتنظيم تعليم خاص بالجزائريين وخاصة بعد أن طبق القوانين التعليمية التي ظهرت في فرنسا في عام 1882[3]، وبصدور مرسوم 13 فيفري 1883 والذي نص على تطبيق مجانية التعليم الابتدائي على الجزائريين أسوة بأبناء الأوروبيين، واقتصر هذا التعليم على الأطفال الذكور ولكنه لم يشمل البنات الجزائريات[4]، وقد نص مرسوم 1883 :

- تلزم البلديات على تأسيس مدرسة أو مدارس للأطفال الأوروبيين والأهالي على حد سواء مجانا، (المادة، 32-41).
- يؤسس نفس التعليم ونفس المدارس لكل من الأطفال الأوروبيين والأهالي في البلديات كاملة السلطة والبلديات المختلطة، (المادة، 38-41).
- يعطى التعليم في البلديات الأهلية باللغتين العربية والفرنسية، في مدارس خاصة، (المادة 42-43).
- يثبت مبدأ إجبارية التعليم والزاميته.
- ضمان حرية الفكر عند التلاميذ وعلمانية التعليم، (المادة 35).
- تؤسس ثلاث أقسام للمعلمين، " موجهة لتحضير الأهالي إلى وظائف التعليم"، (المادة 36).

1- الطاهر زرهوني، المرجع السابق، ص: 15.

2- جمال قنان، المرجع السابق، ص: 120.

3- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 141.

4 - تركي رابح، المرجع السابق، ص:359.

- إحداث كتب خاصة بالتعليم الأهلي، (المادة 37).
- إحداث شهادة خاصة، هي شهادة الدراسات الأهلية، (المادة 34).
- تأسيس هيئة من المدرسين الأهالي، (المادة 39).

فالتاريخ 1883 يمثل حدثا هاما في تاريخ المدرسة الاستعمارية بالجزائر، وكذا في تاريخ الاستعمار وخاصة بين (1883-1898)، نلاحظ عند بداية الاحتلال إقامة نظام تعليمي موجه للجزائيين فاصلا بين عهوده مع السياسات التعليمية السابقة، كما يعتبر المرسوم بمثابة قانون التعليم العمومي في الجزائر، code de le segment، فقد نظم التعليم الابتدائي العمومي والخاص كما قام بتنظيم أجور موظفي هذا القطاع وطريقة دفعها، وحدد بكل دقة الترتيبات الخاصة والمتعلقة بتعليم الجزائريين، وحسب "أيميل كومب" (e, combs)، أن مرسوم 1883 الذي وضع بتعليمات من "جون فيري"(*)، وزير التربية والتعليم، وبعد التحقيقات الميدانية الرسمية لكل من بورجوا و خاصة ماسكاري، هي التي أعادت إحياء التعليم الابتدائي الأهلي وتنظيمه وفق مخطط جديد(1)، عندما نص أن قسما يضم 25 تلميذا جزائريا أو أكثر يسند إلى مساعد معلم أو ممون جزائري، كما قسم المدارس التي ستكون في مناطق الحكم العسكري في مستويين، مدارس تحضيرية ومدارس رئيسية، ليس في اتجاه ما يستجيب لخصوصيات المجتمع الأهلي واحتياجاته المعرفية والمعنوية، وإنما في اتجاه خفض المستوى ليكون تعلم بدون علم وعنوان بدون محتوى(2)، وكان التقسيم:

أ) في البلديات الأهلية المدارس الرئيسية، écoles principales، يسيرها مدرس فرنسي باقتراح من مديرية التربية والتعليم يعينه الحاكم العام.

*- جون فيري: سياسي فرنسي(1832-1893م)، تولى وزارة التربية ورئاسة الوزراء وأسس نظام التعليم الحديث في فرنسا على أساس معارض لرجال الدين مشيد الإمبراطورية الاستعمارية في افريقيا والهند الصينية: أنظر: عبد السلام عكاش **نظرة الصحافة الإستعمارية لإنتفاضة 08 ماي 1945**- دراسة تحليلية نقدية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص: 16..

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 141، 142.

2- جمال قنان، المرجع السابق، ص: 120.

ب) المدارس التحضيرية، يشرف عليها مساعدون جزائريون خاضعين لإدارة ورقابة المدرسين الفرنسيين، كما تؤسس هذه المدارس بقرار الحاكم العام، بعد اقتراح من حاكم المنطقة العسكرية، يعني بعد استشارة مجلس الولاية.

ج) المدارس الصبيانية، écoles enfances، مفتوحة للأطفال الجزائريين وهي لا تختلف عن المدارس الأوروبية.

د) في البلديات كاملة السلطة والمختلطة: في هذه المدارس العمومية يقبل الأطفال الجزائريون بنفس الشروط التي يقبل بها الأوروبيون ولكن عندما يفوق التلاميذ الجزائريين أكثر من 25 يوكل التعليم فيها إلى مساعد جزائري، يحمل الشهادة الابتدائية من هذه المدارس، في الغالب تستقبل الجزائريين، كما إنها لا ترفض التلاميذ الأوروبيين[1].

مرسوم 14فيفري 1883م:

فمنذ صدور مرسوم 14 فيفري اخذ عدد المدارس يزداد ولكن هذه الزيادة كانت بطيئة للغاية، بحيث أن عدد التلاميذ لم يصل إلى العدد الذي كان عليه في عام 1870(13000)، إلا في عام 1883 أي بعد مضي ثلاثة عشرة عاما، وهذا وإن يفسر شيئا فإنما يفسر لنا عدم استقرار السياسة الفرنسية، على خطة معينة فيما يخص بنشر التعليم بين الجزائريين أو عدم نشره، بدليل إن مرسوم (1883)، الذي ترك قضية البث في قضية إجبارية التعليم الابتدائي، يخضع لمشيئة الحاكم العام الفرنسي في الوقت الذي يراه ملائما مع انه قد بث في قضية إجبارية التعليم على سائر الأبناء الأوروبيين الموجودين في الجزائر، وفي المقابل أن الجزائريين لم يتحمسوا لمرسوم 14 فيفري سنة 1883 لأنهم علموا بان فرنسا كانت تضمر سياسة " التجهيل" فقد كانت البرامج المخصصة لمدارس الجزائريين دون مستوى البرامج المخصصة لأبناء الأوروبيين، وبالرغم من أن المرسوم نص على تعليم اللغة العربية والفرنسية إلا أن السلطات تواطأت مع المستعمرين المتعصبين ضد الجزائريين، وبذلت فيما وسعها لمنع تعليم اللغة العربية للجزائريين وحالت دون دخولها إلى برامج المدارس الخاصة بالجزائريين[2]، كما فرض هذا المرسوم على البلديات كاملة السلطة والمختلطة إجبارية تعليم الجزائريين والأوروبيين، غير أن تأسيس هذه المدارس في البلديات لا يقررها مجلس الولاية، لا تدخل حيز التنفيذ والتطبيق، أما إجبارية تعليم البنات فالمرسوم لم يذكر الترتيبات في

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 143.

2- تركي رابح، المرجع السابق، ص:360.

هذا الموضوع، ما عدا المدارس الصبيانية، فهي مفتوحة للجنسين(إناثا وذكورا)، فلم يخف مدير التربية السيد "جون مبير" سياسة فرنسا التعليمية الجاهلة بحق تعليم الإناث بقوله:" عندما أتكلم عن الأطفال اقصد الذكور فقط لأنه لم يخطر ببالنا أبدا فتح مدارس للفتيات المسلمات، وفي الواقع إن مبدأ إجبارية التعليم الذي وضعه مرسوم 1883 أصبح خاصا بالذكور في سنة 1887، وحدد جغرافيا في مرسوم 1892[1].

طبق مرسوم 1883 في الجزائر قانون (1881/06/16)، الذي وضع تكاليف التعليم الابتدائي على حساب البلديات، وقد اعتبرت البلديات هذه المصاريف خطرا على ميزانيتها وللتغلب عليها، فرضت الإدارة الفرنسية بعض الضرائب الإضافية على البلديات الأهلية، زيادة على الضرائب المجحفة التي أثقلت كاهل الجزائريين، فأصبحت مرتبات الإطار المدرسي على حساب الحكومة، بينما تحملت ميزانية البلدية المصاريف الأخرى كتأسيس المدارس، إلى جانب ذلك قرر مرسوم 1883 الاعتماد على جمرك البحر، وكانت الضريبة موزعة بين البلديات كاملة السلطة والمختلطة، وأما البلديات الأهلية التي لا تستفيد على هذا الجمرك فكانت الحكومة تأخذ على نفقتها أجور موظفي التعليم، في حين أن المصاريف الأخرى كانت من اختصاص البلديات وهذه المراسيم التي تخص مصاريف التعليم مثل مراسيم 11/18 و 1887/12/19، جعلت من قضية تأسيس المدارس الابتدائية للجزائريين مهمة بلدية، وهذا يعني اخضع التعليم لمشيئة البلدية، التي تخضع بدورها لمشيئة المستعمرين الأوروبيين ونوابهم[2]، وما من شك أن البلديات والمجالس العامة لم تبذل جهدا يذكر لتعليم الأهالي، خاصة أنها صدمت حين وجدت نفسها مرغمة على بناء المدارس لجموع الحفاة العراة، في وقت هي في أمس الحاجة إلى مد الطرقات المؤدية إلى مساحات الاستيطان، ولذلك رفضت البلديات المكتملة الوظائف زيادة عدد المدارس الأهلية التي أصبحت عبئ عليها، وظل الإداريون في البلديات المختلطة ومعهم ضباط بلديات الأهالي يواصلون إنشاء الأقسام، ومع العلم أن معظمهم كان مرتابا حول مصير تلك المدارس، بل معارضا لها وكما أن مصلحة شؤون الأهالي أعلنت أن تنقيط الإداريين في التصويت سوف يرتبط في مدى حماستهم في بناء المدارس[3]، فبموجب مرسوم 1883 كانت منطقة القبائل هي الهدف المباشر في

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 143.

2- عبد القادر حلوش، المرجع نفسه، ص: 144.

3- شارل روبير آرجون، المرجع السابق، ج1، ص: 622.

التعليمية الفرنسية، وعلى الرغم من ذلك ظلت النتائج ضعيفة، وفي سنة 1884، طلب أعضاء المجلس العام بالجزائر العاصمة في اجتماعه أن يكون " موضوع تنظيم التعليم الأهلي من اختصاص الحاكم العام وحده، مما يعني أن يكون من اختصاص المستعمرة دون اختصاص الميتروبول[1].

يعتبر مرسوم 1883، "قانون التعليم العمومي" في الجزائر، وأكمل مرسوم في 1885/2/1، الذي أوصى بتأسيس المدارس الرئيسية والمدارس التحضيرية، في البلديات المختلطة والبلديات كاملة السلطة، على نفس الشروط التي أسست فيها هذه المدارس في البلديات الأهلية، وهذان المرسومان أكملا بمرسومين لعام 1887، الأول هو مرسوم، (1887/11/8)، ونظم تطبيق قانون (1886/10/30)، حول تنظيم التعليم الابتدائي، والثاني مرسوم(1887/12/9)[2]، الذي ظهر وكأنه يمثل حلا وسطا بين اتجاهين متعارضين حول مسالة تعليم الأهالي، فمنهم من يريد أن يكون التعليم لائكيا بنفس المستوى والمحتوى في المدرسة الفرنسية، ومنهم من يعارض هذا الاتجاه، وهذا الأخير كان يرفض تعليم الأهالي أصلا، ثم تغير موقفه وهو قبول فكرة التعليم الأهلي لكن بمستوى أجوف، كما أكد المرسوم مبدأ كون أبواب جميع المدارس مفتوحة أمام الأطفال الجزائريين، مثلهم مثل الأطفال الأوروبيين، وأما المدارس التي ستكون وسط التجمعات السكانية الأهلية، فتم ترتيبها في ثلاثة أصناف، مدرسة التعليم العام العادية، المدرسة الرئيسية (المركزية الأهلية)، والمدرسة التحضيرية الأهلية، كما ينص على إمكانية فتح مدارس الحضانة خاصة بالأهالي، تستقبل الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين الرابعة إلى السابعة، وحتى سن الثامنة بالنسبة للبنات، كما حدد المرسوم الشروط التي يجب أن تتوفر لكي تكسب المدرسة صفة كونها رئيسة بقرار يصدره الوالي العام، بهذا الشأن، ويجب أن تكون وسط تجمع سكني أهلي بعيدا عن مستوطنة أوروبية، يديرها مدير فرنسي، وتتبعها مدارس تحضيرية تقع مقراتها في المداشر المجاورة، تضم في مجموعها ما لا يقل عن ستة أقسام، أما المدرسة التحضيرية فتشمل على قسم واحد، توكل إدارتها إلى معلم مساعد أهلي، كما أكد المرسوم من جهة أخرى، مبدأ كون المعلم المساعد لا يمكن أن يرتقي إلى رتبة معلم حتى يتجنس بالجنسية الفرنسية، أما بخصوص إجبارية التعليم الذي يخص الذكور فالوالي العام هو الذي يحدد التجمعات السكنية المعنية بهذه الإلزامية بقرار يصدره في هذا الشأن، كما نص المرسوم على تنظيم دروس لتكوين معلمين لحاملي الشهادة الابتدائية، في مقرات العمالات

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 145.

2- عبد القادر حلوش، المرجع نفسه، ص: 150.

الثلاثة، ويستفيد هؤلاء الطلبة من منحة سنوية تبلغ أربعمائة فرنك، لمدة ثلاثة سنوات، وتبقى ترتيبات مرسوم 19 ديسمبر 1887، مجرد ترتيبات تجهيلية[1].

وفي أواخر سنة 1886 بعد 56 سنة من احتلال الجزائر وبعد 3 سنوات من تجربة مرسوم 1856، كانت الأرقام التي قدمتها الإحصائيات فيما يخص نسبة التعليم سيئة جدا، فمن مجموع 400.000 طفل في سن الدراسة، أي من 6 إلى 13 سنة كان عدد الذين التحقوا بالمدارس والتعليم الفرنسي حوالي 7000 تلميذ فقط، لان البلديات كاملة السلطة والمدن الكبرى عارضت تأسيس المدارس للجزائريين، حتى انه لا توجد ولا مدرسة واحدة في المدن التالية، البليدة، مليانة، تيزي وزو...، وأما الجزائر العاصمة فتملك مدرسة واحدة لكل 30.000 جزائري، فإذا كانت القروض المقدمة والممنوحة للبلديات من الحكومة غير كافية لتأسيس الحد الأدنى من المدارس الجزائرية، والتي بلغت في سنة 1886، حوالي 79.000 فرنك في المقابل كانت تأخذ الضرائب المباشرة التي يدفعها الجزائريون ترتفع كل سنة، وصلت نسبتها في سنة 1886 إلى مبلغ 16.300.000 ف، موزعة بين الخزانة العامة والمقاطعات والبلديات.

وكان التطور البطيء لعدد التلاميذ في المدارس الأهلية منذ سنة 1882 إلى 1892[2]:

السنة	عدد التلاميذ
1882	3127
1883	4095
1884	4821
1885	5695
1886	7341
1887	9064
1888	10638
1889	10631
1890	11206

وكان المستوطنون يزيدون من ضغطهم على الإدارة، ويزيدون من معارضتهم لتعليم الأهالي، فقد أعلنوا أمام اللجنة البرلمانية سنة 1892 بقيادة "جون فيري"، ولجنة "شارل جونار"، أن تنظيم التعليم الوطني غير مفيد، كما نجد آخرين من غلاة الاستعمار متحمسين لفكرة نشر المدارس

1- جمال قنان، المرجع السابق، ص: 122.

2- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 146.

الابتدائية الفرنسية، ونادوا بتعليم الأهالي اللغة الفرنسية بدلا من اللغة العربية باعتبار اللغة الفرنسية أداة لغزو النفوس والقلوب، والتمكين من تكوين طبقة معتدلة من الزعماء الوطنيين ليعملوا على تدعيم النفوذ الفرنسي في الجزائر[1].

ثالثاً: تعليم الجزائريين بين المعارضة والمقاطعة:

والواقع انه منذ الاحتلال عام 1830 إلى عام 1880 وسياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، تتأرجح بين فكرتين معارضتين فالأولى تنادي بتعليم الجزائريين تمهيدا لفرنستهم وإدماجهم في فرنسا في الأمد البعيد، أما الفكرة الثانية فتنادي بحرمانهم بتاتا من أي تعليم سواء باللغة العربية أو الفرنسية، بدعوى أن التعليم سيشكل خطرا على الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر، وكان المستوطنون الأوروبيون من اشد المتحمسين لهذه الفكرة وذلك لتخوفهم من أن يثور الشعب عليهم بعد تعليمه هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى التخوف من فقدانهم لليد العاملة الرخيصة بسبب فقرها وجهلها[2]، فأعلن المعمرون سنة 1880 بانه من الغباء أن يستفيد الأطفال من تعليم مدرسة وضعت لأشخاص متقدمين ينتمون لحضارة لا لأشخاص بائسين نظموا ثورات ضدهم، وفي المقابل قرر الشعب الجزائري الإضراب من جهته عن هذه المدرسة الفرنسية، وعدم تسجيل أطفالهم فيها لأنها تهدف إلى فرنستهم وتمسيحهم، فهي تقوم بمحاربة الحضارة العربية الإسلامية[3]. لذلك قامت المجالس البلدية التي يشكل الأوروبيون الأغلبية الساحقة من أعضائها بحذف المبالغ المخصصة لتعليم أبناء الجزائريين من ميزانيتها بدعوى تبذير الأموال العامة في مشاريع غير مفيدة، مع العلم أن الجزائريين كانوا يساهمون في نسبة 80 % في دخل هذه البلديات وبنسبة 18 % في صناديق العملات الثلاث، وبنسبة 13 % في دخل الخزانة العامة[4].

أما المسئولون الفرنسيون فقد استقروا على السياسة الأولى، التي هي تعليم الجزائريين تمهيدا لفرنستهم وإدماجهم في فرنسا، لكنهم اتخذوا بها في نطاق سياسة التجهيل، فهم لم يكونوا ينون حرمان الجزائريين من التعليم بتاتا لأنهم في حاجة إلى قلة متعلمة لاستفادة منها في مشاريع الاستعمار في الجزائر، والاستعانة بهم في بعض الوظائف الصغيرة، فهم في نفس الوقت لم يقدموا

1- ابراهيم مياسي، مقاربات في تاريخ الجزائر، (1830-1962)، دار هومة، الجزائر، 2007، ص: 157.

2- تركي رابح، الشيخ عبد الحميد بن باديس، **فلسفته وجهوده**، المرجع السابق، ص:358.

3- الطاهر زرهوني، المرجع السابق، ص: 16.

4- تركي رابح، المرجع السابق، ص:358.

للجزائريين سوى تعليما من الدرجة الثانية في مدارس خاصة بهم، ومنفصلة عن أبناء مدارس أبناء الأوروبيين، أطلقوا عليها " المدارس الفرنسوية الإسلامية"[1].

رابعاً: ضبط و تنظيم التعليم الأهلي 1892م:

فهذه الفترة تمثل مرحلة جديدة في تاريخ المدرسة الفرنسية في الجزائر، وجاء مرسوم 1892 ليحقق ويلبي مطالب الكولون التي كانت تنادي بإعطاء التعليم الجزائري الطابع التطبيقي والمهين دون التعمق في آداب اللغة الفرنسية، لأنهم كانوا يريدون فلاحين وحرفيين لا علماء، يستخدمونهم في مشاريعهم الاجتماعية والاقتصادية، بأثمان رخيصة، كما عرفت هذه الفترة صدور مجموعة من المراسيم والقرارات تهدف إلى تنظيم التعليم وفق الواقع الجزائري، وذلك بعد فشل التعليم الفرنسي المستورد لمعارضة الكولون له، وتخوف العنصر الوطني من طابعه الفرنسي[2].

1 – مرسوم 1892م:

ففي سنة 1892 وبصدور مرسوم جديد في 18 أكتوبر 1892، استكملت منظومة التعليم الأهلي شكلها النهائي، فقد أكد هذا المرسوم مبدأ كون مدارس التعليم العام مفتوحة أمام الأطفال الجزائريين مثلهم مثل الأطفال الأوروبيين، فكل بلدية تحتوي على مدرسة خاصة بالأهالي، تتشكل لجنة من ستة أعضاء، يعين الوالي العام نصف أعضاء هذه اللجنة أما النصف الأخر فيختارهم أولياء التلاميذ، تحت رئاسة ممثل عن السلطة المدنية المحلية، شيخ البلدية أو حاكم البلدية المختلطة أو السلطة العسكرية في مناطق الحكم العسكري، مهمة هذه السلطة إعداد قوائم بأسماء الأطفال الذين هم بسن الدراسة ومراقبة مواظبتهم في المناطق التي فيها إلزامية التعليم الابتدائي بتحديد بقرار من الوالي العام، كما قام المرسوم بتقسيم مدارس التعليم الابتدائي الخاصة بالأهالي إلى ثلاثة أصناف: المدارس الرئيسية التي تتوفر فيها ثلاثة أقسام فأكثر، يرأسها مدير فرنسي، ومدارس الطور الأول للتعليم الابتدائي، يشرف عليها مدرس فرنسي، والمدارس التحضيرية يسيرها مساعد أو ممرن من الأهالي تحت إشراف مدير المدرسة الرئيسية أو المعلم الفرنسي في المدرسة الابتدائية للتعليم العام[3].

1- تركي رابح، المرجع السابق، ص:359.

2- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 159.

3- جمال قنان، المرجع السابق، ص: 134، 135.

نص مرسوم 1892 في موضوع تعليم الجزائريين على ما يلي:

1) يعطى التعليم الابتدائي لكل الأطفال الذكور سواء في المدارس العمومية أو المدارس الخاصة، (المادة 1).
2) يجب أن تكون المدارس في كل بلدية كافية لاستقبال كل الأطفال الذكور الأهالي، (المادة 2).
3) إجبارية التعليم تخص بعض المناطق التي يعنيها الحاكم العام ولا تشمل الإجبارية إلا الأطفال الذكور، (المادة 5).
4) احترام وضمان حرية الفكر عند الأطفال، (المادة 4).
5) تخضع المدارس التحضيرية (وهي المدارس البعيدة ذات القسم الواحد وبإشراف مدرس أهلي) لرقابة المدراء الأوروبيين للمدارس الرئيسية القريبة منها، (المادة 14).
6) يعطى التعليم وفق برامج خاصة وبمساعدة وسائل تربوية خاصة، (المادة 15).
7) تشبه رواتب المدرسين الأهالي مثيلاتها عند المدرسين الأوروبيين المتدربين، (المادة 29 إلى 39).
8) تأسيس شعبة خاصة موجهة لاستكمال تكوين المدرسين الفرنسيين لتعليم الأهالي، (المادة 49).
9) تأسيس قسمين للمعلمين في المدارس العادية بالجزائر العاصمة وقسنطينة، (المادة 44).
10) تخضع كل المدارس الإسلامية وكذا المدرسين إلى موافقة الحاكم العام، (المادة 47 إلى 56).
11) يقوم مفتشو التعليم الابتدائي الأهلي بمراقبة وتفقد كل من المدارس العمومية والخاصة، (المادة 57 إلى 68)[1].

وكان مرسوم 1892 قد ميز في موضوع تأسيس المدارس بين البلديات المختلطة والبلديات كاملة السلطة، ففي البلديات الكاملة السلطة مشاريع تأسيس المدارس الجزائرية المقدمة من طرف السلطات المحيلة تخضع لفحص ودراسة الوالي بعد استشارة المجلس البلدي ثم يحولها للحاكم العام بعد إبداء رأيه، أما البلديات المختلطة والأهلية، تخضع المشاريع المقترحة من طرف المتصرف الإداري أو السلطات العسكرية، بعد استشارة اللجنة البلدية، إلى دراسة وفحص الوالي أو الحاكم العام.

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 160، 161.

2- إجبارية التعليم في مرسوم 1892:

فقانون 1892 الذي نص على الإجبارية، طبق في الجزائر بموجب مرسوم 1883/12/13 على كل الأوروبيين باستثناء الجزائريين، ثم جاء مرسوم 1892 الذي لم يغير شيئا وإنما أكد تشريع 1887 الذي قام بإخضاع الأطفال الذكور دون الإناث في مادته الخامسة إلى إجبارية التعليم في البلديات أو أقسام البلديات المعنية بقرارات خاصة من الحاكم العام.

وفي تقرير للسيد رئيس بلدية قسنطينة السيد "كارسي"، قدمه إلى الوالي العام في (1896/08/12)، اعترف فيه بإهمال إدارته لمبدأ إجبارية التعليم حيث قال: " إن إجبارية قانونا التعليمي لم تطبق على مسلمي الجزائر...، ثم تم تطبيق هذه الإجبارية، وخصت به منطقة القبائل في البلديات كاملة السلطة والمختلطة الواقعة في منطقة فور ناسيونال، واستمرت نفس عقوبات سنة 1887 لإجبارية التعليم الجزائري في تشريع 1892:

- تحذير تقدمه اللجنة الدراسية.
- توبيخ يقدمه رئيس البلدية الإداري أو حاكم المنطقة العسكرية.
- عقوبات تفرضها الشرطة.

ولضمان تردد الأطفال على هذه المدارس (في المنطقة التي شملها التعليم الإجباري)، كون مرسوم 1892، في كل قرية خاصة بالجزائريين مرفقة بلجنة تتكون من الأعيان الجزائريين وتتكفل بكل الشروط لتحقيق دوام أفضل لهؤلاء الأطفال.

وقد ظهرت محاولة جديدة لتطبيق مبدأ إجبارية التعليم في سنة 1898[1]، فقد سمح لأول مرة قانون 1897/12/31 باستعمال عقوبات قانون الانديجينا[*].

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 170.

*- قانون الاندجينا هو عبارة عن استثناءات بمقتضاها تتحول اختصاصات السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية ورفع بعض الضمانات عن حرية الإفراد، ومن هذه الاستثناءات:

- سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة للمحافظة على الأمن العام.
- الأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع جناية في حي أو قبيلة.
- السماح للإدارة بحبس الأشخاص، أو مصادرة أملاكهم دون حكم قضائي، أنظر: عبد القادر حلوش: المرجع السابق: ص:171.

وأمام تشابك الأمور الإدارية فلا نتوقع تطورا في ميدان التعليم، ولان القضية تتطلب الموافقة على الحكومية للإدارة الفرنسية في الجزائر، ففي سنة 1893 كان عدد المدارس الخاصة بالجزائريين موزعة كالآتي:

20 مدرسة رئيسية، – 45 مدرسة ابتدائية، – 60 مدرسة تحضيرية، –07 مدارس صبيانية، 06 مدارس للبنات، أي مجموع (138) مدرسة تشمل (244) قسما، ويشرف على هذه المدارس مدير التربية الذي يخضع لسلطة الحاكم، كما أن توزيع المدارس لم يكن عادلا، فقد ظهرت المدارس في المدن الكبرى في حين ظلت القرى والمناطق الصحراوية بعيدة عن " الحركة التعليمية"، وتعتبر منطقة القبائل هي التي نالت حصة الأسد في تأسيس المدارس، ففي دائرة تيزي وزو كانت نسبة الأقسام ما يعادل (22.7 %)، من مجموع سكانها 89 %، بالمقابل في دائرة اوزليانفيل (الشلف)، نسبة الأقسام (2.5 %)، مقابل 3.6 %، نسبة سكانها، كما جاء مرسوم 1892 بمشروع يهدف إلى:

1– وجوب تأسيس كل سنة من 60 إلى 80 قسما جديدا، وتخصيص مبلغ 400.000 ف في ميزانية الحكومة لمساعدة البلديات الجزائرية، على إنشاء المدارس وتركيز الجهود على المدن الكبرى، وخصوصا منطقة القبائل، غير أن القرض المخصص الذي صوت عليه البرلمان الفرنسي سنة 1892، والمقدم للبلديات[1]، سجل تراجعا بدءا من سنة 1895، حيث انخفض إلى مائتين وسبعة وسبعين ألف فرنك، ليصل في سنة 1900 إلى مائتين وخمسة عشر ألف فرنك، أما الدعم الخاص بالمرتبات والتعويضات فلم يخضع لأي زيادة في سنتي 1894–1895، وسجل زيادة طفيفة في السنوات التالية لم تتجاوز هذه الزيادة مبلغ أربعة وأربعين ألف فرنك سنة 1900[2]، ثم جاء قانون (1900/12/19)، الذي أمر بتأسيس ميزانية خاصة بالجزائر، وبعد استدعاء "جون كومب" وتأسيس الوفود المالية، وإعطاء الجزائر استقلالها المالي، أصبحت المدرسة الجزائرية خاضعة لضغوط الوسط الاستعماري، كما حمل قانون (1900/12/19)، المستعمرة المسؤولية كل

1– عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 174.

2– جمال قنان، المرجع السابق، ص: 145.

المصاريف وأعطاها كل المداخيل والواردات، كما تناقش الميزانية الخاصة بالزائر، الوفود المالية ثم المجلس العالي، وكلتاهما معارضتين لفكرة تعليم الجزائريين[1].

كما توضح الإحصاءات الرسمية لسنوات التعليم في الفترة ما بين عام (1893-1909)، أن هناك زيادة مطردة في عدد المدارس والفصول، وعدد التلاميذ بالنسبة للمرحلة السابقة، ورغم إن هناك زيادة محسوسة في عدد المدارس إلا أنها لا تفي بالغرض والجدول التالي يوضح هذه الزيادة[2]:

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الفصول	عدد التلاميذ
1893	138	244	13433
1894	163	273	16794
1895	178	359	20264
1896	182	360	21525
1897	187	392	22468
1898	199	412	23468
1899	221	447	24124
1900	221	460	24565
1901	221	472	25586
1902	235	486	25951
1903	242	504	27448
1904	242	516	28431
1905	222	---	---
1906	256	593	31391
1907	272	575	32517
1908	299	640	36013
1909	316	667	60336

ورغم أن هناك زيادة في عدد المدارس و الفصول إلا أنها تبقى ناقصة، فمثل عام 1906 في المرحلة الابتدائية، بلغ عدد التلاميذ، (31391)، من تعداد السكان الجزائريين، الذي بلغ عددهم

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 174.

2- تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس، فلسفته وجهوده**، ص: 360.

حسب إحصاء عام 1906 (4.447.488) نسمة، وهذه نسبة تافهة لأنها تقل عن عشرة في المائة من عدد الأطفال الذين هم في سنة الدراسة في هذه المرحلة[1].

وقد كان هؤلاء المعمرون يدعون بان إنشاء المدارس لصالح أبناء الجزائر يستلزم نفقات ناهضة على ميزانية البلاد، فيتعذر عليها حملها، ومن خلال الجدول التالي نرى أن القروض التي كانت تدفع لتعليم أبناء المستوطنين الأوروبيين مقارنة بالقروض التي كانت تدفع لتعليم أبناء الجزائريين، تشرح بوضوح سياسة فرنسا التجهيلية للجزائريين بذل تعليمهم[2]:

السنة	التعليم العام للمستوطنين	التعليم العام للجزائريين
1902	5081823	1389274
1903	5558978	1179165
1904	5732003	1299424
1905	7847368	1311234
1906	8189749	1385064
1907	8955390	1549464
1908	9923368	1617639

فقد كان المندوبون الأوروبيون في الدورة البرلمانية لسنة 1902، في عجلة لوضع حد لمشروع تعليم المسلمين الذي اعتبروه "خطرا متربصا بهيمنتنا"، وميزانية المستوطنة، ثم عقب vinci، قائلا: " لا يجوز أن نرمي من نوافذ المدارس أموالنا هباء، بدون أن تصلح لشيء[3] ولو عرفنا أن هذه الإحصاءات قد أعدت في وقت تحسين تعليم الجزائريين لما استغربنا من قول اللود، " انه لم يكن هناك أكثر من 540 مثقفا جزائريا، خلال العهد المدروس، (1900-1930)[4].

وعندما دقت أبواب الحرب العالمية الثانية، أصر المعمرون على مواقفهم، ورفضوا كل المشاريع الهادفة إلى إنشاء مدارس خاصة بأبناء البلاد، لكنهم كانوا من أنصار مؤسسي تعليم مهني أو زراعي عملي تطبيقي، من اجل تكوين أعوان لخدمة مصالحهم، ولذلك قاموا بتحويل المدارس

1- تركي رابح ، المرجع السابق، ص:361.

2- تركي رابح، المرجع نفسه، ص:362.

3- شارل روبيير آرجون، ت، **الحاج مسعود بكلي**، ج2، (د، ط)، دار الرائد للكتاب الجزائري، 2007، ص: 534.

4- تركي رابح، المرجع السابق، ص:362.

المتواجدة إلى مدارس خيام، écoles courbais، أو ملحقات، وكان يدير هذه المدارس ممرنون جزائريون تحت سلطة مدراء فرنسيين لمدارس رئيسية، فكانت نسبة القبول تعادل 4.3 %، من مجموع الأطفال الذين هم في سن الدراسة، عمرهم ست سنوات سنة 1908، أي 33.397 تلميذا، فقط أما التعليم الثانوي، فكان لا يقبل الجزائريين إلا بمعدل 84 تلميذا سنويا، قبل سنة 1900، و150 تلميذا قبل سنة 1914[1].

ففي 11 مارس 1908 طالب مؤتمر الزراع الفرنسيين بإلغاء التعليم الابتدائي المخصص للجزائريين، وذلك لأنه سيشكل عليهم خطرا كبيرا من الناحية الاقتصادية، ومن ناحية توطين المعمرين الأوروبيين بالجزائر.

ورغم انشغال الاستعمار بحروب الاحتلال ومواجهة الثورات الوطنية، إلا أنهم لم يغفلوا عن تأسيس مدارس فرنسية لنشر وتشجيع اللغة الفرنسية، وضرب الثقافة القومية العربية، باعتبارها العامل الأساسي المساعد في إحكام احتلال البلاد، فمنذ بداية القرن العشرين، بدأت الإدارة الاستعمارية بمقاومتها لتعلم اللغة العربية والتضييق على الراغبين بتعلمها وذلك بإصدار قوانين وتشريعات خطيرة منها قرار 22 ديسمبر 1902 الذي أصدره الحاكم العام الفرنسي، يقضي بعدم السماح لأي معلم جزائري بفتح مدرسة لتعليم اللغة العربية دون الحصول على رخصة من عامل العمالة، أو الضباط العسكريين في المناطق الخاضعة للحكم العسكري ويخضع هذا القرار ممن منحت له الرخصة: إلى أن يقتصر تعليمه على تحفيظ القرآن الكريم فقط، وعدم شرح آياته الخاصة بالجهاد، كما لا يقوم بتدريس تاريخ الجزائر وتاريخ وجغرافية العالم العربي والإسلامي، ويحضر على هذه المدارس أن تستقبل الأطفال في الساعات الخاصة للمدارس الفرنسية، حتى ولو كان ذلك في القرى البعيدة[2].

وخلال المؤتمر الذي عقده الفرنسيون في مارس 1908م ، قال احدهم: " إذا اعتبرنا أن تعليم وتثقيف الجزائريين يشكل خطرا جسيما لنا، لا من الناحية الاقتصادية، فحسب، وبل وكذلك إزاء الفرنسيين القاطنين في الجزائر، فاني اقترح تحريم التعليم الابتدائي للأطفال

1- الطاهر زرهوني، المرجع السابق، ص: 22.

2- يحي بوعزيز، **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1954)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 61.

الجزائريين..." وهكذا حاول الشعب الجزائري الاعتماد على نفسه لإصلاح ما أفسده المستعمرون الفرنسيون بإنشاء المدارس الأهلية الجزائرية، والتي شنت عليها السلطات الاستعمارية حملة ضغوطات تعسفية من زيارات أمنية وتسليط الغرامات والمخالفات المالية، ووصل بها إلى حرمان العائلات التي ترسل أبناءها إلى هذه المدارس من المنح التي تتمتع بها[1].

1- حسين تركي، **هذه الجزائر**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ص: 65.

ومما سبق عرضه وتحليليه في هذا افصل ن يمكن استخلاص، مجموعة من النتائج أهمها:

1- تقلص التعليم وتشتت تلامذته ومدرسيه، بسقوط الإمبراطورية وفي نفس الوقت قيام ثورات، والتي اغتنمها الفرنسيون المدنيون المعارضون لسياسة نشر التعليم، فقاموا بإغلاق معظم المدارس العربية الفرنسية.

1) الركود الذي عرفه التعليم الجزائري في الفترة الأولى، وذلك بتولي المدنيين الحكم في المستعمرة، والتي قامت بإلغاء المدارس التي كانت موجودة سابقا، الشيء الذي دفع الجمهوريين للتحرك في باريس قصد تحقيق سياستهم التعليمية القاضية بإعطاء المدرسة الفرنسية دورها في المهمة الاستعمارية.
2) معارضة البلديات للمدارس العربية الفرنسية، وذلك عن طريق رفضها للتكفل بمصاريف المخصصة للتعليم، وفي المقابل كان التعليم العربي الإسلامي يحافظ على اللغة العربية والثقافة الإسلامية العربية، في مستوى راقي، متحدية بذلك التعسفات الاستعمارية.
3) بداية تنظيم التعليم الخاص بالجزائريين في الفترة الثانية، وخاصة بعد تطبيق القوانين التعليمية، التي ظهرت في فرنسا عام 1820، بإصدار مرسوم (1883/02/13)، والذي يعتبر مرحلة هامة في تاريخ الجزائر التعليمي.
4) نظام إجبارية التعليم الذي اخضع الأطفال الذكور دون الإناث في مادته الخامسة في البلديات أو أقسام البلديات المعنية بقرارات خاصة من الحاكم العام.

الفصل الثالث

أهداف سياسة فرنسا التعليمية

أولا: الهدف الديني أو التنصيري

ثانيا: الاندماج l'assimilation

ثالثا: الفرنسة

رابعا: تكوين نخبة مثقفة موالية

يتناول الفصل الثالث والاخير ابعاد سياسة فرنسا التعليمية وانعكاساتها التي تجلت في حركة التنصر التي تهدف الى تنصير الشعب الجزائري، بأسطول من المبشرين، توجههم الكنيسة لضرب الاسلام وحاربته، عن طريق انشاء المدارس والتعليم والتطبيب، لتصل الى هدفها المنشود، وهو ادماج الشعب الجزائري في الاقلية الأوروبية وفرنستهم ليكون للفرنسيين موالين لفرنسا، كما عملت على تكوين فئة مثقفة ثقافة فرنسية و من مترجمين وصحافيين لمساعدتها على إحكام سيطرتها السياسية والادارية في البلاد.

خرجت جيلا ذو ثقافة مزدوجة شارك الكثير منهم في بعث الوعي والثقافي والاجتماعي والسياسي.

أولا: الهدف الديني أو التنصيري:

فمنذ نزول الجيش الفرنسي للجزائر وإمضائه لمعاهدة 05 جويلية 1830 مع الداي حسين فقد تعهدت الإدارة الفرنسية بقيادة المارشال دي بورمون، باحترام الدين الإسلامي وصيانة ممارسة الشريعة الإسلامية، ولكن هذه المعاهدة ضربت عرض الحائط، بتنكر المسئولين لها وبذلك ضعت سياسة اعتمدت منهجين أساسين: وهما الاستعمار والاستيطان الكلي في الجزائر، والثاني غزو الأدمغة الأهلية[1]، عن طريق محاربة الدين الإسلامي والثقافة العربية بتهديم وتمسيح المؤسسات التعليمية أو إعطائها للجيش أو بيعها كأملاك للأوروبيين، للتصرف فيها. فأما المساجد التي بقيت فلم تتجاوز الخمسة (حسب إحصاء 1889)، بعد أن كان عددها وقت الاحتلال 176، وقد ذكر دابر الهولندي، أن عددها كان 700 في القرن التاسع عشر منها الجامع الكبير والجامع الجديد وجامع سيدي رمضان، وجامع سفير وجامع عبدي باشا، وأما المساجد التي تحولت إلى كنائس هي، جامع القصبة، (أصبح كنيسة الصليب القدس)، وجامع بتشين الذي أصبح (كنيسة سيدة النصر)، وجامع كاتشاوة الذي أصبح (كاتدرائية الجزائر)، ومسجد القائد علي الذي أعطي لجمعية (إخوان القديس جوزيف)، ومن المساجد التي هدمت من أول وهلة أو أعطيت لمصالح عسكرية ثم هدمت جامع (السيدة) الذي كان من أجمل مساجد العاصمة، وكان حسن باشا (1794)، قد جوده برخام ابيض، وقد ذكر اوميرا في عملية وصف الهدم أن منارته لم تسقط إلا سنة 1832 قطعة واحدة ثم وقع تفتيتها حجرة حجرة، بالمارق، وهكذا قام الاستعمار بهتك المقدسات الدينية للمسلمين، ذلك أن الفرنسيين فهموا أن سقوط الجزائر يعني سقوط قلعة إسلامية وعودة المسيحية إلى ديارها، ففي اليوم الموالي لدخولهم مدينة الجزائر أقاموا احتفالا دينيا ضخما في الساحة الرئيسية للقصبة حضره كل الضباط والجنرالات يتقدمهم بورمون، وقاموا بترتيل آيات الإنجيل بأصوات عالية أمام آيات القرآن التي غطت الجدران، هذا الاحتفال أصبح يقام في كل المناسبات[2].

كما أعلن شارل العاشر بوضوح في خطاب العرش الملكي بتاريخ 02 مارس 1830 أن الغاية التي يسعى إلى تحقيقها من الحملة الفرنسية إرضاء شرق فرنسا والرجوع بفضل العناية الإلهية بالفائدة على المسيحية، وتشير التقارير أن الجنرال بورمين اصطحب معه ستة عشر قسيسا وكان

1- كمال خليل، المرجع السابق، ص: 41.

2- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، (1830-1900)**، ج1، المرجع السابق، ص: 82، 83.

من بينهم الأب زكار السوري، وأخ بطريك بيت المقدس، فلم يكن وجود هؤلاء بمحض الصدفة، وذلك ما أكده الجنرال بورمن عند سقوط الجزائر ودخولها منتصرا تصريحه لهؤلاء القساوسة: " انتم أعدتم معنا فتح الباب للمسيحية في إفريقيا، ولنأمل أن تشيع قريبا الحضارة التي انطفأت في هذه الربوع"، ثم أمر بورمن بوضع علامة الصليب على أعلى مبنى بالمدينة وهذا ما جعل أساقفة فرنسا يحلمون بإعادة الكنيسة الإفريقية، ومن هنا بدأت الانطلاقة الحقيقية للسياسة الاستعمارية في الجزائر[1]، منذ 1830 بغلق 13 مسجدا كبيرا و140 مسجدا صغير و12 زاوية بالجزائر العاصمة وحدها وما أن دخلت سنة 1862 فلم يبقى للمسلمين سوى 4 مساجد كبيرة و17 مسجد صغير[2]، وكان الفرنسيون يعلمون بان الدين الإسلامي كان الدافع وراء كل الانتفاضات التي وقعت في الجزائر ضدهم ولكي لا يستمر الوضع عمدوا إلى السيطرة على كل المؤسسات الدينين وقد كتب السيد موريل، سنة 1854 قائلا: " منذ الاحتلال الفرنسي لاقى الفرنسيون في كثير من المدن ولا سيما العاصمة أن عدد المساجد يفوق عدد الحاجة، ولذلك حولوا عددا منها إلى مستشفيات والى مستودعات، وحتى كنائس كاثوليكية، وهذا فانه في مدينة الجزائر وحدها، حول الفرنسيون مسجدين واحد إلى كاتدرائية، والأخر إلى " نوتردام دي فيكتوار"[3]، ثم انصب تفكير السلطات الاستعمارية على الأوقاف(الحبوس)، والتي تعتبر المحرك الأساسي للمساجد والتي تمت مصادرتها بقانون 07 ديسمبر 1830، وذلك في دورها للحفاظ على المساجد والأضرحة والزوايا، ثم تعدتها العبث في فريضة الصوم وذلك بتكوين لجنة الأهلة، وهي هيئة مشكلة من بعض الموظفين الدينيين، فصارت الإدارة الفرنسية على حد قول الشيخ البشير الإبراهيمي: " هي التي تتحكم في هلال رمضان وحدها، وتنفيه وهو في كبد السماء، ثم امتدت تلك اللجنة بسلاح من القانون وهو اعتبار الأعياد الدينية الإسلامية رسمية تعطل فيها مصالح الأهالي وما سنت هذا القانون حبا في الإسلام واحترام المسلمين وإنما شرعته لتلجأ الموظفين والعمال المسلمين إلى إتباع رأي لجنتها في الصوم والإفطار..."[4].

1- عبد الجليل التميمي، **التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسئولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر**، المجلة التاريخية المغربية، ج1، تونس، 1974، ص: 14.

2- كمال خليل، المرجع السابق، ص: 42.

3- أبو القاسم سعد الله، **آراء وأبحاث في تاريخ الجزائر**، ج2، المرجع السابق، ص: 112.

4- كمال خليل المرجع السابق، ص: 44.

وقد كان التقارب بين الحكومة والكنيسة وبين الجيش والرهبانيين، لان بعض العسكريين والسياسيين من أنصار التبشير في الجزائر، وكان من هؤلاء وزير الحربية الأسبق، كليمون تونير، الذي صرح: " انه ليس من الغريب أن نرى العناية الإلهية تناشد الملك وريث سان ولين لينتقم للإنسانية والدين والاهانة الشخصية أولا، عندما نقوم في المستقبل بتمدين الأهالي وتحويلهم إلى مسيحيين..." وهكذا بدا الفرنسيون عملياتهم الاستفزازية، إزاء الدين الإسلامي والشعور العقائدي للجزائريين، بإهانة بيوت الله كالمساجد التي قاموا بتحويلها إلى كنائس ومستشفيات وملاجئ، وإلحاق الأوقاف بالإدارة الاستعمارية، وبهذا اشتدت حركة الإرساليات، التي وجدت الباب مفتوحا على مصراعيه بعد انتصار الفرنسيين على المقاومة الوطنية وكان من بين هذه الإرساليات منظمة الإخوان والأخوات البيض[1]، كما عين لأول مرة أسقف الجزائر، وهو دوبوش، الذي عمل على القيام بنشر الدعوة المسيحية والدعاية لها بين الجزائريين[2].

وكان من بين أشهر الشخصيات التي كان لها دور بارز في عملية التبشير بالجزائر الكاردينال لا فيجيري* (1825-1892)، الذي عين أسقفا للجزائر، والذي بدوره رأى أن الإحسان والإخلاص هما أنجع وسيلة لإنجاز الأعمال التي فرضت سلفا، فخاطب الآباء قائلا" ساعدوا الفقراء وعالجوا جرحاهم وداووا مرضاهم، إنكم بذلك تشرفون عقيدتكم وتخدمون المسيحية..."[3].

وقد كان إيمانه راسخا في نقاط مهمة:

أولا: أن الجزائر هي نقطة انطلاق تتسرب منها حركة التبشير إلى إفريقيا كلها.

1- أنظر الملحق رقم (06).

2- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 44.

*- الكاردينال شارل مارسيال المان لافيجيري، (31 اكتوبر 1892)؛ أنظر الملحق رقم (05)، هو كاردينال فرنسي ولد في بايون، عمل أستاذ بجامعة السيربون بباريس بين 1851-1856، اتجه إلى سوريا لمساندة الحركة التبشيرية عن طريق التعليم، ثم احتل خطة أسقف بمدينة نانسي الفرنسية، سنة 1863، انتقل إلى الجزائر سنة 1867، حيث أصبح اكبر أساقفتها واهتم بالتبشير، فأسس سنة 1968 جمعية المبشرين بالجزائر التي تعرف باسم الآباء البيض، كما أسس جمعية الأخوات البيضاوات، وكان يهدف إلى تحويل معلمي الجزائر إلى الديانة المسيحية، معتبرا الجزائر باب نحو القارة الإفريقية، التي أرسل إليها بالفعل عدد من البعثات، وهو ما جعله يسمى جاثليق إفريقيا، أنظر: علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، سراس للنشر،ص:19.

3- سعيدي مزيان، **النشاط التنصيري للكاردينال لافيجيري في الجزائر، (1832-1867)**، ط1، الجزائر، 2009، ص:222.

ثانيا: إن نشر المسيحية ركن أساسي في البقاء الاستعماري الذي تنشده فرنسا ذلك إن الكنيسة وفرنسا متحدان لإحياء أمجاد الماضي.

ثالثا: انه جاء لإحياء الماضي، فهو الوريث لكرسي القديس سيبريان، لذلك يقول: " وكنيسة تونس هي كنيسة قرطاج، إلا أن قرطاج في عهد المسيحية، في إفريقيا وفيها كرسي الجاثليف المشرف، على سبعمائة كنيسة أسقفية وهي مدينة العديد من العلماء والشهداء والمعروفين والعذارى والقديسات....[1].

وقد تميزت الفترة من سنة 1866-1868، بنكبات طبيعية كانت ما اقسي أن تكون على السكان الجزائريين، وتمثلت هذه النكبات في الزلزال الذي ضرب مدينة البليدة، بالإضافة إلى هجوم الجفاف والجراد ووباء الكوليرا، والتيفوس، وتظاهرت النكبات بظهور أزمة اقتصادية وسياسية، نتجت عنها مجاعة عامة بالجزائر سنة 1867، واستمرت سنة 1868، ويذكر الأب بوزي في هذا الصدد والذي كان قسيسا على مدينة الشبيلي بمتيجة،" أن الجياع كانوا يفدون إلى المراكز الأوربية بالمدن منهوكي القوى عراة، وقد غابت عنهم الصورة البشرية، إذ أصبحوا هياكل عظمية، والذي زاد الأمر خطورة انتشار وباء الكوليرا، وحيث يضيف الأب يوزي قائلا، انه يصعب علينا التعرف عل العدد الحقيقي للضحايا"، والذي كان بحسب تقدير الجنرال آلار في تقرير قدمه إلى أعضاء المجلس التشريعي في مارس 1868، فان عدد الضحايا وصل سنة 1867 إلى 89.577 ضحية منهم 86791 من الجزائريين، وأمام هذا الوضع المتدهور وعجز الحكومة عن ايقاف المجاعة، برز دور الكاردينال لافيجيري، الذي لعب دورا بارزا في هذه المسالة[2]. حيث اغتنم الفرصة وقام بجمع عدد من الأطفال اليتامى الجزائريين قصد تربيتهم تربية مسيحية، بعد اخذ موافقة السلطات العسكرية، وطلب مساعدات من المعمرين وبعض المؤسسات لجعلها مأوى وملجئ لحمايتهم، وكان الحاكم العام مكماهون[*]، قد خشي من ردة فعل الأهالي فحذره قائلا: " إذا علم الأهالي

1- الحبيب الجناحي، **حركة التبشير والسياسة الاستعمارية في المغرب العربي في القرن التاسع عشر**، الملتقى السابع للتعرف على الفكر الإسلامي، المجلد 3، منشورات وزارة التعليم الأهلي والشؤون الدينية، الجزائر، 1973، ص: 31.

2- خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية في الجزائر، (1830-1871)**، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص: 101.

*- دوق ماجنتا، ماريشال فرنسا، حاكم عام للجزائر، ولد في 1808/07/13، إلتحق بالمحكمة العسكرية "سان سير" في 1825، أصبح كولونيل في 1845، ثم جنرال في 1848، قاد الكثير من الحملات ثم شارك في الحرب الفرنسية الروسية أثناء المسألة الشرقية، ثم عاد إلى الجزائر وقاد الحملة على القبائل سنة 1857، ثم أصبح حاكماً عاماً على الجزائر؛ أنظر كمال خليل ، المرجع السابق، ص: 47.

بواسطة الصحافة أنكم تريدون تنصيرهم بالقوة أو إبعادهم عن بلادهم أفلا يقولون بأنكم تريدون اغتنام هذه الفرصة التعيسة التي يعانون منها ليضحوا بدينهم في مقابل الخبز، وهذا ما رفضه الكاردينال ورد على الحاكم العام بقوله: " إن هؤلاء لي لان النفس التي فيهم أنا الذي حافظت لهم عليها، فان القوة وحدها هي التي يمكن أن تأخذهم من مأواهم"، وقام لافيجيري بإنشاء قرى مسيحية، لهؤلاء المسيحيين، ووضع الغرض من ذلك في رسالة مؤرخة في 06 افريل 1878 حيث قال: سنجد فيها (في القرى)، بعد سنوات قليلة مجموعة كبيرة من العمال المفيدين الذين يساندون تعميرنا ويصيرون أصدقاء لنا، أو بعبارة أخرى سنجد عربا مسيحيين[1].

كما اعتمد المبشرون على وسيلة التطبيب، لأنه يعتبر في العمل التبشيري أكثر شمولا وابلغ أثرا وخاصة في منطقة القبائل، لأنه مهم للصغار والكبار الجزائريين، لما له من وقع، لان الأمر يتعلق بمعالجة أمراضهم والتخفيف من آلامهم، ففي غرفة الاستشارة فرصة مناسبة لنشر بذور التبشير في قلوب المرضى[2]، واعتمد هؤلاء المنصرون على طريقتين:

الأولى: بطريقة غير مباشرة كإقامة المبشرات لصلواتهن في قاعات المرضى وتقديم هدايا لمن يبدي اهتماما بالديانة المسيحية.

الثانية: الطريقة المباشرة وتتمثل في دعوة القادرين من المرضى الحضور إلى القداس الذي يقام في كنيسة المستشفى صباح كل يوم، وترويج دعاية مفادها أن الجنة لا تكون إلا من نصيب الذين يهدون قبل الوفاة، وأما الجزائريين من الذين يعالجون في ديارهم فمحاولة التبشير تتم عن طريق وهمهم بان ما قاموا به من تقديم للإسعاف والعلاج، ناتج عن كونهم مسيحيين وان العناية الإلهية هي التي أملت عليهم القيام بهذه المهمة، والى جانب التطبيب سلك المبشرون طرقا أخرى وهي الأعمال الخيرية، فالعمل الخيري في نظرهم هو بمثابة السلاح الأول، فبواسطته يدخل المبشرون إلى قلوب الناس، ليتركوا فيها آثارا أبدية، وذلك عن طريق الاهتمام باليتامى، حيث جمع لافيجيري بعد مجاعة 1867، 1752 طفل جزائري، أو بواسطة تقديم يد المساعدة للمقبلين على الزواج من المتنصرين، من اجل تكوين اسر من

1- بوعمران الشيخ، **الأسقف لافيجري ونشاطه التبشيري في واد الشلف**، 1967-1892، مجلة الأصالة، العدد 60، 61، الجزائر، ص: 57.

2- سعيدي مزيان، المرجع السابق، ص: 225.

المتنصرين، وكذا تقديم الهدايا للجزائريين، خاصة في أعياد الميلاد، من بينها قمصان للبنات وشاشيات للبنين وفساتين للنساء وصور المسيح للتعريف بالديانة المسيحية، وتقديم مساعدات مالية على شكل هبات للمحتاجين، وغير المحتاجين، أو على شكل مرتبات للجزائريين، الذين يشتغلون في مدارس المبشرين، أو مستشفياتهم[1].

وفي ذلك يقول لافيجيري: " عندما نرجع ثقة الشعوب بواسطة، الأعمال الخيرية وتعليم الأطفال فان كل شيء سيكون على ما يرام، عندما يحين اليوم الموعود، كالثمرة الناضجة، تسقط وحدها، بدون أية هزة من الإنسان، أو غيره لكي يهب نفسه إلينا...."[2].

وأما في مجال التعليم، فقد أقام المبشرون مدارس للتعليم التبشيري العمومي والتعليم التبشيري الخاص، التي وقف الجزائريون منها، موقف الشك أول الأمر، ورفضوا إرسال أبنائهم، إنما تعبيرا عن رفض لغة الاستعمار، واعتبار هذه المدارس الفرنسية وسيلة للتنصير، فمن جراء ذلك بلغت نسبة الأمية 99 %، بين النساء و95 % بين الرجال[3].

ويعتبر التعليم العمومي في الجزائر الجناح الثاني للتعليم الفرنسي، العلماني، ويشرف على هذه التعليم وزارة التعليم العمومي الفرنسية، وتضم الإدارة في هذه المدارس رجال الدين المسيحي، من الجنسين (ذكورا وإناثا)، ويتوجه هذا التعليم في خدماته أبناء الفرنسيين العسكريين أو المدنيين، وكان التعليم واسع الانتشار، حيث غطى كافة المناطق التي يعيش فيها الأوروبيون، وقد اهتمت بهذا النوع من التعليم اغلب الجمعيات التبشيرية الفرنسية، التي أنشأت لها فروع خاصة في الجزائر، أما التعليم التبشيري الخاص، فيقع عاتقه على الجمعيات من حيث الإشراف أو التمويل، كما ينقسم هذا النوع من التعليم إلى قسمين، احدهما موجه إلى أبناء الأوروبيين في الجزائر، أما الثاني فهو التعليم التبشيري الخاص بالأهالي الجزائريين، ويتميز بخدماته التعليمية المجانية، الموجه إلى أبناء الجزائريين، والهدف من وراء هذا التعليم هو تنصير الأطفال خاصة في المناطق مثل جرجرة، والاوراس، ووادي ميزاب، لاعتقاد المبشرين بسهولة دخول هؤلاء في النصرانية، وذلك لتوفر

1- محمد الطاهر واعلي، **التعليم التبشيري في الجزائر، (1830-1904)**، دراسة تاريخية تحليلية، منشورات دحلب، الجزائر، 1997، ص: 91، 92.

2- كمال خليل، المرجع السابق، ص: 54.

3- رابح لونيسي، **تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1889م)**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2010 :ص: 75.

الشروط التي تسمح بذلك[1]، وقد مر التعليم التبشيري (الأهلي)، في الجزائر بمرحلتين المرحلة الأولى(1830-1867)، وتعتبر مرحلة الشروع في الحملة التنصيرية بين أفراد الشعب الجزائري، وقد عزف الجزائريون عن هذا التعليم، لأنه يفرض على التلاميذ دراسة التربية الدينية المسيحية، إلى جانب التراتيل التي تقام كل ثلاثاء وسبت واحتوائها على قرائن تدل على صبغتها المسيحية، حيث تعلق على جدرانها صور المسيح والصليب، وقد حاولت هذه المدارس استقطاب بعض الأطفال، وفي محاولة للمعلمين المبشرين بتنصيرهم، كسب سخط الجزائريين ودفعهم إلى تقديم الشكاوي للسلطات الاستعمارية، وقد أدرك المبشرون فشل النظامين الفرنسيين المنتشرين، التعليم العمومي والتبشيري، وهذا ما أدى إلى انعدام التعليم التبشيري في هذه الفترة، وكانت هذه المرحلة اختبار للمجتمع الجزائري إزاء المحاولات التنصيرية الفردية[2].

أما المرحلة الثانية (1867-1904)، تميزت بالشروع في الاستعمار الديني عن طريق التعليم التبشيري الموجه إلى أبناء الجزائر، وساعد على ذلك تعيين مطران قوي على أسقف الجزائر، المطران لافيجيري، أكثر المطارنة نشاطا في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية الفرنسية، وتردي الأوضاع الاقتصادية للشعب بمصادرة الأراضي الخصبة من مالكيها الجزائريين، والمجاعة التي حلت سنة 1867، كما كانت هناك جمعيات تبشيرية أولت الاهتمام بتعليم الجزائريين ومن هذه الجمعيات:

1) **جمعية الآباء اليسوعيين الخرويت:** فتعتبر هذه الجمعية نواة التعليم التبشيري (الأهلي)، في الجزائر وكانت جهودها في اتجاهين، الأول يتمثل في تكوين المعلمين التبشيريين، والثاني يتمثل في تأسيس المدارس لاستقبال أبناء الجزائريين لتنصيرهم وكان تركيز اليسوعيين يصب في منطقة القبائل[3]، فمنذ تاريخ 1873 بدأت وفود الإخوان المسيحيين والآباء البيض تحل بالمنطقة فاتحة مدارسها الخاصة لنشر المسيحية، حتى مجيء حكومة شاتري التي أولت كل الدعم لتعليم هؤلاء القبائل، لاعتقادهم أن هؤلاء مهيئين للدخول في النصراني والانسلاخ عن دينهم، ويشترط لذلك القضاء على الوسيط العربي، وفي هذا الصدد يوضح مسئول في دائرة تيزي وزو في رسالة وجهها إلى الحاكم العام بقوله: " لتعليم هذا الشعب القبائلي يجب إلغاء الوسيط العربي..... لأنه حتى الآن ضار منه أكثر نفعا وبكلمة واحدة يجب أن نكلمه بلغته أو

1- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص: 102، 103.

2- محمد الطاهر وعلي، المرجع نفسه، ص: 104، 105.

3- محمد الطاهر وعلي، نفس المرجع، ص: 100، 111.

تعليمه لغتنا، واقصد اللغة الفرنسية، لأنني اعتبرها سهلة التطبيق، أما فيما يخص الزوايا فيجب إسقاطها نهائيا وبجميع الوسائل من منطقة القبائل لاستبدالها بمدارس بلدية فرنسية[1].

وقد وصلت الجرأة بهؤلاء إلى تهريب الأطفال من القرى التي أسسوا فيها تعليمهم إلى العاصمة وفرنسا وعلى اثر الشكاوي أصدرت السلطات الفرنسية أمرا بمغادرتهم وإغلاق مدارسهم، والمعلوم أن نشاطهم التبشيري لم يتجاوز منطقة جرجرة، وكان عدد المدارس التي أنشأت، الأولى تأسست سنة 1873، عند بني فراوسن مدرسة جمعية الصهاريج، والثانية عند بني يني وهي مدرسة آيت الأربعاء وكان تأسيسها سنة 1875[2].

عرض البيانات عن هاتين المدرستين:

جدول رقم (01)، يبين عدد المعلمين المبشرين والتلاميذ أثناء السنة الدراسية 1876-1877:

المدرسة	عدد المعلمين المبشرين	عدد التلاميذ
جمعية الصهاريج بني يني	04 02	125 30

جدول رقم (02)، يبين عد د المعلمين المبشرين والتلاميذ أثناء السنة الدراسية 1877-1878:

المدرسة	عدد المعلمين المبشرين	عدد التلاميذ
جمعية الصهاريج بني يني	04 02	189 29

جدول رقم (03)، يبين عد د المعلمين المبشرين والتلاميذ أثناء السنة الدراسية 1880:

المدرسة	عدد المعلمين المبشرين	عدد التلاميذ
جمعية الصهاريج بني يني	؟ ؟	80 29

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق ، ص: 85.

2- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص: 112.

والذي نلاحظه من خلال الجدول أن مدرسة جمعية الصهريج أهم مؤسسة للجزويت في منطقة القبائل، وقد وصل عدد التلاميذ فيها إلى 125 سنة 1876-1877 ليرتفع إلى 139 في السنة الموالي.

وبالنسبة لمدرسة بني يني، فهي ليست بنفس الأهمية، إذ تراوح عدد تلامذتها سنة (1875-1880)، ما بين 29 و 36 ويعود السبب إلى عزوف السكان عن إرسال أبنائهم إليها:

2) **جمعية مبشري السيد الإفريقية (الآباء البيض)**: وتكمن أهميتها في أنها تأسست في الجزائر ويمكن أن تكون أول جمعية تبشيرية مسيحية نشأت على ارض عربية إسلامية، وان الهدف من تأسيسها العمل على تنصير الشعب الجزائري، وسكان القارة الإفريقية، وقد أدرك مبشرو هذه الجمعية إلى أن الوصول إلى المرأة الجزائرية لا يتحقق إلا بواسطة المرأة المبشرة، وقد كان قرار لافيجيري بإنشاء محطات تبشيرية، في منطقة القبائل، والذي تحقق في فبراير 1873، بوصول أول المبشرين إلى قرية ثان مونت اوعزوز وفتحهم في نفس السنة مدرسة لهم في القرية[1].

وقد اعتمد التعليم التبشيري الخاص بالجزائريين بنمطين من التعليم الموجه للأهالي:

أ) التعليم المهني الموجه للذكور، وخص به يتامى مجاعة 1867، وغلب عليه الطابع الزراعي تقديم معارف في ميدان التجارة والحدادة، والإسكافية والبناء كما قام لافيجيري بإرسال ما يقرب من 550 يتيما إلى فرنسا سنتي 1874-1878 لتعلم حرف مختلفة.

ب) التعليم المهني الموجه للإناث، اهتم هذا التعليم بتعليم الفتيات فنون التدبير المنزلي ويهدف هذا النوع من التكوين إلى تكوين زوجات قادرات على الاعتماد على أنفسهن إذا ما تنصرن.

ج) تعليم الكبار من خلال تنظيم دروس في مجال الزراعة، وقدموا للجزائريين في منطقة القبائل معارف حول كيفية غرس الأشجار ويهدف هذا النوع من التعليم إلى تكوين عمال مهرة لتوظيفهم في مزارع المعمرين أو المبشرين.

1- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص: 113، 114.

د) **التعليم العام:** من خلال تلقين الأطفال بعض العلوم النظرية إلى جانب اللغة الفرنسية ويجد هذا التعليم في:

- **المدارس الابتدائية الأولية**، مهمتها إعداد التلاميذ لاجتياز امتحان الشهادة الابتدائية الخاصة بالأهالي.
- **المدارس الابتدائية العالية**، يحضر فيها التلاميذ شهادة الأهلي وبالنسبة للمدارس التي أنشاها المبشرون في الجزائر، في البداية كانت الابتدائية أولية وأما المدارس الابتدائية العالية شرع في تأسيسها سنة 1885، وهي على ثلاثة أنواع، مدارس للذكور فقط، أو مدارس للإناث فقط، أو مدارس مختلطة والمدارس المنفصلة تتبع الجمعيات الكاثوليكية التبشيرية الفرنسية، (الآباء البيض، والأخوات البيضاوات)، أما المدارس المختلطة فقد أسستها جمعية ميل دماي البروتستانتية الانكليزية، وتتألف هذه المدارس من ثلاثة فصول فصل للكبار وفصل للتلاميذ المتوسطين وفصل للتلاميذ الصغار وأما التعليم الثانوي فلم يؤسس المبشرون مدارس ثانوية خاصة بأبناء الجزائريين، وكذا بشان التعليم العالي، فلم يكن للتبشير في الجزائر كلية أو جامعة أو مدرسة عليا، لان التعليم التبشيري لم يكن يهدف إلى نيل الجزائريين للعلم والمعرفة بل يكفيهم من الثقافة الفرنسية التي تنصرهم وتجعلهم يدينون بالولاء لفرنسا[1].

ثانيا: الإندماج l'assimilation :

تعتبر سياسة الاندماج من أهم السياسات التي فكرت فيها الإدارة الاستعمارية لدمج الجزائر في فرنسا بعد فرنستها وتنصيرها، عن طريق ربطها بفرنسا سياسيا وإداريا وإذابة كيانها الثقافي والحضاري في الشخصية الفرنسية، وهكذا طبقت فرنسا الإدماج الذي لم تطبقه بمعنى المساواة بين الجزائريين والأوربيين في الحقوق والواجبات، فطبقته على الأوروبيين فقط، أما الجزائريين فأخضعتهم لقوانين استثنائية صارمة[2]، لابتلاع الجزائر وجعلها جزءا لا يتجزأ من فرنسا، بضمها إلى فرنسا، ومن القوانين التي أصدرتها الحكومة الفرنسية، قرار 22 جوان 1834، الذي اعتبر الجزائريين جزء من الممتلكات الفرنسية[3]، والذي قسمها إلى ثلاث عمالات تخضع للوالي العام في الجزائر،

1- محمد الطاهر وعلي، المرجع السابق، ص: 128، 129.

2- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 75.

3- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 2005، ص: 198.

وبدورها تقسم العمالة إلى دوائر وبلديات مثل ما هو في فرنسا، ويكون لكل عمالة ممثل لها في المجلس الوطني الفرنسي، وقد كانت مطالب المعمرين هو مساواتهم بالمواطنين في فرنسا من حيث القوانين السياسية والقضائية والتعليمية، وذلك لتكوين نظام مدني يسمح لهم بالسيطرة على الجزائر، وتحقق لهم ذلك بعد صدور قانون 15 افريل 1845 الذي نص على تقسيم الجزائر إلى ثلاث عمالات بدل نواحي عسكرية[1].

فمفهوم الإدماج من الناحية السياسية هو جعل الجزائريين فرنسيين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون ويتلقون نفس التعليم ويترقون إلى الوظائف العامة، بنفس الطرق التي تخولها القوانين الفرنسية للفرنسيين وان تكون الجزائر إقليما فرنسيا يتمثل في مقاطعات، يتجزأ إلى مديريات كما تتشكل كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا، هذا من الناحية الإدارية، وفي سنة 1850 وتحديدا أثناء تأسيس المدارس العربية الفرنسية كتب الجنرال (1830/10-1854/12)، في شان الغزو الفكري للجزائريين: " من إحدى الوسائل البناءة للوصول إلى إقرار الأمن الكامل في الجزائر هو نشر وبث اللغة الفرنسية بين السكان، والطابع الإدماجي في التعليم الخاص بالجزائريين ليس هو نقل التعليم الفرنسي إلى الجزائر فقط، وإنما هو عمل سياسي مدروس وفقا لأهداف فرنسا الاستعمارية." كما اتبعت حكومة نابليون الثالث سياسة الإدماج، حين قامت بإنشاء وزارة خاصة بالجزائر وإلغاء وظيفة الحاكم العام، فقد كتب جيروم حيث يقول في : " 1858/08/31، نحن أمام قومية مسلحة وصلبة يجب إخمادها بالدمج، فكان الهدف هو تفكيك الشعب الجزائري عن طريق الإدماج وإزالة الارستقراطية الأهلية، وإضعاف سلطة القادة، وتفكيك القبيلة، وبقيت السياسة في عهد "لوبا تشاسولو" (3-1859/11-1860)، الذي ألغى القضاء الإسلامي وأحل مكانه الرجوع إلى المحاكم الفرنسية[2].

وكانت بداية تجنيس الجزائريين ومحاولة إدماجهم في فرنسا إلى قانون 24 فيفري 1862، الذي يقول، بما أن دستور فرنسا المحرر في 4 نوفمبر 1848 يلحق الجزائر بفرنسا إلحاقا تاما فان المسلم الجزائري هو فرنسي تماما.

1- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائريين من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين، (814-1962)**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 224.

2- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 76.

إنما المسلم الجزائري لا يمكن اعتباره وطنيا فرنسيا ما دام يحافظ على قانونه الخاص الإسلامي في الأحوال الشخصية كالطلاق، والزواج، والميراث، لذلك فهو يعتبر رعية فرنسية، وفي 14 جويلية 1865، صدر قانون السياناتوس كونسول الذي أقر: الأهلي المسلم الجزائري فرنسي لكنه يستمر خاضعا لأحكام القانون الإسلامي كما يمكن استدعاؤه للخدمة العسكرية في جندي البر والبحر، ويمكنه التمتع بحقوق المواطن الفرنسي وفي هذه الحالة تجري عليه الأحكام المدنية والسياسية الفرنسية[1].

وفي سنة 1873 قامت محاولة من النواب اليمينيين وذلك من اجل إعطاء دستور وقوانين خاصة للجزائريين لكن المحاولة فشلت لمعارضة المعمرين في الجمعية الوطنية الفرنسية لأنهم يريدون الإدماج فقط للتخلص من النظام العسكري دون إعطاء الظروف الاعتبار وكانت معارضتهم لأي مسئول يعمل على هذا الطلب، كذلك عارضوا دي جيدون الذي لم يؤمن بفكرة الإدماج الكلي وطالبوا بتطبيق اطر صراحة للنظام المدني من التطبيق الذي قام به الجنرال "شانزي" الذي حاربوا وجهة نظره القائلة " في الجزائر المبادرة لتحضير المشاريع في باريس فحص هذه المشاريع من طرف الحكومة والبرلمان، وإعطائها الصبغة الرسمية، في الجزائر عمليات التنفيذ وفي باريس المراقبة"[2].

وبعد ثورة المقراني سنة 1871 بدأت الإدارة في سياسة مصادرة الأراضي واستولت بذلك على 500 ألف هكتار، وكانت من أحسن الأراضي وهذا كان الجزء الثاني من العملية لان المصادرة الأولى استولت فيها على 2.5 هكتار، ونظرا لقلة المعمرين في احتلال هذه الأراضي، اضطرت الحكومة إلى السماح للقبائل بشراء جزء منها وبذلك الحال قامت بتعويض الذين صودرت أراضيهم في المناطق التي لم تشهد الثورة، وبذلك سمحت ل 500 ألف هكتار الباقية بإعادة انطلاق التعمير الاستيطاني بصورة حسنة وذلك بفضل المركز والوكالات المجانية والتي تبث في هذه الأراضي 1283 عائلة مهاجرة، من الالزاتس واللورين. بعدها عن طريق قانون فارني 26 جولية 1873، حاولت الإدارة تحسين قانون سيناتيس كونسيلت 1863، الخاص بالملكية الفردية

1- تركي رابح، **الشيخ عبد الحميد بن باديس، باعث النهضة الإسلامية العربية في الجزائر المعاصرة**، موفم للنشر، الجزائر، 2003، ص: 86.

2- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 194.

للمسلمين والذي فشل بسبب تعود المسلمين على نظامهم الجماعي للملكية، وأصبحوا عرضة للمضاربين الذي يعطوهم سند الملكية، ثم يشترونه منهم ويطردونهم من الأراضي[1].

وفي سنة 1878 وقع حدث في فرنسا كانت انعكاسات كبيرة على الجزائر، وهو أزمة الكروم التي أصابت مزارع الكروم والتي دمرها نوع من داء الكروم، والذي أدى إلى زراعة كثيفة للكروم في الجزائر وخلال عشر سنوات ارتفعت وتضاعفت مساحات الكروم المزروعة في الجزائر بمعدل خمس مرات من 20 ألف هكتار إلى 103 هكتار عام 1888م.

وبعد إقامة أول حكومة مدنية في فرنسا برئاسة البير غريفي، والذي قام بإصدار مرسوم 26 أوت 1881، والذي يقضي بإلحاق المصالح الإدارية بالوزارات المختصة بباريس[2]، الإدارة العامة والعمالية والبلدية، والاستيطان بوزارة الداخلية، العدالة الإسلامية بوزارة العدل، الضرائب المباشرة والمتنوعة وتنظيم الملكية الأهلية وإدارة أملاك المصادرة بوزارة المالية، التعليم العام الإسلامي بوزارة التعليم العام، والفنون الجميلة الطرق والجسور والملاحة والسكك الحديدة والمناجم بوزارة الأشغال العمومية، الفلاحة والتجارة والغابات بوزارة الفلاحة والتجارة، البريد والتلغراف بوزارة البريد والتلغراف[3].

فمن الناحية الشكلية يؤكد الاندماج على المساواة بين المعمرين والعنصر الأهلي الجزائري، وهو ما يحقق التماثل الذي نجده في التعريف بين المستعمرة والدولة الأم، في جميع القطاعات، فالسياسة العامة والميزانية والاقتصاد واحد، وبذلك تمتد إلى باقي القطاعات العسكرية والداخلية، لكن مدلوله هنا مختلف لان فرنسا تريد إفراغ الجزائر نهائيا من جميع عوامل الحركة وربطها بمؤسساتها حتى تصبح في المستقبل غير قادرة على التخلص من هذه السيطرة ويعجز الأهالي عن المطالبة بالتغيير، وبذلك تذوب الشخصية الجزائرية نهائيا في الشكل الفرنسي نهائيا الذي يكون ميزة منظمة للعلاقات بين المستعمرة والدولة الأم.

1- كمال خليل، المرجع السابق، ص: 58.

2 - collette et fnancis jeonson, **l'algérie hors la loi** phéface de abd elaziz bouteflika ed A.N.E.P.alger, 2006, p : 68.

3- تركي رابح، المرجع السابق، ص: 88.

وقد تحصل المعمرون على حقهم في تسيير شؤونهم الخاصة بصدور مرسوم في 21 ديسمبر يلغي اللحاق ويكرس مشروع الاندماج، ولكن بعد 15 سنة أصبحت الوزارات تتحكم بطريقة مستبدة في كل أمور الجزائر وبذلك تحكمت إدارة الغابات في 700 من الأهالي تنتزع منهم سنويا أكثر من مليون فرنك فرنسي. حيث انتزعت سنة 1884، 1.265.312 فرنك، وفي سنة 1885، 1.321.367 فرنك و 1.119.652 فرنك في سنة 1888، و 1.658.958 فرنك لسنة 1890، وبصدور هذا المرسوم أصبح الحاكم العام يمثل الجمهورية الفرنسية ويتصرف في الإدارة والخدمات الملحقة بفرنسا مثل: العدالة والتعليم والجمارك بمساعدة أعوان قادمين منها، بالإضافة إلى مجلس أعلى متكون من موظفين يمثلون السكان، لان جول فيري، لم تكن له ثقة كبيرة بالمعمرين الذين حسب رأيه، يمثلون كتلة قليلة الأهلية عددا وخبرة. ولكي تمضي فرنسا سياستها الاندماجية شجعت هجرة الأوروبيين نحو الجزائر، لإحداث توازن بين العنصرين الأهلي والأوروبي في المنطقة، وقامت بمنحهم الأراضي الزراعية التي أخذت من أهلها بواسطة قانون مجلس الشيوخ، سنة 1863، الذي نص على الملكية الفردية وقضت على أراضي العرش وتفتت القبائل، وبالتالي تضرب وحدتها لإضعاف الأهالي، ولعزل الأهالي اتجهت فرنسا في تشجيع سياستها الاندماجية نحو اليهود[1]، وقامت بإصدار مراسيم في 24 اكتوبر 1870 ومنها مرسوم كريميو نسبة إلى ادولف كريميو (1796-1882)، وزير العدل الفرنسي، ويقضي هذا القانون بمنح الجنسية الفرنسية لحوالي 38 ألف يهودي وتنظيم الإدارة الاستعمارية في الجزائر، حيث وقع تنظيما جديدا للمستعمرة، حيث ألغى منصب الحاكم العام العسكري، واحل محله الحاكم العام المدني، وانشأ لجنة استشارية تتألف من مواطنين فرنسيين أو مجنسين منتخبين لثلاث سنوات والكاتب العام للحكومة، والمفتش العام للأشغال المدنية والمفتش العام للمالية، يرأسها الحاكم العام المدني، كما نص المرسوم على إنشاء مجلس أعلى لحكومة الجزائر العامة تحت رئاسة الحاكم العام، وكانت مهمة المجلس الأعلى التداول حول الميزانية للجزائر، وهكذا ابعد التنظيم هذا التنظيم الجزائريين عن الهيئات السياسية العليا في البلاد، وهي التي تدير شؤونهم دون أن يبدوا برأيهم فيها، وقد وضعت تحت رحمة موظفي الدولة والمعمرين وبالتالي سوف لن تخدم مصالح الجزائريين[2].

1- كمال خليل، المرجع السابق، ص: 60.

2- صالح عباد، **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، 1870-1900**، د، م، الجزائر، 1984، ص: 42.

فالمستوطنون استعملوا شعار الاندماج للحصول على حقوقهم الكاملة في الجزائر، لرؤيتهم أن الحكم العسكري حرمهم منها وان هذا الحكم يجب أن يكون، خاصا بالأهالي، وقاموا بتوظيف صحافتهم ونواياهم وأموالهم حتى يتمتعوا بنفس الحقوق التي لإخوانهم في فرنسا، فالتعليم يجب أن يوحد وكذلك المجالس المنتخبة، وحرية الصحافة والتملك والأمن العام، وكانوا يعارضون الحكام العسكريين ومشاريعهم، حتى تبقى لهم جميع الامتيازات، وكانوا يحثون على قمع الأهالي حتى يتوفر لهم الأمن والاستقرار ولقد تحققت لهم فكرة الاندماج وأصبحت الجزائر" الفرنسية " هي فرنسا الصغيرة في نظرهم.

أما بالمفهوم الجزائري، فالاندماج هو محاولة بعض أفراد النخبة المتعلقة بالفرنسية أملا أن يتحولوا من رعية محرومة من الحقوق إلى حالة مواطنين فرنسيين لهم حقوق وعليهم واجبات، وقد مثلها اتجاهين، الأول النخبة الاندماجية التي اكتسبت تعليما فرنسيا في المدارس الفرنسية أو تولت وظائف الفرنسيين فقد رضت هاته الفئة بالخدمة الإلزامية شرط اندماجها في الحياة الفرنسية وقوانينها وحصولها على الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها الفرنسيون.

أما الاتجاه الثاني، فهو طريق المساواة مع الفرنسيين في جميع الحقوق والواجبات شرط عدم تخليهم عن أحوالهم الشخصية (الإسلامية)، ومثل هذا الموقف قادة الرأي العام وهؤلاء عارضوا الاندماج ورحبوا بالمساواة مع الفرنسيين وركزوا على حماية الدين الإسلامي والهوية العربية وكان شعرهم الحفاظ على الجامعة الإسلامية[1].

ثالثا: الفرنسة:

لقد كان للاستعمار في حركته نظرة أخرى لتفكير مجتمعنا، فالثقافة الفرنسية كانت تسعى لتحقيق مشروع: فرنسة الجزائر واستئصال المجتمع الجزائري من مقوماته الأساسية، بدفع الشباب الجزائريين على الإقبال على حضارة (المستعمر) وتقاليده، وكل معارفه ليصبحوا عناصر مفيدة ووسطاء بين إخوانهم في الدين والفرنسيين، ولتجسيد مشروعها اعتمدت فرنسا اعتمادا كبيرا على مؤسسة المكاتب العربية عن طريق التأثير على الأهالي، فقد كان الضباط ينادون بشعار" تنوير عقول الجزائريين"، وليس التنوير بمفهومنا، بل الهدف والغاية منه هو ترسخ وتعميق التفكير الاستعماري في أذهان المجتمع الجزائري.

1- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج5، المرجع السابق، ص: 136.

وقد جاء في بعض التقارير العسكرية: " أن الحقيقية الأخلاقية تستهدف العقول،... لتنويرها أما الحقيقة السياسية فهي الوسيلة الفعالة للحكومة، وينبغي أن تسيطر الحقيقة الثانية على الأولى...". يعني الغاية تبرر الوسيلة، لان الحقيقية الأخلاقية لا تعود باي فائدة على المستعمر كي تسمح له باستغلال هذا البلد استغلالا كاملا، لذلك صاح الدوق دومال(*) قائلا: " إن فتح مدرسة في أوساط الأهالي لا تقل أهمية عن فيلق من الفيالق العسكرية لإخضاع البلاد"[1].

فقد جاء في احد التعليمات التي أصدرتها فرنسا في أيام الغزو، أن ايالة الجزائر لن تصبح حقيقة مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هناك لغة قومية، والعمل الجبار الذي يترتب علينا انجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن يقوم مقام اللغة العربية...[2].

وهذا ما أكده الدوق دي ريفيقو قائلا: " إن المعجزة الحقيقية التي تكمن صناعتها تكون في إحلال اللغة الفرنسية شيئا فشيئا محل اللغة العربية"، وتوطيد ركائز الاستعمار رفعت عدة جهات استعمارية شعارات زائفة منادية: بالتعليم من اجل الفتح، والعلاج من اجل الفتح، تارة أخرى فقد جاء في احد التقارير: " أن التعليم يهذب الأخلاق ويلين القلوب القاسية جدا فيربطها بالحكومة الفرنسية"[3].

فسياسة فرنسة الجزائر التي اتبعتها فرنسا منذ احتلالها الجزائر عام 1830 حتى خروجها منها سنة 1962 تمثلت في :

إنها وضعت إدارة جديدة على أنقاض الإدارة الجزائرية، التي قضت عليها مفرنسة إياها فرنسة كاملة في كل صغيرة وكبيرة، وقامت بفرنسة المحيط الاجتماعي الجزائري، بحيث تحولت أسماء الشوارع والمعالم الأثرية والمساحات العامة وأسماء المدن وأسماء القرى، من أسمائها العربية الجزائرية إلى أسماء فرنسية، فمثلا: الجزائر تبدلت بالجي، ووهران باوران، والاربعاء بني ايراثن إلى فور ناسيونا،

*- الدوق دومال هو من أبناء الملك لويس فيليب، إشتهر بحقده على الأمير عبد القادر، وقد قتم بلهجوم على زمالة الأمير عبد القادر بتاريخ: 1943/05/16، وعندما تم خلع ابيه من الملك إثر ثورة المقراني 1848 بفرنسا، خلع هو الأخر من الجزائر بالتبعية؛ أنظر: أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية**، ج1، المرجع السابق، ص: 267.

1- صالح فركوس، **إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي للجزائر في ضوء شرق البلاد (1824-1871)**، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، 2006، ص: 282.

2- تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الوطنية**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1981، ص: 106.

3- صالح فركوس، المرجع السابق، ص: 283.

ومدينة مشدالة إلى مشلي، ومدينة العلمة إلى سنطارنو وعنابة إلى بونا، وبجاية بوجب، وقسنطينة إلى كونسطنطين، أما أسماء الشوارع فقد أصبحت تحمل أسماء قادة وزعماء وجنرالات فرنسيين مثل: باسكال، لافايات، ورفيقو، وميشلي، وديزلي، حيث أصبح الزائر للجزائر بعد الاحتلال يظن انه في بلاد أوروبية وليس بلاد إسلامية.

كما قامت بإقامة منظومة تربوية جديدة، على أنقاض المنظومة التربوية العربية الإسلامية الجزائرية، مفرنسة فرنسة كاملة، حيث استولت على المدارس والمعاهد العلمية، والزوايا والمساجد الكبرى، التي كانت مخصصة للعلم والتعليم، وحول التعليم فيها من العربية إلى الفرنسية كما قامت بتطبيق النظام التعليمي الفرنسي الموجود في فرنسا، ونتيجة لسياسة الفرنسة، طردت اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية من كل مجالات الحياة في الجزائر ولم يبقى أمام اللغة العربية سوى بعض الزوايا (الرباطات) الموجودة فوق قمم الجبال أو الصحراء[1].

وقد أراد نابليون من خلال سياسته المشهورة بالمملكة العربية أن يفتح أمام الجزائريين باب المواطنة الفرنسية، فقام في سنة 1865 بإصدار تشريع يحدد الوضع الجديد للجزائريين، باعتبارهم جميعا رعايا فرنسيين يخضعون في الخارج لحماية قناصل فرنسا، ولكنهم لا يتمتعون بنفس حقوق الفرنسيين، إلا بمقتضى التخلي عن قانون أحوالهم الشخصية ويتبعون القانون الفرنسي في الأحوال المدنية.

لقد أدت سياسة فرنسا إلى تغيير الجزائر عربيا عن طريق تغيير أسماء المدن والقرى والأحياء، والشوارع والساحات، إلى أسماء فرنسية، من أسماء الفرنسيين، والحكام المدنيين الذي حاربوا الشعب الجزائري كما أن السجل المدني (l'état civil)، الذي انشأ عام 1882، الذي اعتبره الجزائريون قهرا متعمدا، لأنه زودهم بألقاب وأسماء جديدة بقيت معهم.

1 – تركي رابح عمامرة، **الشيخ عبد الحميد بن باديس، باعث النهضة العربية الإسلامية في الجزائر المعاصرة**، المرجع السابق، ص: 81.

وكان القضاء على الدين واللغة العربية من الأمور المستهدفة بعد الإلغاء التدريجي للقيادات الجزائرية والأسر، وتفكيك المجتمع الجزائري، وقد كان الحاكم العام المدني الأدميرال دو قيدون(*)، من أكثر المتحمسين للقضاء على أي شكل أو مظهر من مظاهر الحضارة والثقافة العربية الإسلامية، فقد صرح علنا انه: " يجب أن يمحى القاضي المسلم أمام القاضي الفرنسي، فنحن الفاتحون فلنعرف كيف نفرض إرادتنا."

وعلى هذا الأساس حل القضاة الفرنسيون محل القضاة الجزائريين، كما الغي المجلس الأعلى للقضاء الإسلامي في 1873 وألغيت المجالس الاستشارية وخفض تدريجيا عدد محاكم القضاء الشرعي من 184 إلى 61 سنة 1890، غير أن كل المحاولات الفرنسية التي قام بها هاته الأخيرة آلت إلى الفشل وتوضح الإحصاءات التالية من مجموع (05) ملايين جزائري نجد منهم 1607 أشخاص وأصبحوا فرنسيين من 1865 إلى 1912، وقد كان اغلبهم من الجزائريين المنخرطين في الجيش الفرنسي، فمنذ سنة 1865 حتى 1916 كان عدد المتجنسين 1759 من بين خمسة ملايين جزائري مسلم(1).

رابعا: تكوين نخبة مثقفة موالية:

الظاهر أن ميلاد النخب الجزائرية جاء بعد مخاض عسير وسط التراكم الذي افرزه الوجود الاستعماري الذي هيمن منذ الوهلة الأولى على منابع المعرفة الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري بهدف تمزيقه عن مرجعيته الحضارية.

فلا غرابة أن تعد الحقبة الأخيرة من القرن 19 بداية حاسمة في تشكيل الفضاء الثقافي في الجزائر باللغة الفرنسية(2).

*- دو قيدون: ولد في قرنفيل: 1809/11/22، من أسرة نبيلة، أصلها من ايطاليا، تخرج من المدرسة العسكرية عام 1830، أصبح حاكم المارتينيك في 1853، وحاكم عام مدني على الجزائر 1871، وأصدر قرار 14 سبتمبر، لإلغاء المكاتب العربية، ونظم الإدارة في بلاد القبائل، وتجاوب مع قانون 1871/06/21، الذي يقضي بمنح 100 هكتار للنازحين من الالزاس واللورين؛ أنظر: كمال خليل، المرجع السابق، ص: 57.

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 64.

2- احمد مريوش، **الحركة الطلابية ودروها في القضية الوطنية وثورة التحرير1954**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، 2005، 2006، ص: 03.

ويقصد بجماعة النخبة أو المثقفين، أو المتطورين الذين درسوا وتعلموا في المدارس الفرنسية وتأثروا بالثقافة الأوروبية، واقتنعوا بقوة فرنسا واعتبروها صاحبة الحق الشرعي في الجزائر، خلافا للنخبة التقليدية، التي حافظت على انتمائها الحضاري واستمرت في اتصالها بالمدارس العربية الإسلامية[1].

إلا أن الأستاذ أبو القاسم سعد الله يذكر أن مفهوم النخبة، لم يكن محل اتفاق بين الكتاب، حيث يعتبرها البعض عبارة عن فئة خاضعة بين الحضارتين المختلفتين، حيث قال الكاتب الفرنسي جون جوريس: " أننا مزقنا الشبان الجزائريين بين حضارتين وسرعان ما فقدوا الاتصال بحضارتهم ولكنهم غير قادرين على الدخول في حضارتنا إلا بصعوبة"[2]. لذلك شهدت الجزائر عدة نخب مثل، النخبة الغير مفرنسة، والنخبة المفرنسة، فالأولى شملت الإقطاعيين والمثقفين ثقافة عربية إسلامية، أما الثانية تلقت تعليما فرنسيا في المدارس الفرنسية في الجزائر.

وبذلك تعتبر النخبة هي كتلة من المحافظين تمثلها الطبقات التي حافظت على شخصيتها وعاداتها وتقاليدها[3]، من العلماء وزعماء الطرق وبعض الأعيان، ويصفهم الكتاب الفرنسيون بتسمية " أصحاب العمائم"، وتميزوا في مطالبهم في رفض التجنيس والتجنيد الإجباري، وكانوا في غالبهم من أنصار فكرة الجامعة الإسلامية وكان من أبرزهم: [4]، الشيخ بن الموهوب (1866-1939) والذي يعد من أهم رواد النهضة الفكرية والثقافية، وهو من مهد لظهور الحركة الإصلاحية في الجزائر، حيث قال عنه احمد توفيق المدني: " لو كان الملائكة يمشون على الأرض ويختلطون بالناس ويغشون المجالس لكان المولد بن موهوب واحدا منهم لا محالة"[5]. ويعتبره سعد أبو القاسم، كزعيم لكتلة المحافظين في بداية القرن وثاني مصلح في الجزائر، ويقول سعد الله : " فمنذ

1- عبد القادر حلوش، المرجع السابق، ص: 251.

2- ابو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1800-1930)، ج2، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص: 161.

3- كمال خليل، المرجع السابق، ص: 124.

4- إبراهيم مياسي، **إرهاصات الحركة الوطنية**، مجلة المصادر، العدد 06، محرم 1423، مارس 2002، ص: 138.

5- احمد توفيق المدني، **حياة كفاح، (مذكرات)، في الجزائر**، (1925-1954)، القسم الثاني، ش، و، ت، الجزائر، 1977، ص: 20.

حمدان خوجة، ليس هناك مثقف جزائري آخر، قد فهم واثر على تاريخ بلاده كما فعل ابن الموهوب"[1].

وقد بدا الشيخ ابن الموهوب مجال الإصلاح والتعليم من 1895 عندما قام بالالتحاق بالمدرسة الرسمية وأسندت له خطة تدريس مختلف الدروس مثل، الفقه والعلوم العربية والتوحيد، وقد ركز كل دروسه حول الدعوة إلى إصلاح المجتمع، ومحاربة الجهل والدعوة الى العلم، وأسندت له وظيفة مفتي المالكية في قسنطينة يوم 22 جوان 1988، في عهد الحاكم العام "شارل بونار"، (1903-1913)، الذي أبدى عناية كبيرة بتنشيط الحياة الثقافية في الجزائر بنشر التعليم الإسلامي التقليدي.

نال ابن الموهوب الاحترام من الجميع، حيث نال الوسام العلمي في 20 أكتوبر 1904، والوسام الشرفي، في 24 مارس 1911، اعترافا بمجهوداته العلمية، وكان من فئة المدرسين في المدارس الفرنسية[2].

أما المدارس الفرنسية العربية التي أنشأت في كل من الجزائر وقسنطينة لتكوين مترجمين ومحلفين يساعدون الإدارة الاستعمارية عل إحكام سيطرتها السياسية والإدارية على البلاد، خرجت هي الأخرى جيلا ذو الثقافة المزدوجة، شارك الكثير منهم في رفع وبث الوعي الفكري والثقافي والاجتماعي والسياسي ونذكر على سبيل المثال:

محمد بن أبي شنب: (1869-1948):

هو محمد بن العربي بن محمد أبي بشنب، ولد سنة 1869م، بالمدية تعلم فيها القرآن الكريم ثم درس في المدرسة الابتدائية الفرنسية ثم الثانوية سنة 1886، التحق بمدرسة المعلمين (école normal)، تخرج منها بعد عامين أستاذا للغة الفرنسية ومجازا بشهادة علمية وشهادة تقنية.

درس في المدية إلى غاية سنة 1892، انتقل بعدها للعمل في الجزائر العاصمة وواصل دراسته على يد الشيخ عبد الحليم بن سماية وقد اخذ عنه البلاغة والمنطق والتوحيد، ثم حصل على شهادة في اللغة العربية من جامعة الجزائر في 19 جوان 1894[3].

1- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية(1800-1930)**،ج2، المرجع السابق، ص: 155

2- محمد علي دبوز، **النهضة الجزائرية الحديثة وثورتها المباركة**، ج1، ط1، المطبعة التعاونية، الجزائر، 1965، ص: 142.

3- عبد الكريم بوالصفصاف، **الفكر العربي الحديث والمعاصر، محمد عبده وعبد الحميد بن باديس**، نموذجا، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2005، ص: 145.

تدرج بن أبي بشنب في التعليم، التحق بالمدرسة النور مالية فكان من القلائل الذين دخلوها ذلك بداية التحول في الفلسفة الاستعمارية نحو تعليم الأهالي، التي فسحت المجال أمام فكرة تكوين نخبة من هؤلاء الأهالي لتكون صلة وصل بين الفرنسيين والجزائريين، وتصبح الرائدة لإدماج الشعب الجزائري في فرنسا، فهكذا كان ابن أبي بشنب من نتاج الفلسفة الاستعمارية الجديدة.

فقد كان من أساتذة المدرسة العربية الفرنسية بمدينة قسنطينة ثم الجزائر، كما قام ابن أبي بشنب بعمل جبار في نشر التراث العربي الإسلامي، كما كان موهوبا في اللغات فقد أتقن عدة لغات أوروبية وشرقية، ومن آثاره:

- تحفة الأدب في ميزان أشعار العرب، (1906-1928).
- الألفاظ التركية والفارسية الباقية في اللهجة الجزائرية سنة 1922.

وقام بتحقيق عدة كتب:

- رحلة الورتيلاني: الورتيلاني 1908[1]،
- ويعتبر هؤلاء من فئة المدرسين فمند تأسيس المدارس في 30سبتمبر1850م، طرحت مسألة إيجاد حلقة لربط الإدارة الاستعمارية بالأهالي وتتمثل في المدرسين الذين يقدمون برامج تربوية لا تتعارض مع الوجود الأجنبي.

-فئة التلاميذ: لقد تخرجت من المخابر الفرنسية تلقت تعليما وتكوينا بعيدا عما يقدم في الزوايا أو المدارس الحرة، واعتمدت على مناهج مقبولة تسعى إلى ربط الأهالي المسلمين وهذا هو دور هؤلاء التلاميذ الذين أصبحوا قادرين على نقل تلك المعرفة وتطبيق النظرية التي تتحدث على التقارب بما يخدم مصلحة الوجود الاستعماري وقد مثل هذه الفئة: مالك بن نبي، بكتاباته المختلفة.

مالك بن نبي (1903-1973):

هو مالك بن الخضر بن مصطفى، أرسل إلى المدرسة الفرنسية وكان في نفس الوقت مثابرا على التردد على مدرسته القديمة لتعلم القرآن الكريم، فكان يقصدها كل صباح ليكون فيما بعد الثامنة، صباحا في المدرسة الفرنسية في تبسة، حيث اوجدوا صفا رابعا خصص للصغار، وهو

1- أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص: 158، 160.

عبارة عن مطهر، يقضي فيه الولد عدة سنوات قبل الالتحاق بالصفوف العادية، وكان له الحظ للدخول في الصف الثالث[1].

وكان يقول: "كنت ادرس بجد طيلة أيام الأسبوع، كما كانت قصة الحرب تظهر آنذاك في أجزاء مطبوعة، أجد معظم أعدادها الصادرة في مخزن سي شريف وكنت اغرق في قراءتها باهتمام مولع، خصوصا لما تحتويه من صور كثيرة[2].

وفي نهاية السنة اجتاز بن نبي الامتحانات النهائية، وكان من بين الناجحين وتم قبوله ابتداء من السنة الدراسية 1921-1922، في" المدرسة الرسمية التي يتخرج منها أعوان القضاء"، وبدا يتابع دروس الشيخ ابن موهوب في التوحيد والسيرة وتصفح الكتب الهامة مثل: " رسالة التوحيد" للشيخ محمد عبده، وكتاب " الإفلاس المعنوي للسياسة الغربية في الشرق"، محمد رشيد طه الذي مكنه من إعادة رؤية المجتمع الإسلامي.

وفي نهاية السنة الدراسية 1921-1922 تمكن من اجتياز الامتحانات بنجاح وعاد إلى تبسة التي تغيرت وازداد بها المعمرون خاصة عمال السكة الحديدة، بعد افتتاح خط الحديد" عين البيضاء"، كما تمكن من التعرف على الأفكار السياسية من خلال الصحف مثل صحيفة الإقدام التي كان يصدرها الأمير خالد، وصحيفة "الراية"، التي يصدرها الصادق دندن، وصحيفة تونسية، وهي : العصر الجديد"[3].

وكان يرغب في تولي وظيفة (عمل)، لكن النائب العام كان متمسكا بالطبع بموقفه الواضح الصريح، فالجزائري لا يحق له قبل الثانية والعشرين الدخول إلى الإدارة، واكتفى بشغل عون قضاء، وكان يرافق أعضاء المحكمة لتنفيذ الأحكام، وعين في مارس 1927 في آفلو[4].

عين مديرا عاما للتعليم العالي ثم استقال للتفرغ للندوات الفكرية وتوفي في 31 أكتوبر 1973، وكان قد كتب في مختلف القضايا الوطنية والعالمية، وكان من بين ما كتبه:

1- مالك بن نبي، **مذكرات شاهد للقرن**، ط2، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 1984، ص: 24.

2- مالك بن نبي، المرجع السابق، ص: 37.

3- كمال خليل، المرجع السابق، ص: 133.

4- مالك بن نبي، المرجع السابق، ص: 160.

- الظاهرة القرآنية: صدر بالفرنسية بالجزائر، سنة 1946.
- شروط النهضة: صدر بالفرنسية بالجزائر سنة 1948.
- النجدة للجزائر: صدر بالفرنسية بالجزائر، سنة 1957[1].

كذلك خرجت الثانويات والكليات والمعاهد الفرنسية بالجزائر وفرنسا جيلا جديدا من المثقفين كانوا من المتأثرين بالحضارة الأوروبية ومن هؤلاء:

فرحات عباس: هو من ابرز الشخصيات الوطنية التي قادت النضال السياسي في الجزائر وهو من مواليد 24 أكتوبر1899 بجيجل، التي درس فيها ثم انتقل إلى عدة مناطق وتحصل على شهادة الصيدلة من جامعة الجزائر، كانت بداية حياته السياسية عندما نشر في بداية الثلاثينات كتاب الشباب الجزائري، ومن ابرز الدعاة والمناضلين من اجل اندماج الجزائر مع فرنسا، والمتأثرين بالثقافة الفرنسية، وعرف عنه انه شخصية معتدلة تناضل من اجل الحصول على إصلاحات تخدم الجزائريين، وذلك من خلال مشاركته في المؤتمر الإسلامي، وانخراطه في فيدرالية المنتخبين الجزائريين، وكان له شرف ترأس أول حكومة مؤقتة[2]، وكان فرحات عباس قد كتب في جريدة " الوفاق الفرنسي الإسلامي"، مقولته الشهيرة،: فرنسا هي انأ، وبعد دفاعه عن حتمية التدريس اللغة العربية وان تدريسها هو عماد ديننا قال" إن الجزائر كوطن هي خرافة لا وجود لها، إنني لم اكتشفها، لذا سالت التاريخ والموتى والأحياء، وزرت المقابر فلم يحدثني عنها احد، ولعلني بدون شك قد عثرت على الدولة العربية والدولة الإسلامية التي شرفت الإسلام، وشرفت أهلنا، ولكن هذه الدول كانت قد انتهت، وأفل نجمها مثلها مثل الإمبراطورية الرومانية، إنها دولة أدت لعهد غير عهدنا وإنسانية غير إنسانيتنا، في هذا النص يظهر فرحات عباس، وكأنه احد المستشرقين الذين ينظرون إلى الجزائر وكأنها جزء من فرنسا[3].

ابن جلول: هو محمد بن جلول المولود في 1896، وينحدر من أسرة برجوازية معروفة بقسنطينة كان من اكبر المدافعين عن سياسة الاندماج مع فرنسا، لكنه تراجع عن أفكاره بعد أحداث 08

1- كمال خليل، المرجع السابق، ص: 134.

2- عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال**، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2008، ص: 56، 57.

3- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية، (1930-1954)** ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ص: 72.

ماي 1945، بعدها أعلن دعمه ومساندته للثورة التحريرية بقيادة جبهة التحرير الوطني[1]. وكذلك ابن جلول نهج في الأول نفس النهج الذي انتهجه فرحات عباس في إنكاره للوطنية الجزائرية، واثبات الوطنية الفرنسية للجزائريين، وذلك بجعل الحديث عن الأمة الإسلامية خرافة، لا أساس لها في الجزائر وقال: " الم ترفض ألف مرة هاته الفكرتين، الوطنية والجامعة الإسلامية، في الجزائر المتناقضتين، وإذا كانت لدينا وطنية فليست هي الفرنسية لحما ودما[2].

وحتى هذا التاريخ، كانت النخبة الجزائرية تطالب فقط بالمساواة بين الجزائريين وتطبيق القانون الفرنسي العام في الجزائر، ولم تطرح بتاتا مسالة استقلال الجزائر[3].

1- عبد الوهاب بن خلوف، المرجع السابق، ص: 156.

2- يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين، (1919-1939)**، (د،ط)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988، ص: 18.

3- عز الدين معزة، **فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال (1899-1985)**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005، ص: 117، 120.

ومما سبق عرضه وتحليله في هذا الفصل يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

1) فشل سياسة التنصير التي قادها الكاردينال لافيجيري في محاولته نشر المسيحية في أوساط الأهالي، والتي كان الغرض منها هو الغزو الفكري الذي شنه المستعمر على الجزائر، وقد كانت هذه السياسة مدعمة من طرف بعض القادة العسكريين المؤمنين والمتحمسين لها أمثال بيجو ..، فالي، والتي توضح عداء الكنيسة للإسلام.
2) الصراع الدائم بين العسكريين والمدنيين والذي أفشل مشروع نابليون الثالث المملكة العربية مع ازدياد رغبة المدنيين في الاستقلال بالجزائر وبذلك تطورت فكرة الاندماج على حساب الشعب الجزائري، خاصة بعد قانون تجنيس اليهود.
3) اعتبار الإدارة الاستعمارية المدرسة الوسيلة الحقيقية لدمج الجزائريين وفرنستهم وكذا محاربة وضرب اللغة العربية وإرساء أسس التعليم الفرنسي.
4) تكوين نخبة مثقفة من خريجي المدارس العربية الفرنسية، وكذا الثانويات والكليات والمعاهد الفرنسية بالجزائر، التي كانت وسيط بين الإدارة الاستعمارية والأهالي، وقد عملت هذه الفئة على رفع وبعث الوعي الفكري والثقافي والسياسي، وكان الهدف من تكوين هذه النخبة لمساعدة الإدارة الاستعمارية في إحكام سيطرتها السياسية والإدارية على البلاد.

خاتمة

ومن خلال دراستنا للسياسة التعليمية في الجزائر (1836-1909)، استخلصنا النتائج التالية:

أولا: انتشار التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني، انتشارا طيبا، ساد المدينة والقرية على حد السواء، وذلك بفضل مختلف المؤسسات مثل: المساجد، المدارس القرآنية (الكتاتيب)، والزوايا، ومساهمة بعض الحكام والبايات كالباي محمد الكبير، الذي نهض بهذه المدارس من اجل إعطاء نفس جديد للتدريس بها، وتخصيص الأوقاف (الحبوس)، التي تعد الركيزة الأساسية في استمرارية الحياة الثقافية، فقد كثرت المدارس الابتدائية خلال هذه الفترة، مما جعل جميع الذين زاروا الجزائر في ذلك الوقت ينبهرون بكثرة المدارس بها، حيث قدرها ابن حمادوش عند دخول الفرنسيين بحوالي 100 مدرسة ابتدائية.

ثانيا: إننا نعلم أن الإدارة الفرنسية قد فتحت عددا من المدارس إلا إنها لم تحقق أي تقدم، حتى انه لم يتحقق الهدف المنشود منها، وهو القضاء على الأمية، فقد عملت فرنسا منذ الغزو على محاربة الثقافة العربية، فقضت على المراكز الثقافية المزدهرة في الجزائر، وقامت بغلق نحو ألف مدرسة ابتدائية وثانوية وعالية كانت في الجزائر، فقد حمل الكاتب بولار فرنسا، مسؤولية تأخر التعليم في الجزائر في القرن العشرين بقوله: " لقد أشاع دخول الفرنسيين في الأوساط العلمية والأدبية اضطرابا شديدا فهجر معظم الأساتذة الأفذاذ مراكزهم هاربين، وقد كانت فرنسا في خدمة خطتها الاستعمارية باستكمال غزوها العسكري بغزو ثقافي".

ثالثا: السياسة التعليمية الفرنسية في الواقع، شملت الأوروبيين دون الجزائريين، فالمدارس والمعاهد لم تؤسس للجزائريين، وإنما أسست لأبناء الأوروبيين بالرغم من استفادة بعض العناصر المحلية من هذه السياسة التعليمية، لكنها تهدف في الحقيقة إلى توقيف المد الحضاري عن طريق المدرسة الاستعمارية التي تستهدف تحطيم الروح المعنوية للجزائريين بغزوهم ثقافيا وفكريا.

رابعا: كانت حركة الاستعمار الثقافية والتعليمية، تعمل لفرض رؤية وتفكير مغاير لتفكير مجتمعنا، فالثقافة الفرنسية كانت تسعى لتحقيق مشروع فرنسة الجزائر واستئصال مجتمعنا من مقاومته الأساسية، باطلاع الجزائريين على حضارة المستعمر، لتكوين وسطاء بينهم وبين الشعب، باعتمادها على مؤسسة المكاتب العربية بتجسيد مشروعها عن طريق التأثير في الأهالي.

خامسا: ظهور نخبة مثقفة من خريجي المدارس الفرنسية تصدروا النضال السياسي من أجل الرقي بأبناء بلدهم وفق وجهة نظر معينة، والتي كان لها دور فعال في الحياة السياسية والتي تجلت

مطالبها على المساواة في الحقوق السياسية مع الفرنسيين وإلغاء قانون الاندنيجيا، 1881/06/26، ودمج الجزائريين بفرنسا مع التمثيل النيابي الكامل للجزائريين مع عدم التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية الجزائرية.

سادسا: النخبة المفرنسة لم تكن بالضرورة موالية للإدارة الاستعمارية كما كانت ترجوا فرنسا، وهنا سياسة فرنسا التعليمية وإن لم تحقق أهدافها بشكل ملحوظ أثناء الفترة المدروسة، إلا أن الاستعمار بقي مصرا على كسب الحرب في مجال التعليم والثقافة، فهل نجح في ذلك؟.

الملاحق

الملحق رقم (01): الجامع الكبير بمدينة الجزائر[1]

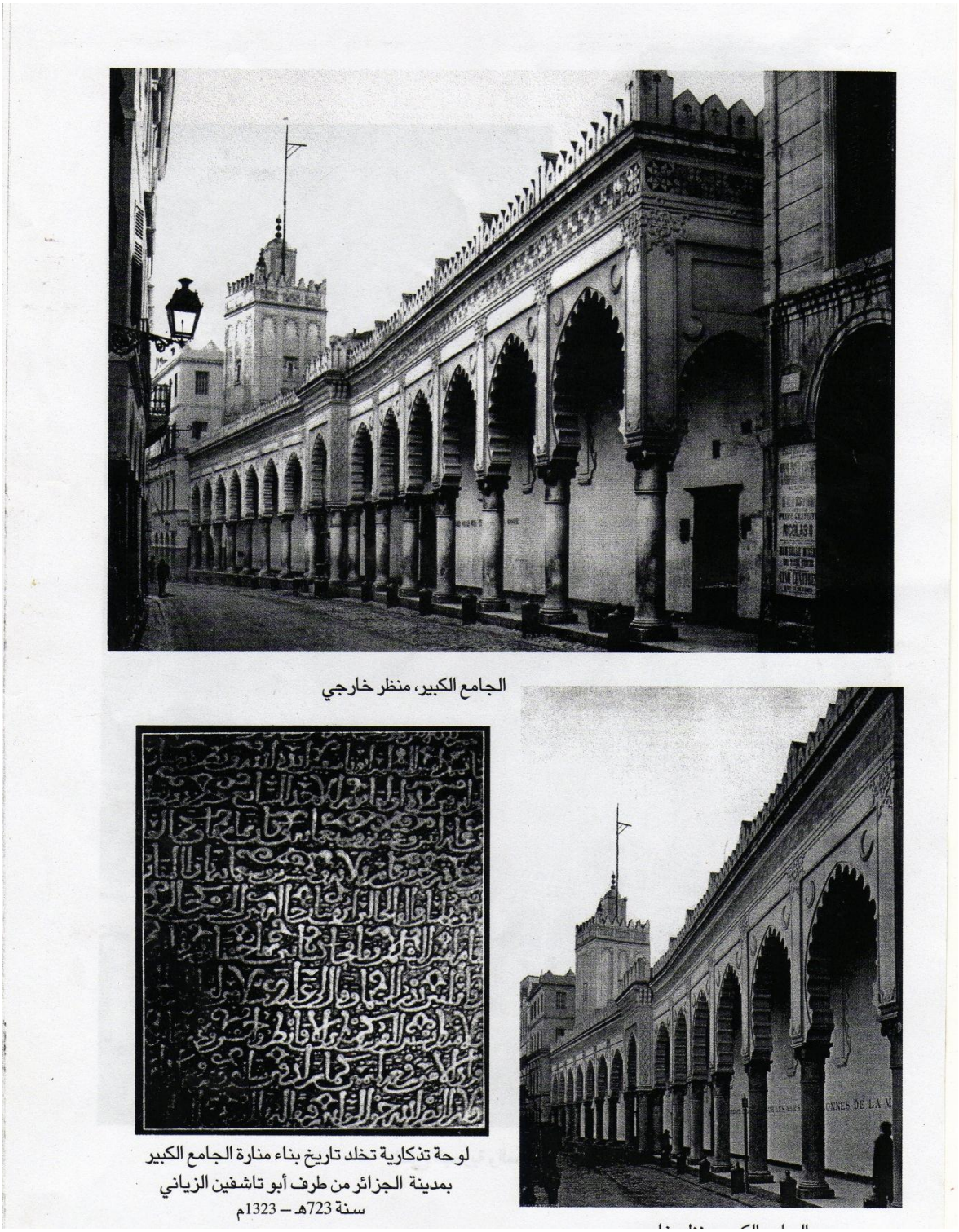

الجامع الكبير، منظر خارجي

لوحة تذكارية تخلد تاريخ بناء منارة الجامع الكبير
بمدينة الجزائر من طرف أبو تاشفين الزياني
سنة 723هـ – 1323م

1- .براهامي نصر الدين: تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، نصوص علي تابليت، منشورات تالة الجزائر،ص:117.

الملحق رقم (02): الجامع الجديد 1846م[1].

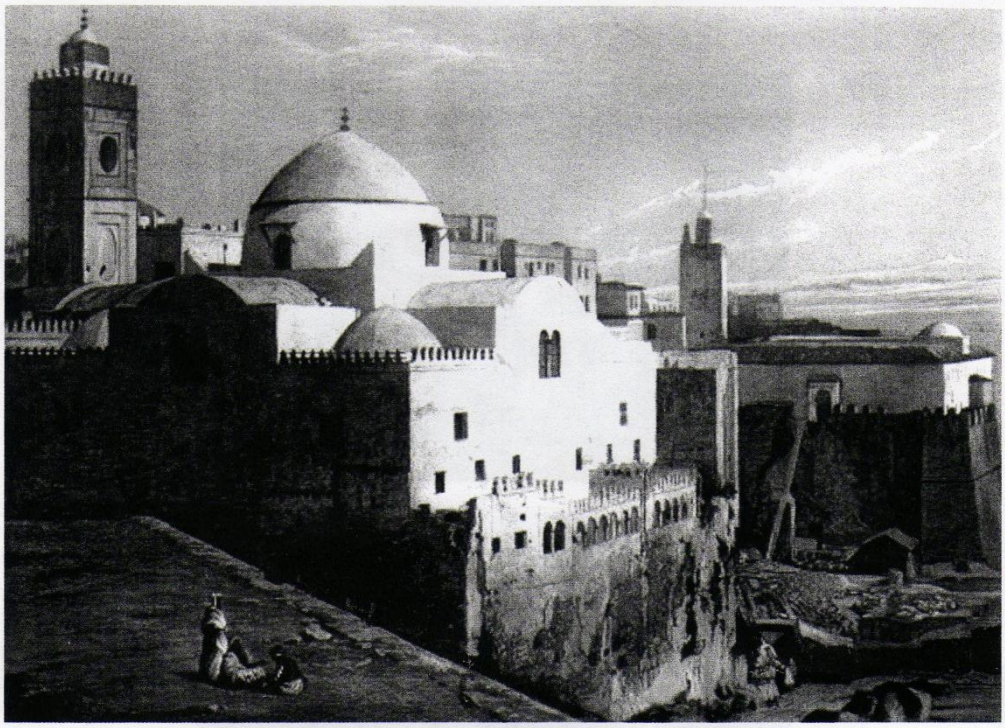

الجامع الجديد عام 1846م.

المسجد الكبير، مناظر خارجية

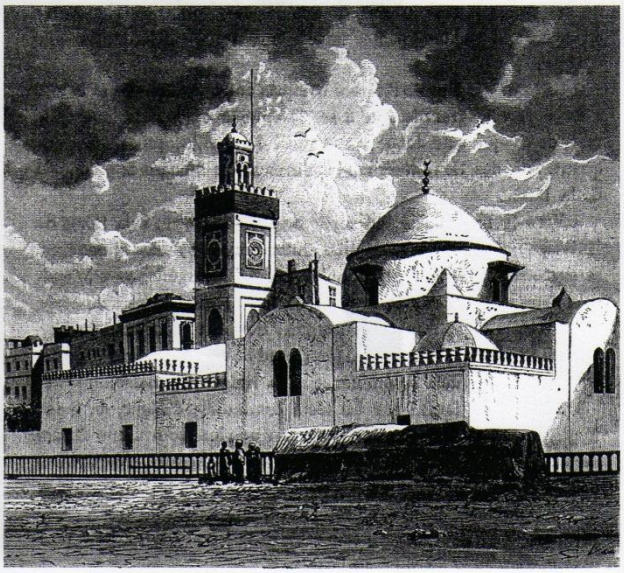

1- .براهامي نصر الدين: المرجع السابق،ص:119.

الملحق رقم (03): مصلى جامع كتشاوه[1]

مُصلى جامع كتشاوه.

1- .براهامي نصر الدين: المرجع السابق، ص: 121.

الملحق رقم (04): مسجد القصبة 1830م، ومسجد علي بيتشينين[1].

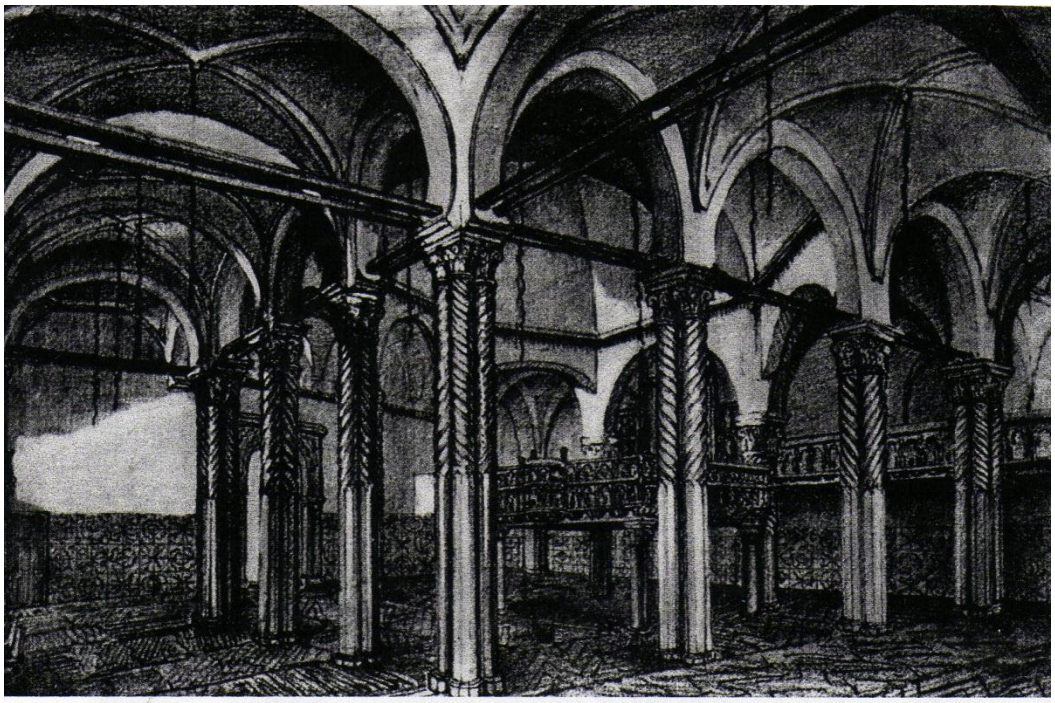

مسجد القصبة عام 1830م.

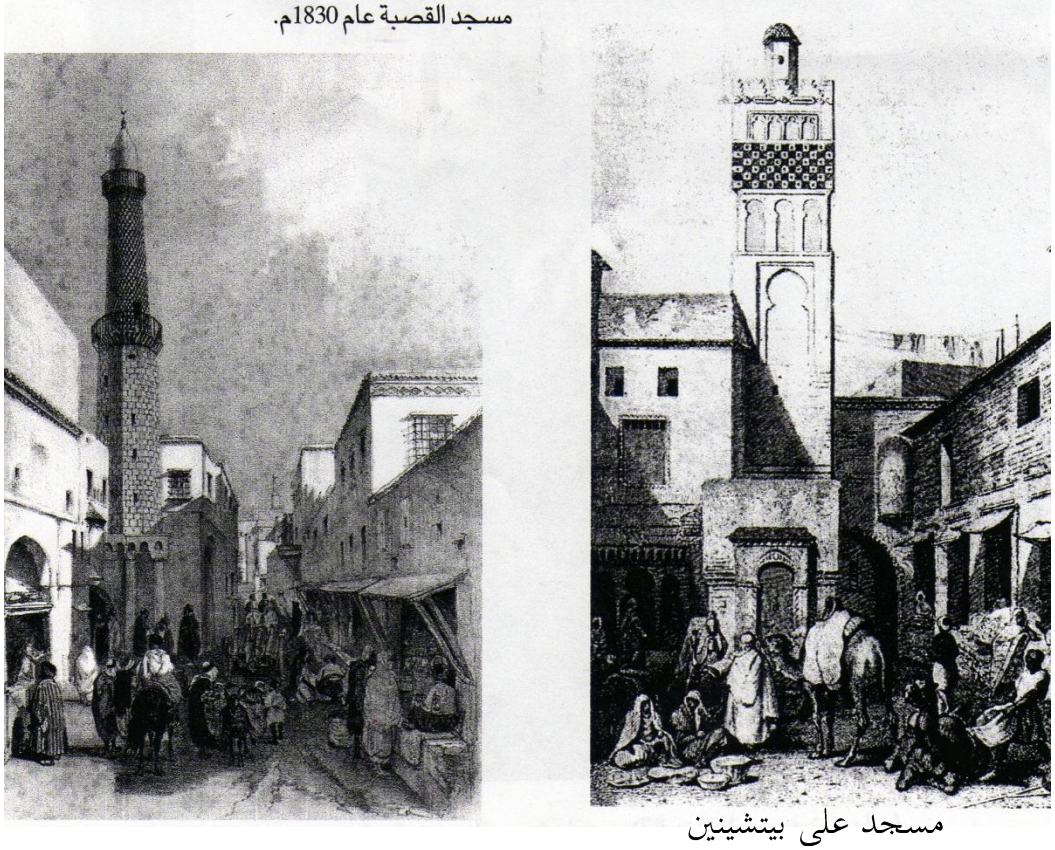

مسجد على بيتشينين

1- .براهامي نصر الدين: المرجع السابق، ص:123

الملحق رقم (05): الكاردينال لافيجري في قمة نشاطه التبشيري [1].

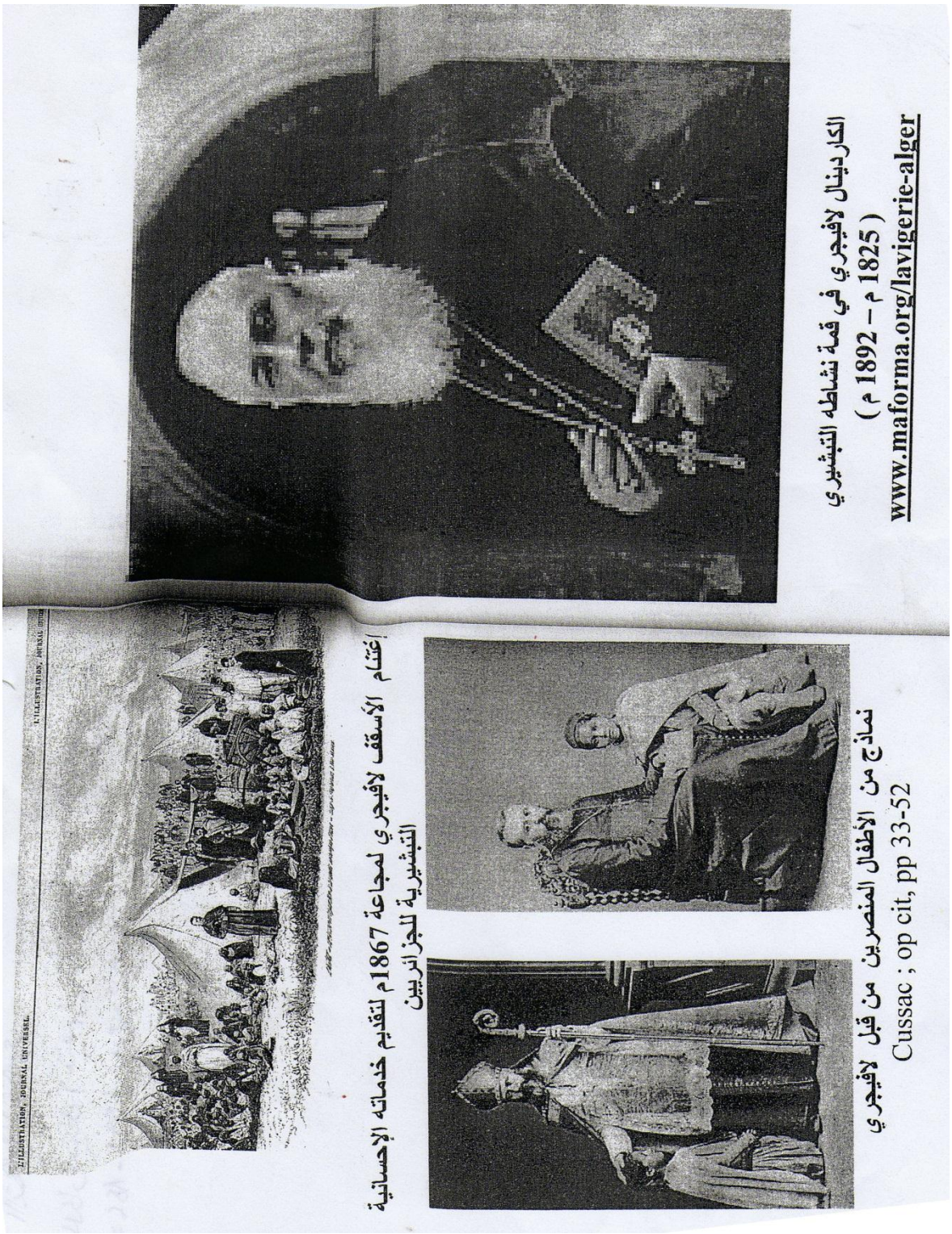

1- .سعيدي مزيان: المرجع السابق، ص: 482.

الملحق رقم (06): نشاطات الأخوات البيض التبشيرية[1].

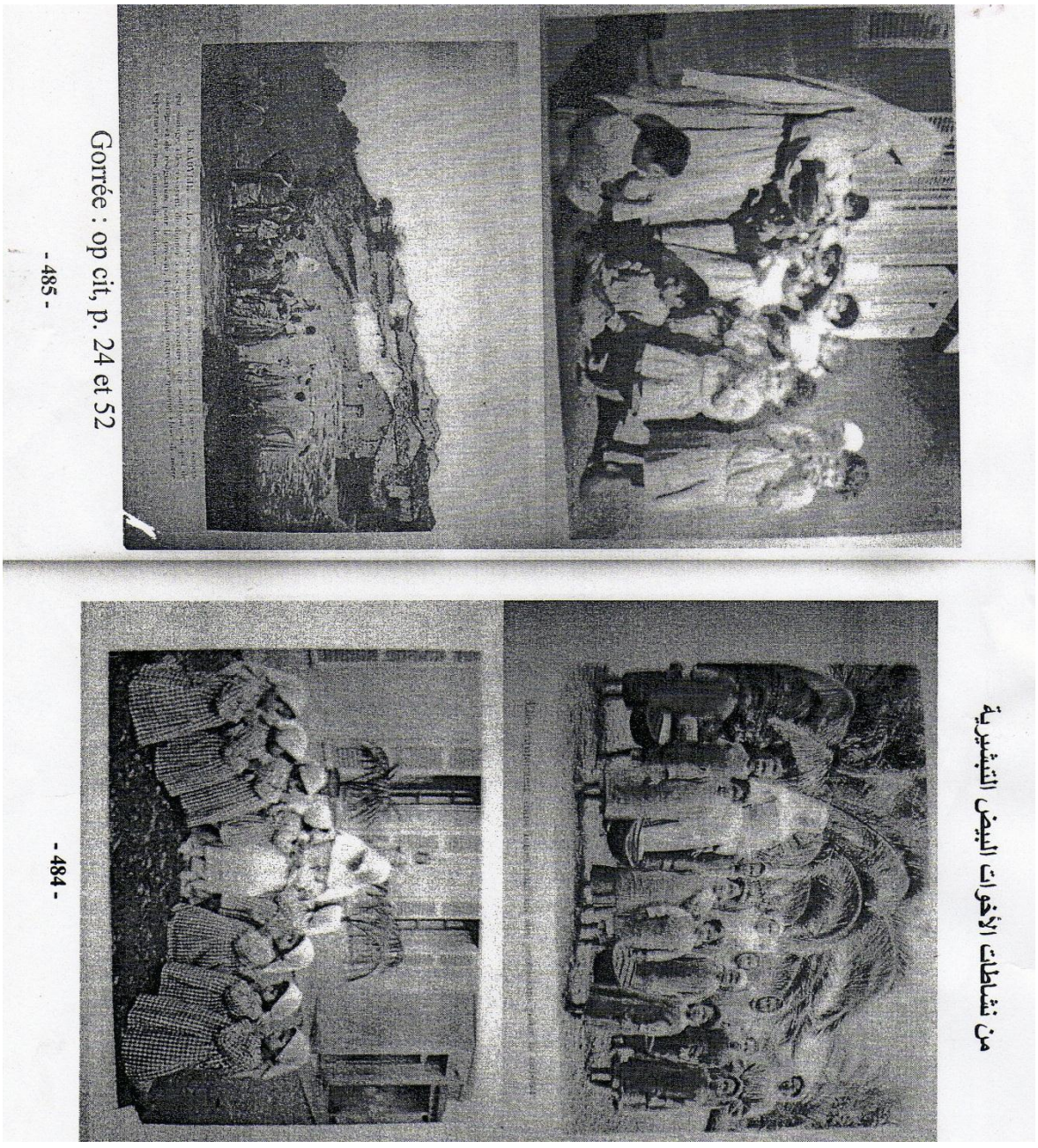

1- .سعيدي مزيان: المرجع السابق، ص:484.

ببليوغرافيا البحث

1) المصادر والمراجع العربية والمعربة :

أولا : المصادر:

1) بن نبي مالك، مذكرات شاهد للقرن ، ط2 ،دار الفكر المعاصر، بيروت لبنان، 1984.
2) خوجة حمدان بن عثمان ،المرآة، ترجمة وتحقيق محمد العربي الزبيري، منشورات المؤسسة الوطنية المطبعية ،الجزائر،2005.
3) الجزائري محمد بن ميمون، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ،تقديم وتحقيق محمد بن عبد الكريم، الطباعة الشعبية للجيش،الجزائر،2007.
4) المدني أحمد توفيق، حياة كفاح(مذكرات) في الجزائر(1925-1954) ،القسم الثاني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،الجزائر،1977.
5) الوزان الحسن (ليون الإفريقي)،وصف إفريقيا ،ترجمة محمد حجي ومحمد الاخضر،ج2 ،ط2،دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان،1983.

ثانيا :المراجع:

1) أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)،ج1،(د،ط)،الترجمة حاج مسعود أبكلي، دار الرائد للكتاب،الجزائر،2007.
2) أجيرون شارل روبير، الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)،ج2،(د،ط)،الترجمة حاج مسعود أبكلي، دار الرائد للكتاب،الجزائر،2007.
3) بايباني سيدي أحمد« الجزائر سلسلة الفن والثقافة وزارة الاعلام والثقافة»،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1974.
4) براهامي نصر الدين، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، نصوص علي تابليت، مشورات تالة، الجزائر (د،ت).
5) بقطاش خديجة، الحركة التبشيرية في الجزائر(1830-1871)،منشورات دحلب،الجزائر،2007.
6) بلعباس محمد، الوجيز في تاريخ الجزائر(د،ط)،دار المعاصر للنشر والتوزيع، الجزائر،(د،ت).
7) بلعربي خالد، تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دراسات وأبحاث،(د،ط)،دار الألمعية للنشر والتوزيع،(د،ت).

8) بوحوش عمار ،التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962،ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

9) بوصفصاف عبد الكريم، الفكر العربي الحديث والمعاصر، محمد عبدو وعبد الحميد ابن باديس،نمودجا، ج1،دار الهدى للطباعة والنشر،الجزائر،2005.

10) بوعزيز يحي، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية(1830-1954)،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2007.

11) بوعزيز يحي، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، ج1،دارالهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004.

12) تركي حسن، هذه الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002.

13) تيران إيفون، المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة، المدارس والممارسات الطبية والدين(1830-1880)،دار القصبة للنشر والتوزيع،الجزائر،2007.

14) حلوش عبد القادر، سياسة فرنسا التعليمة في الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2008.

15) خليف عبد القادر، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال، دارطليطلة، الجزائر، 2008.

16) دبوز محمد علي، نهضة الجزائر الحديثة وثورتها المباركة، ج1،ط1،المطبعة التعاونية، الجزائر، 1965.

17) روش ليون: اثنان وثلاثون سنة في رحاب الإسلام، تر: محمد خير محمود البقاعي، ط1، جداول للنشر والتوزيع، بيروت ، لبنان، 2011

18) زرهوني الطاهر، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال،ا لمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر،1994.

19) زوزو عبد الحميد، نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصرة(1830-1900)،موفم للنشر،الجزائر،2010.

20) سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، ج4، ج5،دار الغرب الاسلامي،بيروت،2005.

21) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية(1900-1930)، ج1، ج2، ج3،دار الغرب الاسلامي،بيروت،1992.

22) سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، ج5،دار الغرب الاسلامي،بيروت،1998.

23) سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر(العهد العثماني)، ج1،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1984.

24) فركوس صالح، إدارة المكاتب والاحتلال الفرنسي في ضوء شرق البلاد(1844-1871)،منشورات جامعة باجي مختار،عنابة،2006.

25) فركوس صالح، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين (814ق م-1968م)،دار العلوم للنشر والتوزيع،الجزائر،2003.

26) قنان جمال، التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار(1830-1944)،طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،دارهومه،الجزائر،(د،ت).

27) عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830)،ط2،دارهومه،الجزائر،2007.

28) عباد صالح، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر(1870-1900)،(د،ط)،دارهومه،الجزائر،1984.

29) عمامرة تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية ،ط2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1981.

30) عمامرة تركي رابح، الشيخ عبد الحميد ابن باديس باعث النهضة الاسلامية العربية ،موفم للنشر،الجزائر،2003.

31) عمامرة تركي رابح، الشيخ عبد الحميد ابن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم (1900-1940)،ط5،منشورات المؤسسة الوطنية للنشر، الجزائر،(د،ت).

32) مريوش أحمد، الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني، طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر،2007.

33) مزيان سعيدي، النشاط التنصيري للكاردينال لافيجري في الجزائر(1867-1892)،ط1،الجزائر،2009.

34) لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر(1830-1889)، ج1،دار المعرفة ،الجزائر،2010.

35) مناصرية يوسف، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين(1919-1939)،(د،ط)،المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر،1988.

36) مياسي ابراهيم، مقاربات في تاريخ الجزائر(1830-1962)،دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر،2007.

37) هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر، (1830-1962م)، ديوان المطبوعات للكتاب، الجزائر، 1985.

38) واعلي محمد الطاهر، التعليم التبشيري في الجزائر (1830-1904)دراسة تاريخية تحليلية، منشورات دحلب،(د،ت).

المصادر والمراجع باللغة الفرنسية

أولا: المصادر

1) Daumas le générale,Moers et cautunes de d'algerie_telle kabylie,sahara-l'achette,paris,1953.

ثانيا: المراجع

2) Ageron charles robert, Les algériennes musulman et la france(1871-1919),T1,PUF,france,1968.
3) Collette et jean son français, L'algérie hors la loi, éd, ANEP, algérie,2006.
4) Sari Djilali,La dépossession des fallahs(1830-1962),SNE,dalger,1987.

الدوريات:

1) التميمي عبد الجليل، التفكير الديني والتبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر، المجلة التاريخية المغربية، ع1،تونس،1974.

2) الجناحي لحبيب، حركة التبشير والسياسة الاستعمارية في المغرب العربي في القرن التاسع عشر، الملتقى السابع للتعرف على الفكر الاسلامي، المجلد 3،منشورات وزارة التعليم الاصلي والشؤون الدينية ، الجزائر،1973.

3) الشيخ بوعمران، الأسقف لافيجري ونشاطه التبشيري في واد الشلف(1867-1892)،مجلة الأصالة، العدد 60-61،الجزائر،1974.

4) العيد مسعود ،حركة التعليم في الجزائر خلال العهد العثماني ،مجلة سيرتا، العدد 3 ،قسنطينة ،1980.

5) مياسي ابراهيم، إرهاصات الحركة الوطنية، مجلة المصادر، العدد 6 ،محرم 1423هـ ،مارس2002.

الرسائل الجامعية:

1) خليل كمال، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر التأسيس والتطور (1850-1951م)ن مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة،2007-2008م.

2) مريوش أحمدن الحركة الطلابية ودورها في القضية الوطنية وثورة أول التحرير 1954، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر.

3) عبد السلام عكاش، نظرة الصحافة الإستعمارية لإنتفاضة 08 ماي 1945- دراسة تحليلية نقدية - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2005-2006.

4) معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستغلال(1899-1885م)، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005.

5) نوال سقاي، عشيرة شريفة يوسف، الحياة الاجتماعية والثقافية في مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الليسانس تاريخ عام، 2008-2009م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر وعرفان

قائمة المختصرات

مقدمة: 1

تمهيد: 6

أوضاع التعليم في العهد العثماني: 7

الفصل الأول

المعالم الأولى للسياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر1836-1870

أولا: أولى المدارس الفرنسية في الجزائر: 19

ثانيا: بداية إنشاء المدارس العربية الفرنسية في الجزائر: 27

الفصل الثاني

تنظيم وتقنين السياسة التعليمية الفرنسية في الجزائر

أولا: التعليم الابتدائي والثانوي: 45

ثانيا: الميزانية المخصصة لتعليم الجزائريين وسياسة فرنسا التمييزية: 48

ثالثاً: تعليم الجزائريين بين المعارضة والمقاطعة: 55

رابعاً: ضبط و تنظيم التعليم الأهلي 1892م: 56

الفصل الثالث

أهداف سياسة فرنسا التعليمية

أولا: الهدف الديني أو التنصيري: 67

ثانيا: الإندماج l'assimilation : 76

ثالثا: الفرنسة: 81

رابعا: تكوين نخبة مثقفة موالية: 84

خاتمة: 92

الملاحق..... 95
ببليوغرافيا البحث:..... 102
فهرس المحتويات 108